جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر -L.M.D -

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: العلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية

بعنوان

تأثير الظاهرة الانفصالية على أمن الدول

دراسة مقارنة بين إقليمي كردستان وكتالونيا

إعداد الطلبة:

- محمد بوراس
- رابح ترايعية

إشراف الأستاذ:

د/إدريس عطية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
د/أمين ألبار	أستاذ محاضر "ب"	رئيساً
د/ إدريس عطية	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقرراً
أ/باديس بن حدة	أستاذ مساعد "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية 2018/2017م

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر -L.M.D-

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: العلاقات الدولية　　تخصص: دراسات استراتيجية

بعنوان

تأثير الظاهرة الانفصالية على أمن الدول

دراسة مقارنة بين إقليمي كردستان وكتالونيا

إعداد الطلبة:
- محمد بوراس
- راج ترابعية

إشراف الأستاذ:
د/إدريس عطية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
د/أمين أليمار	أستاذ محاضر "ب"	رئيساً
د/إدريس عطية	أستاذ محاضر "أ"	مشرفاً ومقرراً
أ/باديس بن حدة	أستاذ مساعد "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية 2018/2017م

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا

إلا قال في غده:

لو غيرت هذا لكان أحسن ولو زدت هذا لكان

يستحسن، ولو قدم هذا المكان لكان أفضل،

ولو ترك هذا المكان لكان أجمل،

وهذا من أعظم العبر،

وهو دليل على استيلاء النقص

على جملة البشر

□

العماد الأصفهاني

شكر وعرفان

نشكر المولى عز وجل الذي رزقنا العقل

وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى، وعلى نعمه الكثيرة

التي رزقنا إياها... فالحمد لله والشكر لله على كل حال

ثم نتوجه بالشكر للأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور : عطية إدريس، الذي شرفنا بقبوله الإشراف على

مذكرتنا، إذ لم يبخل علينا بوقته ونصائحه وتوجيهاته القيمة.

ونتقدم بشكرنا إلى أساتذتنا المحترمين في كلية العلوم السياسية

والعلاقات الدولية.

وكل من قدم إلينا يد المساعدة من قريب

ومن بعيد لإتمام هذه الدراسة، ونخص بالذكر

الزميل يونس زرقي وكل الذين

رافقونا طيلة عملنا على انجاز

هذه المذكرة.

إهداء

إلى من أحمل اسمك بكل فخر

أهديك هذا الجهد الأبي

إلى حبيبتي ورفيقي

إلى أدبي وخلقي

إلى طريقي المستقيم

إلى طريق الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى من كان في الوجود بعد الله سر نجاحي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى التي سخرتني نفسها وحرمت سؤالها وتفقدها

إلى من آثرني على أنفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الخلق إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وسندي

إلى من تزوقت معهم أجمل اللحظات

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل إعتزاز

أهديك هذا البحث أبي

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أبي الغاليلة

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء

زيد - مريم - ياسر - جنات

إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

الملخص

تستهدف هذه الدراسة التعرض لظاهرة هامة على الساحة الدولية، والمتمثلة في تأثير الانفصال عن الدول الأم على الأمن بصفة عامة والأمن الوطني على وجه الخصوص، من خلال اجراء دراسة مقارنة بين كل من اقليمي كردستان-العراق و كتالونيا-اسبانيا، حيث شكلت قضية كل من الاقليمين خصوصا مع اجرائهما لاستفتاءين متقاربين زمنيا حدثا هام لعلاقته بمستقبل الدولة الوطنية وسيادتها وأمنها .

ويأتي هذين الاستفتاءين ليؤكدا حالة الريبة والشك التي طبعت العلاقة بين الأقليات المختلفة والعرقيات والدول التي تنطوي في ظلها، خصوصا الدول الفدرالية والدول والتي تعتمد نظام الحكم الذاتي في تسيير المقاطعات والأقاليم التابعة لها، في ظل نظام دولي معولم تتداخل فيه كل المفاهيم وتطرح فيه عدة اشكاليات خاصة بالدولة .

حيث يمثل هذا الاستفتاء لكل منها نقطة تحول في مسار السعي وراء الانفصال، والأكيد أن الانفصال سيؤدي الى تداعيات وتأثيرات وخيمة على اقليمي كردستان وكتالونيا على نحو خاص، كما سيكون مستقبل الظاهرة الانفصالية مقترنا بإعادة تشكيل الخارطة العالمية والتأثير على المعطى الأمني .

Abstract

This study aims to expose an important phenomenon on the international scene, namely the impact of the separation of nation states on security in general and security in particular, through a comparative study between the regions of Kurdistan-Iraq and Catalonia-Spain, where the question of the two regions was particularly their two-time referendums are an important event in relation to the future, sovereignty and security of the national State.

These referendums are to confirm the state of mistrust and suspicion that has characterized the relationship between the different minorities and the ethnic groups and the States in which they are involved, in particular the federal States and the States that adopt the system of self-government in the functioning of their respective provinces and territories, within the framework of a globalized international order in which each Concepts and highlight several particular problems of the state.

This referendum, which each represents a turning point in the pursuit of secession, is sure that secession will lead to serious repercussions and effects on international Kurdistan and Catalonia in particular, the future of the separatist phenomenon is Coupled with the reshuffle of the overall map and the impact on the given security.

خطـــــة
الدراســـة

□

مقدمـــة

الفصل الأول: مقاربة معرفية للظاهرة الانفصالية

تمهيد

المبحث الأول: البناء العام للظاهرة الانفصالية

المطلب الأول: تعريف الظاهرة الانفصالية

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الظاهرة الانفصالية والمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: التطور التاريخي للظاهرة الانفصالية

المبحث الثاني: التفسير النظري للظاهرة الانفصالية

المطلب الأول: الانفصال في نظرية العلاقات الدولية

المطلب الثاني: الانفصال في رؤية القانون الدولي

المطلب الثالث: الانفصال في مواقف المنظمات الاقليمية والدولية

المبحث الثالث: تأثير التحولات الدولية على الأمن في علاقته بالظاهرة الانفصالية

المطلب الأول: البعد الإبستومولوجي للأمن

المطلب الثاني: تأثير التحولات الدولية على الأمن الوطني

المطلب الثالث: تطور مسارات العولمة وتعاظم الظاهرة الانفصالية

المطلب الرابع: انعكاس الظاهرة الانفصالية على الأمن الدولي

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: إقليمي (كردستان- العراق) / (كتالونيا - اسبانيا) : مطالب متجددة بالانفصال

تمهيد

المبحث الأول: إقليم (كردستان/ العراق) : دراسة عامة

المطلب الاول: دراسة سسيو تاريخية للأكراد

□

المطلب الثاني: جيوسياسية إقليم (كردستان/ العراق)

المطلب الثالث: القضية الكردية في العراق: كرونولوجيا وعوامل

المبحث الثاني: إقليم كتالونيا: دراسة عامة

المطلب الأول: دراسة جيوسياسية لإقليم كتالونيا

المطلب الثاني: السياق التاريخي لقضية انفصال اقليم كتالونيا عن اسبانيا

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا

المبحث الثالث: المواقف العالمية من انفصال الاقليمين

المطلب الأول: المواقف الاقليمية من انفصال الاقليمين

المطلب الثاني: المواقف الدولية من انفصال الإقليمين

المطلب الثالث: مواقف المنظمات الدولية من انفصال الاقليمين

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: إقليمي (كردستان- العراق)/ (كتالونيا - اسبانيا): بين واقع متغير ومستقبل غير واضح

تمهيد

المبحث الأول: إقليمي (كردستان- العراق)/ (كتالونيا - اسبانيا): مطالب واحدة واقع مختلف

المطلب الأول: المتغيرات المسؤولة عن التقارب والتباعد بين الاقليمين

المطلب الثاني: نقاط تماثل قضية الانفصال بين الاقليمين

المطلب الثالث: نقاط اللاتماثل لقضية الانفصال بين الاقليمين

المبحث الثاني: تداعيات انفصال اقليمي كردستان – كتالونيا على الأمن (محليا/اقليميا).

المطلب الأول: انعكاسات انفصال (كردستان-كتالونيا) على مستوى أمن الاقليمين

المطلب الثاني: انعكاسات انفصال الاقليمين على مستوى أمن الدولتين (العراق-اسبانيا).

المطلب الثالث: انعكاسات انفصال (كردستان-كتالونيا) على مستوى الأمن الاقليمي

المبحث الثالث: مستقبل الظاهرة الانفصالية على ضوء وضع ومستقبل الاقليمين .

المطلب الأول: سيناريوهات انفصال إقليم كردستان عن العراق

المطلب الثاني: سيناريوهات انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا

المطلب الثالث: مستقبل الظاهرة الانفصالية

خاتمة الفصل

الخاتمـــــة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

فهرس المحتويات

مقدمـــــة

مقدمـة

شهد العالم كافة في الآونة الأخيرة مجموعة من الأحداث والتحولات على كل المستويات، حيث اتسمت هذه الأحداث بالتسارع والديناميكية من حيث طبيعتها وحدود تأثيرها على النظام الدولي، فقد أصبح هذا الأخير يتصف بعدم الاستقرار نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والتقنية، وهذا ما أدى إلى بروز تهديدات جديدة صامتة-كامنة-لاتماثلية، ولعل أبرزها التحول في شكل واتجاه وبروز أنماط جديدة من النزاعات، في حين لم يلغى مصدرها ومحركها، ففي السابق كانت تدور أساسا بين الدول، و بعد الحرب الباردة ظهرت جليا للعيان النزاعات الداخلية وغلبة نمط النزاعات القائمة بين الدولة في شكل السلطة المركزية مع مجموعات داخلية تختلف في دوافعها و أساليبها في اطار السعي إلى إقامة دولة مستقلة.

فكان لهذه الأحداث الأثر البالغ على البيئة الأمنية الوطنية والدولية، ما أدى إلى إعادة النظر في الأطر النظرية وآليات تحقيق الأمن، فالأمن الوطني لم يعد منحصرا في شكل مقاربة تقلصيه تعتمد على الجانب العسكري، بل أخذ أبعاد أخرى استنادا إلى الأطر النظرية وعلى رأس هذه الأطر المدارس الأوروبية التي أعطت مقاربات جديدة تهتم بكيفية تحقيق الأمن الوطني والدولي.

وفي هذا السياق فإن دراسة ظاهرة الأمن بكل مستوياته وأبعاده تقودنا إلى دراسة التهديدات التي تواجه الدول في إطار الحفاظ على أمنها ووحدتها وسيادتها واستقرارها في عالم متغير وبيئة أمنية دولية تتسم بالفوضى على حد تعبير الواقعيين، ولعل أهم نقطة تثار عند الحديث عن أمن الدول هي العولمة و مشكلة الحدود وارتباط هذا بأمن الدول.

حيث شكلت هذه الأخيرة همزة وصل لمتغيرات عديدة تمس أمن الدول من قبيل الهجرة، الجريمة المنظمة، الإرهاب، وزيادة نشاط الجماعات الثقافية المختلفة الذي أدى إلى تمييع الحدود الدولية، والتي تأتي في مقدمتها حقوق الانسان، وحق تقرير المصير والشعور المتنامي والمتزايد للأقليات بحقهم في تقرير مصيرهم وإنشاء كيانات جديدة خاصة بهم لا تكون في كنف الدولة المنتمين لها حتى وإن اختلف مسبباتها وأبعادها بين ما هو ثقافي وما هو سياسي وما هو اقتصادي.

وفي نفس الإطار تثار مسألة قديمة متجددة، ما لبثت أن تزايدت وتصاعدت الأصوات المنادية لها وهي ظاهرة الانفصال عن الدول، فبعد نهاية الحرب الباردة شهدت دول الاتحاد السوفييتي موجة من الانفصال والتفكك انتهت باستقلال معظم الكتلة الشرقية، ومع بداية القرن الواحد والعشرين برزت دول جديدة لم تكن موجودة من قبل ولعل من أخرها تيمور

الشرقية2002، كوسوفو2008 وجنوب السودان2011، لتعود هذه الظاهرة وتطرح نفسها بقوة في شكل نزعة انفصالية تجتاح العالم بأسره.

كانت بدايات هذه النزعة المتجددة بانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، حيث أجرت هذه الأخيرة استفتاءا لانفصالها عن الاتحاد الأوروبي، والذي حظي بتأييد نسبة كبيرة من طرف البريطانيين في العام 2016، لتكون منطلق جديد لحركات انفصالية جديدة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها والطابع الذي تحمله سواءا أكان ذلك ذو طابع عرقي أو أثني أو حتى اقتصادي أو سياسي.

عام 2017 أطلق عليه عام النزعة الانفصالية، فالعديد من أقاليم العالم نادت بضرورة اجراء استفتاء للانفصال عن الدول التي تنطوي تحتها، حيث تم إجراء استفتاءين للانفصال، في كل من دولتي العراق، وإسبانيا، وما لقيه وسوف يلقاه من التحاق بقية الأكراد في الدول المجاورة للعراق وعلى رأسها سوريا-ايران-تركيا، كما كانت هناك دعوات لإجراء استفتاء انفصال جنوب اليمن، و في المغرب الأمازيغ يطالبون بتأسيس دولة "تامزغا" الأمازيغية والاحتجاجات ما لبثت أن تتكرر، ناهيك عما تسعى إليه جبهة البوليزاريو لتحرير الصحراء الغربية مما تراه استعمارا، كما نجد في الكامرون بعض الأقاليم الناطقة باللغة الانجليزية تسعى لإنشاء دولة تسمى "أمبازونيا"، نتيجة شعورهم بالحرمان، وفي نيجيريا تتعالى أصوات انفصال "بيافرا" في جنوب شرق البلاد بعد الدخول في حرب أهلية، أيضا دعوات للانفصال عن الصين فى تايوان هونج كونج والتبت، أما روسيا صاحبة أكبر نزعات انفصالية بين جميع دول العالم، حيث تعاني من دعوات انفصالية في 11 منطقة تابعة لها، كما أن اسكتلندا وأيرلندا الشمالية وكورنوال يهددون وحدة بريطانيا باحتمال انفصالهم، الأندلس وإقليم الباسك، كورسيكا في فرنسا، إقليم الفلاندز في بلجيكا، إقليم بافاريا بألمانيا كلها تسعى للانفصال، البرازيل هناك تخطيط لانفصال 3 ولايات عنها، والولايات المتحدة الأمريكية تطالها هذه النزعة من مدخل ولاية كاليفورنيا بعدما تعالى صوت انفصالها.

في خضم مسألة هذه النزعة الانفصالية وظاهرة الانفصال و ما يجري في اقليمي كردستان -العراق وكتالونيا-اسبانيا اللذين قطعا شوطا لا بأس به علي صعيد عملية الانفصال و توجا الجهد الانفصالي بإجراء استفتاءين العام 2017، وهو محل هذه الدراسة المقارنة بينهما في إطار البحث في كيفية تأثير ظاهرة الانفصال على أمن واستقرار ووحدة وسلامة أراضي الدول الأم، والدور الذي تلعبه الجماعات والأقليات خصوصا مع برونزها بشكل لافت في الوقت الراهن وطرحها لمسألة الهوية وشعورها بالانتماء لقومية وتقلص الشعور بالانتماء للوطن، وضرورة أن تكون هذه الأخيرة

منعزلة ومستقلة عن الإطار الكلي للدولة المعنية، نتيجة عدة عوامل ومسببات تختلف وتتباين في ذلك، وهذا عبر نموذجي الكرد والكتالونيين، حيث سيتم طرح الموضوع بشكل يتم فيه المقاربة بين وضع اقليمي كردستان كتالونيا واظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما، فرغم المطالب التي هي نفسها إلا أنها تختلف في الدوافع والأسباب وما تحمله من تداعيات على مستوى الدولتين أو المستوى الاقليمي وحتى الدولي والعالمي، وعلى مستقبل ظاهرة الانفصال عن الدول الأم.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري:

أولاً: مشكلة الدراسة:

لعل أبرز ما يميز عالم اليوم هو أن الحركات الانفصالية قد أصبحت تمثل واحدة من أبرز الظواهر السياسية في العديد من الدول، ويرتبط وجودها بالأساس مع الدول ذات التشكيلة المركبة والمختلفة الثقافات و مدى استغلال هذه الأقليات من أطراف مختلفة لتنفيذ استراتيجياتها تجاه منطقة معينة، وهنا يشار إلى نقطة مدى ارتباط هذه الأقليات بالوحدة الوطنية والحفاظ على الأمن الوطني، فهي اليوم أضحت تلعب دورا هاما في معادلة الأمن الوطني.

فالمتتبع لظاهرة الانفصال عن الدول، يجد أن الكثير من العوامل المختلفة والمتنوعة ساهمت في انفصال أقاليم عدة ولازالت تساهم في انفصال أخرى، وفي هذا الصدد نجد أن اقليمي كردستان و كتالونيا من بين هذه الأقاليم التي تسعى للانفصال، وهما محل مقارنة هذه الدراسة في إطار كلي يبحث في تأثير الانفصال، الظاهرة الانفصالية، والحركات التي تتبعها وتبلورها في شكلها النهائي على الأمن الوطني بشكل خاص على كل من العراق واسبانيا تواليا، وعليه نطرح التساؤل التالي:

كيف يمكن للظاهرة الانفصالية أن تشكل تهديدا على أمن الدولة في ضوء نموذجي كردستان و كتالونيا ؟ .

ويندرج تحت هذا التساؤل المركزي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- *أي مدلول تحمل الظاهرة الانفصالية وما علاقتها بالأمن الوطني؟ .*

2-ما طبيعة مطالب وأهداف اقليمي كردستان و كتالونيا ؟ .

3- *ما مدى تأثير المطالب الانفصالية لإقليمي كردستان و كتالونيا على الأمن بصفة عامة ومستقبل الظاهرة الانفصالية على وجه الخصوص؟ .*

ثانياً: حدود الدراسة:

1- المجال المكاني:

تسمح هذه الدراسة بتناول ظاهرة الانفصال عن الدول ودورها في نزعزعة و استقرار أمنها و الأمن الإقليمي ليمتد ويمس الأمن الدولي، وهذا من خلال أخذ نموذجين من محتمل أن ينفصلا وبالتالي فان الحدود المكانية لهذه الدراسة تتناول جغرافيا كردستان العراق في الشرق العربي وتمتد لتشمل العراق بالإضافة إلى الأماكن التي يقطنها الأكراد على الحدود العراقية سوريا ايران تركيا، وتتناول أيضا جغرافية اقليم كتالونيا في اسبانيا في الغرب الأوروبي.

2- المجال الزماني:

هذه الدراسة تمسح الفترة الزمنية الممتدة من بداية الغزو الأمريكي للعراق، من جهة وهي نقطة مفصلية في قضية كردستان العراق، ومن جهة أخرى و بالتزامن مع هذا الحدث صادق البرلمان المحلي على نظام أساسي جديد يقر بسيادة إقليم كتالونيا ، وهو ما ضاعف الخلاف مع الحكومة المركزية الاسبانية لكن التعامل مع الموضوع يوضح صعوبة حصره في إطار زمني محدود دون العودة للفترات التاريخية السابقة، للإحاطة بجميع الجوانب الأساسية، حيث أن هذه الدراسة المقارنة لإقليمي كردستان – العراق و كتالونيا تمتد بالأساس منذ عام 2003 إلى غاية الآن بالإضافة إلى العودة في بعض أجزاء البحث إلى جذور الانفصال والظاهرة الانفصالية وكذا بوادر ظهور طموحات الانفصال لكل من اقليمي كردستان و كتالونيا .

كما أن هذه الدراسة تمتد إلى سنتين على الأقل (2020) وهي المدة المقدرة لإبراز ما ستؤول إليه الأوضاع في كل إقليم وأي سيناريو من السيناريوهات المطروحة سوف يتحقق .

3- المجال الموضوعي:

تندرج هذه الدراسة في إطار الدراسات الأكاديمية وبالتحديد ضمن مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية حيث يعتبر مفهوم الظاهرة الانفصالية أحد المواضيع التي تهتم بها هذه الدراسات لما لها من تأثير على الأمن الوطني، فموضوع ظاهرة الانفصال عن الدول طرح فيه عدة أطر نظرية ودراسات وأبحاث تعنى بالبحث في ماهيتها وكيفية معالجتها، أين يمكن الاعتماد على فرضيات لها أبعاد نظرية في إطار نظريات العلاقات الدولية وخاصة في حقل الدراسات الأمنية، فهذه الدراسة تتناول موضوع تأثير الانفصال عن الدول أو الظاهرة الانفصالية في تأثيرها على أمن الدول .

فالقضية الرئيسية في هذه الدراسة هي العلاقة القائمة على أساس المقارنة بين إقليمي كردستان و كتالونيا ومدى تأثير انفصالهما على الأمن الوطني بالدرجة الأولى وعلى نحو خاص، مع مدى تأثيرهما على الأمن الإقليمي والدولي وعلى مستقبل ظاهرة الانفصال عن الدول الأم بصفة عامة.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

1- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال توضيح وتحليل صورة الانفصال عن بعض من الدول في عصر العولمة والعوامل المؤثرة على ذلك، بالإضافة إلى إظهار نماذج يمكن أن تستقل في الوقت الحاضر، ولتوضيح أوجه الشبه والاختلاف الاقليمين محل الدراسة، من حيث الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة على كل منهما والتي يمكن أن تؤدي إلى انفصالهما واستقلالهما، حيث أن هناك اختلاف وتباين بين انفصال الاقليمين، وذلك نتيجة لاختلاف الظروف المكانية والزمانية.

2- الأهمية العلمية:

أ- التعرف على ظاهرة أصبحت اليوم محل جذب أنظار الأكاديميين والباحثين وهي ظاهرة الانفصال عن الدول نظرا لما لها من آثار على الأمن بكافة مستوياته.

ب- يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة باعتباره مرتبطا بالدولة في حد ذاتها على الأمن الإقليمي الدول الجوار، ليمتد للعالم بأسره.

ج- دراسة الأكراد و الكتالونيين ومقارنة قضية انفصال كل منهما و مدى تأثيرهما في النزعة والظاهرة الانفصالية عالميا.

د- سيكون من أهمية هذه الدراسة أنها تعمل على توفير دراسة لنموذجين مقارنين خاصين بمحاولة انفصال عن الدول الأم.

رابعاً: الفروض العلمية:

الفرضية الرئيسية:

خطورة انفصال اقليمي كردستان و كتالونيا تبرز بما قد يؤدي له هذا الانفصال من شرذمة لمفهوم الأمن الوطني الموحد وتحريض بقية الأقليات الموجودة على الانفصال عن الدولة الأم.

فرضيات فرعية:

1- سوء التعامل مع الأقليات داخل الدولة وتنوع مطالب الأقليات أبرز ما يؤدي لوجود نزعة انفصالية داخل الدولة وبالتالي تشكيل تهديد مباشر على الأمن الوطني.

2- اختلاف وتباين اقليمي كردستان و كتالونيا باستثناء مطالب انفصال كل منهما يؤدي إلى وجود أرضية مشتركة تسمح بالمقارنة بينهما رغم انردواجية معايير التعامل مع كل منهما .

3- سيشكل انفصال اقليمي كردستان و كتالونيا إحدى أبرز القضايا المؤثرة على الأمن وهو ما سيؤدي إلى تعظيم الظاهرة الانفصالية في العالم وجعلها موضة العصر على الساحة السياسة الدولية .

خامساً: المناهج والاقترابات وأسلوب جمع البيانات:

البحث العلمي يحتاج في تفسيره وتحليله للظواهر استخدام أدوات منهجية من أجل ذلك وهي واحدة من بين الأدوات المستعملة في استقراء واستنباط الظواهر، وقد اقتضى موضوع تأثير الظاهرة الانفصالية على أمن الدول من خلال مقارنة اقليمي كردستان و كتالونيا، استخدام العديد من المناهج والمقربات وهي :

1-المناهج:

يعرف المنهج على أنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بدقة ونقد عميق ثم عرضها بشكل متكامل، وهو استعلام دراسي جدوى أو اختيار عن طريق التحري والتنقيب والتجريب بغرض اكتشاف حقائق جديدة أو تفسيرها أو مراجعة للنظريات والقوانين المتداولة والمقبولة في المجتمع في ضوء حقائق جديدة أو تطبيقات عملية لنظريات وقوانين مستحدثة أو معدلة .

أ- المنهج التاريخي:

هو "عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها و أخيرا تأليفها، ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

وهو أيضا "ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

يرى أنصار المنهج التاريخي أن حاضرنا هو امتداد لماضينا بتفاعلاته و تعقيداته و هذه التفاعلات تشكل جزء من الظاهرة السياسية فالمشكلات و القضايا السياسية التي نعيشها هي نتيجة لتراكمات تاريخية و منه يستلزم منا استحضار الماضي لفهم و تحليل ظاهرة سياسية مميزة قابلة للدراسة و هذا ما أدى بالبعض إلى اعتباره الحد الرابط بين علم العلاقات الدولية كعلم تحليلي و بين تاريخ العلاقات الدولية كعلم يرتبط بدراسة التاريخ القديم و المعاصر.

وقد تم استخدام هذا المنهج من خلال العودة إلى مسيرة قضية انفصال اقليمي كردستان و كتالونيا ودراسة مختلف التفاعلات والأحداث التي مرا بها وتأثيرها على حاضرهما ومستقبلهما .

ب- المنهج المقارن:

هو منهج دراسي يستخدم للمقارنة بين مجموعة من الظواهر ويعود استخدامه إلى الدراسات الاجتماعية، وأيضا يعرف المنهج المقارن، بأنه من أحد الأدوات الدراسية التي تعتمد على عملية التحليل الفكري، والمعرفي القائم على معرفة أنماط الدراسات المستخدمة في مجال محدد .

من التعريفات الأخرى للمنهج المقارن، هو الأسلوب الذي يساعد الباحث، أو الطالب على فهم الظواهر المدروسة من خلال الاعتماد على وضع مجموعة من المقارنات التي تبين نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف والبحث في أسباب هذا الاختلاف.

وقد طبق هذا المنهج في المقارنة بين مستويات تأثير انفصال إقليمي كردستان و كتالونيا على الأمن (مستوى الاقليمين ، المستوى العراقي والاسباني - المستوى الاقليمي والمستوى الدولي) وكذا المقارنة بين التفاعلات الداخلية والخارجية بين الاقليمين ، وأيضا في المقارنة بين الوضع في اقليم كردستان و اقليم كتالونيا قبل و – في حال الخروج والانفصال – .

ج- منهج تحليل المضمون:

يقصد بتحليل المضمون، أو التحليل الكيفي، القيام بدراسة موضوعية كيفية كمية للمحتويات أو المضامين، مع تصنيف الدلالات الموضوعية ضمن فئات رئيسة أو فرعية، أو ضمن مقولات تصنيفية، وتجميعها تحت تسمية أو فكرة معينة.

وهناك من يعرف تحليل المضمون بأنه منهج يتيح: " بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها، كما يتيح دراسة موقف وسلوك الهيئات والمؤسسات" .

كما يعد تحليل المضمون أداة وصفية لدراسة محتويات الإرساليات والخطابات والنصوص والألفاظ الشفوية والمكتوبة، إما بطريقة كيفية، وإما بطريقة كمية رمزية، بمعنى أن تحليل المضمون يهدف إلى اختيار عيناته من المحتويات الدلالية الإعلامية أو السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الأدبية أو التربوية، بغية تصنيفها وتفريعها إلى فئات أساسية وثانوية، ومن ثم، يأتي دور المعالجة الإحصائية عن طريق استخدام القياس والترميز الرياضي، وتحليل المعطيات المضامنية دلالة وشكلا ومقصدا، ثم استخلاص النتائج وتأويلها، ثم تقديم التوصيات والاقتراحات.

وقد استخدم هذا المنهج في تحليل بعض التصريحات والخطابات المختلفة لزعماء دول العالم وبعض والتي جاءت كردود أفعال على انفصال الاقليمين، وكذا بعض الوثائق التي لها علاقة بقضية انفصال الأقاليم.

د-المنهج الاحصائي:

يعني المنهج الإحصائي تجمع المادة العلمية تجميعا كميا، وهو بذلك يعكس البحث العلمي في صورة رياضية بالأرقام والرسوم البيانية أي في صورة كمية.

ويعرف المنهج الإحصائي كذلك على أنه تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على خطوات بحث معينة وتنظيمها وترجمتها بيانيا ثم تحليلها رياضيا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلمية بخصوص الظاهرة المدروسة.

وقد تم استخدام هذا المنهج في استعراض نتائج ما أسفر عنه استفتاء كل من إقليمي كردستان وكتالونيا والمقارنة بينهما على أساس ما تحصل عليه من نتائج.

2-الاقترابات:

المقترب : المقترب هو إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الآمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار، و تحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة عن دلك و كيفية التعامل معها.

فالمقتربات هي وسائط بيننا و بين الظواهر المختلفة تعين على تفسيرها استنادا إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره.

والمقترب يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين و الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم و الاستفسارات و الطرق التي يستعملها الباحث في دراسته.

أ- مقترب الدولة المجتمع:

ظهر هذا الاقتراب مع نهاية الخمسينيات و بداية الستينيات على يد ***"جويل ميجدال" Joel Migdal***، و ذلك لتغطية قصور نظريات التنمية والتحديث، التي افتقرت لتفسير علمي للعديد من ديناميات العالم الثالث لأنها أهملت أدوار المجتمع ، فجاء "ميجدال" باقترابه الجديد الذي يركز على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع خصوصا في العالم الثالث، من خلال التنافس بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية سواء الصغيرة أو الكبيرة حول من يصنع القواعد ومن يفرض الحقوق، ومن يمتلك سلطة الضبط، حيث توصل لنتيجة مفادها أن الدولة تنفرد لوحدها بممارسة التحكم والضبط الاجتماعي ومن خلال مفهوم علاقة الدولة بالمجتمع يقدم " ميجدال "الدور الذي تلعبه الدولة وذلك عبر ما سماه مستويات الضبط الاجتماعي والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات وهي:

الطاعة أو الخضوع: وهي بمثابة المستوى الأول لممارسة الضبط حيث أن سلطة الدولة تتوقف إلى حد كبير على مدى استجابة المواطنين لمطالب النخبة الحاكمة وتتم هذه الطاعة عن طريق الإكراه المادي والمعنوي إذ تحتكر الدولة الموارد والخدمات المختلفة والتي تفرض بها طاعة و إذعان التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في الدولة.

المشاركة: وهي المستوى الثاني من مستويات الضبط ويعني هذا أن القيادة التي تتحكم في مؤسسات مختلفة للمشاركة في أنشطة معينة تقوم الدولة بتحديده .

الحصول على الإقرار بالشرعية: وهو أعلى مستوى من مستويات الضبط وهو الأكثر قدرة على تحديد قوة الدولة ، وهي تعني وتقتضي القبول بقواعد اللعبة التي تضعها الدولة وهي اعتراف شعبي بعملية الضبط التي تمارسها النخبة الحاكمة لبناء نظام سياسي واقتصادي اجتماعي معين.

ويبرز استخدام هذا المقترب من خلال دراسة العلاقة بين الحكومات العراقية المتتابعة في العراق والأكراد من جهة، ومن جهة ثانية الحكومات الاسبانية المتعاقبة وكيفية تعامل الحكومتين مع الأكراد في كردستان من جهة و الكتالونيين في كتالونيا من جهة أخرى.

ب- الاقتراب النسقي:

للمفكر "دفيد استون David Esoon" الذي يقوم على فرضية مفادها وجود مجموعة من التفاعلات الحاصلة بين البيئة الخارجية والبيئة المؤسساتية، من خلال ما يعرف بالمدخلات والمخرجات، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج لفهم طبيعة التفاعلات الداخلية بين اقليمي كردستان و كتالونيا وحكومتي بغداد ومدريد، من خلال دراسة الديناميكة الأمنية على المستوى المحلي/الاقليمي وتأثير التهديدات الناتجة عن احتمال حصول هذا الانفصال وتأثير مدخلات البيئة الخارجية على مخرجات العلبة سواءا قيادات الاقليمين أو على مستوى قيادة الحكومتين، وأيضا في دراسة ردود الأفعال الاقليمية والدولية على قرار انفصال اقليمي كردستان و كتالونيا .

ج- اقتراب السياق:

يستخدم الاقتراب متعدد المتغيرات ومتعدد المستويات، إذ يساهم في تحليل الظاهرة الانفصالية المتمثلة في انفصال اقليمي كردستان و كتالونيا من خلال عدة مستويات متباينة في السياق الشرق أوسطي - و الأوروبي المتوسطي والأطلسي الى جانب الحركية المتزايدة للتهديدات والتحديات والتي ساهمت في قرار انفصال الإقليمين .

د- الاقتراب الاتصالي :

يعد "كارل دوتش" Karl Deutsch رائد منهج الاتصال في دراسة النظام السياسي حيث عرض أفكاره بهذا الخصوص في عدد من المؤلفات أشهرها "العصب الحكومي"، "السياسة و الحكم كيف يقرر الناس مصيره"، و في رأيه أن عملية الاتصال تعد بمثابة الجانب المحوري في أي نظام سياسي، من خلال تلقي أجهزة الاستقبال للمعلومات في صورة رسائل، و تتولى نقلها إلى مركز القرار و يعتمد هدا الأخير على ذاكرته و قيمه في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ الأفعال و الإجراءات الكفيلة بتنفيذه، هذه القرارات و الأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقها أجهزة استقبال المعلومات لتحويلها بدورها إلى مركز القرار، و تسمى هده العملية بالتغذية الاسترجاعية .

وقد تم استخدام هذا المقترب في دراسة عمليات الاتصال بين وحدات وقيادات الاقليمين مع الحكومتين كل على حدى، وترجمة هذه الاتصالات إلى قرارات واستراتيجيات على أرض الواقع، من خلال إبراز مختلف التفاعلات والديناميكيات التي تجري بين الاقليمين وحكومة كل منها، عن طريق قنوات الاتصال الموجود في هتين الدولتين .

□

هـ- اقتراب الكوربوراتية:

ويمثل إطارا نظريا يسهم في شرح وتفسر الظواهر السياسية من منظور مقارن، فهي تشير إلى توجهات هامة وتقدم افتراضات واقتراحات بتحديد بعض العناصر الفاعلة في العملية السياسية وتؤكد على الأهمية المركزية لروابط الدولة والجماعات في شرح اختلاف مخرجات النظم السياسية وتعطي أهمية خاصة للعلاقات البنيوية القانونية في تلك الروابط بين الدولة والمجتمع.

وتم الاعتماد على هذا الاقتراب لتوضيح سيطرة و هيمنة الدولة على نشاط الجماعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية، أي تدخل الدولة وتحكمها في كافة شؤون المجتمع.

3-أسلوب جمع البيانات:

1) مصادر الأساسية للدراسة من كتب ومجلان وجرائد وأبحاث علمية منشورة.
2) الدراسات الأكاديمية الرسمية الصادرة عن مراكز البحوث والدراسات.
3) الاسترشاد بالأدبيات السابقة كمصادر ثانوية.
4) المقالات والمعلومات المنشورة في الشبكة العنكبوتية العالمية من خلال إعادة ترتيب بياناتها وتوظيفها في العديد من المطالب التي تناولتها الدراسة.

سادساً: تحديد المفاهيم:

1- الاقليم (*Région*): □

يرتبط هذا المفهوم في الغالب بشعور الانتماء و الهوية، على أساس أن المفهوم هو عبارة عن صيرورة قائمة على ممارسات تنظيمية، إدارية ، و بملكية جماعة اجتماعية لفضاء تعيش فيه، ومفهوم الإقليم من منطلق الفضاء الجغرافي: يعد هذا المصطلح كثير الاستعمال في العلوم الإنسانية و يعد مصطلح الفضاء الجغرافي هو مصطلح أنشأه المختصون في الجغرافيا، حيث يستعمل المصطلح للدلالة على قطعة الأرض المحددة بمركبات فيزيائية اقتصادية اجتماعية، كما يستعمل المصطلح بصيغة الجمع للدلالة على اختلاف الفضاءات الجغرافية مثل الفضاء الجبلي، أو الزراعي أو الصناعي و غيرها.

كما يعني مساحة معينة أو حيزا جغرافيا ذا خصائص طبيعية وتاريخية وبشرية اقتصادية- اجتماعية معينة، يتميز الإقليم الجغرافي بمؤشرات ثلاثة: الموضوعية (الواقعية) والخصوصية، و وحدة مكوناته أو عناصره، تركز اهتمام الجغرافيين على الإقليم الجغرافي البشري بوصفه منظومة مكانية، أي منظومة ذات بنية مكانية، جميعها عناصرها مترابط

□

بعضها ببعض بتدفق المادة والطاقة والمعلومات، وبتفاعلها مع الوسط المحيط، يمكن أن تظهر هذه البنية "أو أن تؤخذ بالحسبان" بوصفها كلا واحدا لا يتجزأ .

والإقليم بمعناه القانوني يتضمن سطح أرض الدولة وكل ما يحيط به من فوق ومن تحت ، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية اتجهت نظرية الدولة إلى الإقرار بضرورة وجود الإقليم في تكوينها ، ويحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون ويمرون بأرضها .

2- الحكم الذاتي Self-government:

نظام سياسي وإداري واقتصادي يحصل فيه إقليم أو أقاليم من دولة على صلاحيات واسعة لتدبير شؤونها بما في ذلك انتخاب الحاكم والتمثيل في مجلس منتخب يضمن مصالح الأقاليم على قدم المساواة، و بناء عليه تكون الفدرالية شكلا متقدما من أشكال الحكم الذاتي، و الحكم الذاتي نقيض للمركزية، حيث تحتاج الدول التي تمارسه إلى أن تتخلى سلطاتها المركزية عن جزء مهم من صلاحيات تدبير الأقاليم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لتتم ممارسته على المستوى المحلي، ونماذج الحكم الذاتي في العالم كثيرة متعددة، وحجم الصلاحيات التي تتمتع بها الولايات والأقاليم موضوع الحكم الذاتي يختلف من حالة لأخرى، ويخضع للتطور، ويمارس الحكم الذاتي في كل قارات العالم.

ويمكن القول أن معظم الدول ذات الساكنة الكبيرة تطبق الحكم الذاتي جزئيا أو كليا، وتطبق كل الدول الفدرالية الحكم الذاتي، وهو يشكل أساس النظام الفدرالي. والدول التي تعتمد النظام الفدرالي بشكل رسمي منصوص عليه في دساتيرها .

3- الفدرالية Federalism:

أو لاتحادية وهي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة و وحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة، أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية و التنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصا عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية، الحكم الفدرالي واسع الانتشار عالميا، وثمانية من بين أكبر دول العالم مساحة تحكم بشكل فدرالي، وأقرب الدول لتطبيق هذا النظام الفدرالي على المستوى العربي هي دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق أما على المستوى العالمي فهي الولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا

(كدولة فدرالية بحكم الواقع رغم أن قوانينها التأسيسية لا تنص على ذلك، باعتبار كونها تمنح أقاليمها ذاتية الحكم الصلاحيات ذاتها التي تتوفر عليها الأجزاء المكونة للفدراليات) .

4- العراق Iraq:

العراق (رسميا: جمهورية العراق) ، هو جمهورية برلمانية اتحادية وفقا لدستور العراق، ويتكون من ثمان عشرة محافظة رسميا، وتسع عشرة محافظة بحكم الأمر الواقع ، عاصمته بغداد ، والعراق أحد دول غرب آسيا المطلة على الخليج العربي، يحده من الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية، ومن الشمال تركيا، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الشرق إيران، وهو عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة أوبك، معظم المنطقة التي تسمى بالعراق حاليا كانت تسمى قديما بلاد ما بين النهرين، و(بيث نهرين بالآرامية)، حوى على أولى المراكز الحضارية في العالم التي كانت تشمل المساحة الواقعة بين نهري دجلة والفرات وهي حضارة سومر، وامتدت حدود هذه الحضارة التي شغلتها بلاد ما بين النهرين إلى سوريا وفارس وإلى منطقة جنوب شرق الأناضول تركيا حاليا ، وتعاقب على حكم العراق دول وحضارات كثيرة من أهمها السومرية، والبابلية، والكلدانية، والآشورية، والميديون، والسلوقيون، والإمبراطورية البارثية، والإمبراطورية الرومانية، والساسانيون، والمناذرة، والخلافة الراشدة، والدولة الأموية، والدولة العباسية، والمغول، والدولة الصفوية، والدولة الأفشارية، والدولة العثمانية، ثم الانتداب البريطاني، ومن ثم المملكة العراقية، ثم الجمهورية، ثم الأمرها، فسلطة الإئتلاف المؤقتة، فالحكومة العراقية المؤقتة، ثم الجمهورية البرلمانية الاتحادية في العراق.

5- اسبانيا Spain:

إسبانيا (بالإسبانية España)، رسميا مملكة إسبانيا (بالإسبانية Reino de España: هي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تقع في جنوب غرب أوروبا في شبه الجزيرة الأيبيرية، يحد برها الرئيسي من الجنوب والشرق البحر الأبيض المتوسط باستثناء الحدود البرية الصغيرة مع إقليم ما وراء البحار البريطاني جبل طارق، يحدها من الشمال فرنسا وأندورا وخليج بسكاي، وإلى الشمال الغربي والغرب المحيط الأطلسي والبرتغال، تضم الأراضي الإسبانية أيضا جزر البليار في البحر الأبيض المتوسط وجزر الكناري في المحيط الأطلسي قبالة الساحل الأفريقي واثنتين من مدن الحكم الذاتي في شمال أفريقيا هما سبتة و مليلية، علاوة على ذلك، تقع بلدية بيفيا الإسبانية كمكتف داخل الأراضي الفرنسية، وهي ثاني أكبر بلد من حيث المساحة في أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بعد فرنسا.

خضعت إسبانيا بسبب موقعها لمؤثرات خارجية كثيرة منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى بزوغها كدولة، و خرجت إسبانيا كبلد موحد في القرن الخامس عشر وذلك بعد توحيد الممالك الكاثوليكية والسيطرة على كامل شبه الجزيرة الأيبيرية في 1492، من ناحية أخرى، كانت إسبانيا مصدر نفوذ هام في مناطق أخرى خلال العصور الحديثة، عندما أصبحت إمبراطورية عالمية خلفت إرثا يضم أكثر من 500 مليون ناطق بالإسبانية، مما يجعلها ثاني اللغات الأم استخدام .

و تعتبر إسبانيا دولة ديمقراطية ذات حكومة برلمانية في ظل نظام ملكي دستوري، وتعد إسبانيا من البلدان المتقدمة حيث أن اقتصادها تاسع أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، كما أن مستويات المعيشة مرتفعة جدا وتقع (في المرتبة العشرين على مؤشر التنمية البشرية)، وأيضا في المرتبة العاشرة من حيث جودة الحياة في العالم في عام 2005، وإسبانيا عضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية.

6- العولمة Globalization:

من الصعب إن لم نقل من التعذر أن نقدم تعريفا دقيقا ومضبوطا للكلمة، بالنظر إلى التحولات الحاصلة في العالم من جوانب متباينة ومختلفة، وتداخله مع مفاهيم أخرى نحو الكوكبة، الكوكلة، والنظام الدولي الجديد والعصرنة، وبالتالي فمسألة ضبط هذا المصطلح تحتاج إلى تدقيق وتدقيق، فهي لا تزال تثير الكثير من الإشكالات، من حيث الدلالات الاصطلاحية ، فيعرفها عبد المنعم حنفي على أنها: "هي العمل على تذويب الحواجز، والقضاء على الخصوصيات وتجميع كل شيء في قالب واحد مشاع بين الجميع"، وأيضا: " إن العولمة ظاهرة لا تريد أن تتوقف، ولا تعرف أين ستتوقف وليس لها خطوط حمراء تجاه سيادة الشعوب واستقلاليتها لأن منطق العولمة هو اللامحدود، واللاخصوصي وبالتالي أصبح من الضروري البحث عن آليات التعامل معها ووسائل التثاقف والتحاور من أجل التعايش والتكيف مع المعطيات الجديدة .

أما فيما يخص ظهور العولمة في بداية الأمر كان في عالم المال والتجارة والاقتصاد، لتمتد إلى مجالات التسويق والمبادلات والاتصالات لتشمل بذلك مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا والإعلام، فالعولمة ليست مفهوم مجرد، ولكنها عملية متطورة ومتعددة الأوجه، ويمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والاتصال.

7- الدولة The State:

يعرف الدولة الدكتور" كمال العالي" على أنها: "مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة"، الدولة عند "ماكس فيبر" هي: كيان سياسي يستطيع أن يتحكم في الاستخدام المشروع للعنف في إطار جغرافي معين على مجموعة معينة من الأفراد، وإذا كان هناك أكثر من طرف لاستخدام القوة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة فإن الدولة في طريقها للانهيار.

بناء على مفهوم (فيبر) فالدولة هي دولة مستقلة عن المجتمع فهي دولة فوق الأفراد وليست وسيلة في يد طرف ضد طرف آخر فهي تقف بشكل حيادي من جميع الأفراد .

سابعاً: المدخل النظري للدراسة:

1- المعضلة الأمنية المجتمعية:

طرحت مدرسة كوبنهاجن للأمن أشكالا جديدة من الأخطار والتهديدات التي قد تواجه الدول، فدراسات الأمن النقدي وسعت مفهومها للأمن، ومن أبرز التحولات ضمن هذا المنظور الانتقال من أمن الدولة إلى بقاء الأفراد والشعوب بسبب تراجع قدرة الدولة على مواجهة تحديات العولمة المخترقة للأمن الوطني، والتي تمس الأمن الهوياتي خاصة في المجتمعات التعددية، فيصبح التهديد الأخطر للأمن المجتمعي ما تقوم به بعض المجتمعات التقليدية من صدامات اثنية يصبح فيها الأفراد الهدف الرئيسي للعنف الطائفي في إطار سعيهم للتنافس على الموارد.

وكذا وجود صعوبات اقتصادية وإخفاق الدولة في أن تكون بمثابة إطار الانتماء الاثني، فالأمن الوطني مرتبط بالسيادة وبقاء النظام، أما الأمن الاجتماعي يخص البقاء الهوياتي والترابط الاجتماعي، واعتبرت المدرسة أن التهديدات العالمية الأخطر هي تلك التهديدات التي تعد عابرة للحدود، والتي لا تحمل طابعا عسكريا مباشرا، ويكون وراؤها فواعل غير رسمية.

المأزق الأمني المجتمعي وهاجس الاحتواء الاستباقي:

الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، فهو قدرة المجتمع على الاستمرار في الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية وحماية كيان الدولة من الانقسامات الإثنية والطائفية وغيرها بفعل أزمة الهوية، وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يسميه" ***بوزان Buzan*** المأزق الأمني المجتمعي ***Societal Security Dlilemma*** ، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين وما يمكن

المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير" نحن "، كالأكراد في تركيا والأكراد الآشوريين والتركمان في العراق والطوارق في جمهورية مالي والتوتسي في بوروندي، فالتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر.

النزاعات الاثنية والعرقية والقبلية بين مختلف أطياف المجتمع أساس الحروب الأهلية، فيبدأ أطراف الصراع بتداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب، مما يفتح المجال أمام تفجر العنف، فالفوضى تعني بالأساس غياب المأسسة.

إن دوافع هذا السلوك النزاعي والتصعيد الاثني للجماعات والتنظيمات الداخلية عديدة وهي تتراوح بين الأسباب السياسية والثقافية والقيمية كما نجد أنها في معظم الأحيان نتيجة لفشل وتفكك القيمة المركزية للدولة خاصة مع ظهور ما يسمى بالدول الفاشلة (حالة سوريا والعراق وليبيا)، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار القرابة والانتماء الاثني الواسع والتحكم في التفاعل بين مختلف المجموعات الاثنية التي تشاركها نفس الإقليم تحس المجموعات باللاأمن وتؤدي إلى تصاعد حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، حيث تعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى ويزيد سلوكها النزاعي كلما زاد انتماؤها إلى الجماعة العرقية وتمتد إلى لعبة صفرية أي السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية كما حدث في كل من الصومال ورواندا وليبيريا.

النزاعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف أطياف المجتمع أساس الحروب الأهلية، فيبدأ أطراف الصراع بتداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب، مما يفتح المجال أمام تفجر العنف، فالفوضى تعني بالأساس غياب المأسسة، حيث يتمتع كل فاعل بحق الاعتراض ويسعى لتنفيذ خياراته بشكل منفرد، وهنا يضطر المواطنون الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم وأمنهم للجوء إلى شكل تنظيمي آخر وهو المجموعة الإثنية وفواعل ما دون الدولة كالمنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية والمافيا وتجار الأسلحة والتهريب والهجرة غير الشرعية والمرتزقة والاستخبارات الأجنبية وغيرها، والتي تؤجج الصراع لاعتبارات قبلية وعشائرية، فتصبح المجموعات الإجرامية طرفا فاعلا في النزاع بفعل تحالفها مع الإثنيات كتحالف تنظيم القاعدة مع بعض الحركات الانفصالية في إقليم أزواد.

النزاع الهوياتي المجتمعي كآلية لتشكيل ترتيبات قومية ودولية:

نهاية الحرب الباردة لم تلغ مصادر النزاعات ومحركاتها، بقدر ما أدت إلى تحول في شكلها واتجاهاتها بروز أنماط جديدة من النزاعات ليست بالضرورة بين الدول كما كان حاصلا لعقود طويلة، وغلبة نمط الصراعات داخل الدولة الواحدة، على الصراعات الدولية وهي غالبا نزاعات من أجل الدول كأن تتصارع جماعة داخلية معينة مع السلطة المركزية القائمة أو

جماعات داخلية أخرى من أجل السعي الى إقامة دولة مستقلة، فهي تعتمد على أسلوب العنف فيما بين الجماعات ويظهر ذلك في استهداف المدنيين و الإبادات الجماعية.

ترى المقاربة الافتعالية بأن الجماعات العرقية ليست فواعل مستقلة بل امتداد لسياسات الدول، ووسائل في يد القوى السياسية الداخلية كالأحزاب والنخب السياسية أو القوى الخارجية بمعنى تحويل النزاع الإثني إلى أداة استراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياستها وتصوراتها الاستراتيجية، ورغم كونها حركات داخلية فإنها كثيرا ما تتمخض عن آثار دولية أو تكون السبب في التدهور الأمني بين الدول التي يدور فيها الصراع والدول المجاورة بسبب دعم الحركات الانفصالية والتدخل العسكري والهجرة أو الفرار من مناطق الحروب أو عن طريق دعم الدول لإحدى الجماعات العرقية المتنازعة التي تملك علاقة معها سواء كانت علاقة ولاء أو مصالح وتوازنات إقليمية.

فهي تستغل النزاع الاثني للسيطرة على مناطق الاستقطاب والموارد في الدولة خاصة إذا كان النزاع في دولة معادية لها، أو عبر التدخل العسكري الإنساني وهو الأسلوب الذي طبق به الأمن الإنساني متخذا بعده السياسي أو كما يسميه "روبرت جاكسون"حرب إنسانية أي التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات المضطهدة وإيقاف التطهير العرقي كما حصل مع النظام الصربي بقيادة "ميلوسوفيتش" ضد ألبان كوسوفو وتدخل حلف الشمال الأطلسي لحامية ألبان كوسوفو.

التحول في هوية المجتمع بسبب الاستقطاب الثقافي واللغوي للدول (أهم استراتيجيات القوة الناعمة) والذي يتسبب في تغيير أساليب عيش المجتمع، في إطار هذا العجز الداخلي تتخذ قضية المهاجرين الانفصال أبعادا جديدة لم تعد مقتصرة على الدائرة الإقليمية ودول الجوار فحسب، بل أصبحت تتجاوزها العالم عن طريق التسلل المعضلات الأمنية التي تثير مخاوف الدول، فتقوم بتقديم الانفصاليين بوصفهم تهديد للأمن المجتمعي داخل دولهم، انطلاقا من الربط بين الانفصال والمخاطر الأخرى العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة والتعامل معها من منظار أمني قائم على الخوف من الآخر، نظرا لتهديدها الهوية وإثارة فجوة ثقافية واجتماعية وإخلال بالتوازن لبعض الدول.

التحول في هوية المجتمع بسبب الاستقطاب الثقافي واللغوي للدول (أهم استراتيجيات القوة الناعمة) والذي يتسبب في تغيير أساليب عيش المجتمع وتغلغل أفكار دخيلة، تتنافر مع الجينات القاعدية للمجتمع، وهو ما أثار نقاش حاد في ألمانيا بعد تصريح هاجم فيه نائب وزير المالية الألماني "ينس سبان"، من خطر تآكل الهوية القومية الألمانية الذي يشكله شباب

الهيبستر (دعاة الليبرالية المفرطة) الذين يتحدثون الإنجليزية في برلين، إلى ظهور مجتمع موار تضيع فيه الاختلافات الثقافية وتدمر فيه الثقافة القومية الألمانية.

2- نظرية الانتشار الثقافي:

يفترض دعاة هذا الاتجاه أن الاتصال بين الشعوب المختلفة قد نتج عنه احتكاك ثقافي وعملية انتشار لبعض السمات الثقافية أو كلها وهو ما يفسر التباين الثقافي بين الشعوب. وينطلق دعاة هذا الاتجاه من الافتراض بأن عملية الانتشار تبدأ من مركز ثقافي محدد لتنتقل عبر الزمان إلى أجزاء العالم المختلفة عن طريق الاتصالات بين الشعوب.

وبما أن نظرية الانتشار الثقافي تسعى إلى الكشف عن حلقات لربط الثقافات معا نتيجة تفاعلها جغرافيا وزمنيا فإنها تلتزم أيضا بالمبدأ التاريخي في علاقات الثقافات بعضها بالبعض الآخر.

وهنا يكون انتشار ثقافة الانفصال عن الدولة الأم في ظل غياب شروط تحقيق مختلف المطالب للأقليات من واحدة إلى أخرى بفعل رياح العولمة وتدويل هذه القضايا لتلقى الصدى الأكبر.

3- نظرية الدومينو:

نظرية الدوميلو ***Domino theory*** هي نظرية ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة و تقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو.

و قد طرح الرئيس الأمريكي الأسبق "دوايت أيزنهاور" نظرية الدومينو في خطاب شهير ألقاه في عام 1954، وهي تشبيه للطريقة التي يسقط فيها صف من حجار الدومينو الواحد تلو الآخر إلى أن لا يبقى حجر واحد واقفا.

حيث تفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على نزعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظام ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في نزعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية وأن تسقط بسرعة معينة وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعداد للتأثر بالموجة، وقد استخدمت هذه النظرية في دراسة الظواهر الطبيعية والتفاعلات الكيميائية.

4- نظرية نضج النزاعات الدولية:

يفترض *"ويليم زارتمان" William Zartman* أنه خلال مرحلة معينة من النزاع ، تظهر الأطراف المتحاربة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق، ويعود ذلك إلى إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض سيؤدي إلى كارثة، فضلا عن أنه لا تلوح في الأفق أية علامات لإمكانية الحسم العسكري، هنا نكون أمام ما يسمى بلحظة النضج، والتي تحسّن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة، حيث يتحول قادة أطراف النزاع عن عقلية الانتصار لصالح عقلية التوفيق، وحسب تعبير *Campbell* فإن القبول بالحل التفاوضي لا يعود إلى إتباع إجراءات معينة فحسب، ولكنه يعود بالأساس إلى مدى جاهزية الأطراف لاستغلال الفرص، ومواجهة الخيارات الصعبة، وتقديم تنازلات متبادلة ومتكافئة، باختصار يجب أن تفعل الشيء الصحيح في الوقت المناسب .

إن دمج النموذجين الذين اقترحهما *"زارتمان"* ضمن نموذج واحد يعد دعامتان جوهريتان لمفهوم لحظة النضج، إذ يصنعان وبشكل متكامل الظروف المواتية والسياق الملائم للحل، ومن هنا فإن التمييز بينهما هو لأغراض تحليلية وليس لأسباب مفهوماتية، واستعمالها بشكل مترابط يمدد من فرص نضج النزاع لجهود الحل، وعلى هذا الأساس، فإن تصور لحظة النضج يقوم على إدراك أطراف النزاع بأنهم يعيشون مأزقا صعبا متبادلا، لا تبدو في الأفق أية نهاية له، وحيث لا يمكنك الحصول على النجدة ولا تظهر هناك أية إمكانية لتصعيد حاسم يحقق النصر، بينما تماثل الكارثة المتبادلة تخطي حافة الهاوية أو النقطة التي تسوء فيها الأمور بشكل مفاجئ

إن إدراك أطراف النزاع بأنها في مأزق، ولو بدرجات متفاوتة، يجعلها تحس بأنها محتجزة ضمن وضعية لا تكون لهم معها أية مكاسب من خلال الاستمرار في التصعيد ، وهنا يدركون بأنه يتعين عليهم البحث عن سياسة بديلة أو مخرج لهذا النفق المسدود ، ويؤكد *"هنري كيسنجر"* ، مهندس عملية السلام في الشرق الأوسط ذلك، بإقراره بأن المأزق (المتبادل) هو إحدى الشروط الأساسية لنجاح التسوية، ويستند إحساس أطراف النزاع بأنها أمام مأزق إلى المعاناة وتزايد الخسائر التي ترتبط باستمرار التصعيد وعندما يرتفع معامل التكاليف نسبة إلى المكاسب بشكل دراماتيكي، تشعر بالاحتجاز وتبحث عن بديل آخر، ويرتكز ذلك على خاصية التعلم حيث أن المجموعات الإثنية المتنازعة تعتبر بدروس الماضي، وفي خياراتها المستقبلية، فإنها تأخذ بعين الاعتبار معاناتها السابقة والتكاليف التي تحملتها

ثامناً: أدبيات الدراسة:

نظرا لحداثة الموضوع كدراسة مقارنة، فإن الدراسات الأكاديمية في هذا المجال نادرة حيث لا توجد دراسة حتى الآن ملمة بكل جونب الحالتين محل الدراسة المقارنة ، فأغلب الدراسات في هذا الموضوع تناولت جزئية معينة من كل حالة ، فنجد بعض الدراسات تركز على أسباب الانفصال ، وأخرى تتناول التداعيات من جانب معين سياسي أو اقتصادي أو أمني . . . ، ويمكن الإشارة إلى أهم الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع والتي حاولت أن تتناول هذا الموضوع بكل جوانبه في كل حالة على حدى فيما يلي:

1- دراسات خاصة بإقليم كردستان - العراق:

1) دراسة لـ: ***"أحمد حسين محمد"*** ، بعنوان ***"المسألة الكردية في الشرق الأوسط"***، منشورة في مجلة السياسية الدولية، حيث هدفت إلى إبراز التأثير الذي تركته المسألة الكردية في الشرق الأوسط ونتائجها السلبية والخطيرة على شعوب المنطقة بما فيها العراق، وتشكيل عقبة أمام تكامل الدول المعنية بهذه الأقلية، مع إعطاء حلول هذه المسألة. □

2) دراسة لـ: ***"كالري كريستيان" Christian Calorie*** ، معنونه بـ: ***"الدولة الجديدة في العالم - الكرد على حافة تحقيق دولتهم الخاصة، وإن فعلوا ذلك ستتغير وجهة الشرق الاوسط"*** ، تر : مسلم عبد طالاس، منشورة في **مجلة** السياسة الخارجية، حيث تناولت ملامح الدولة الكردية الجديدة والتأثير الذي سوف تتركه على الشرق الأوسط والعراق. □

3) مقال ضمن سلسلة: تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي بعنوان: ***"استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"***، يطرح ويناقش المسألة الكردية في العراق مرتكزا في ذلك على الاستفتاء الأخير الذي أجري في العام 2017، ضمن طرح لمعوقات وآفاق الانفصال الكردي عن العراق.

4) مقال لـ: ***"مقبل ريهام"*** ، ***"عوائق الانفصال: اشكالية تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط"***، منشور في مجلة حالة الاقليم، حيث تطرح كاتبة المقال فكرة استقلال اقليم كردستان ، وتناول قضية تأسيس الاكراد لدولتهم في الشرق الأوسط ، من خلال البحث في اشكالية هذا التأسيس والعوائق التي

تواجه الأكراد في سبيل إقامة دولة في منطقة الشرق الأوسط بالنظر الى توزع الأكراد في دول عديدة مما صعب تلك العملية ، ووقف عائقا أمام تحقيق هذا الحلم

5) مذكرة مقدمة من طرف الباحثة "**وفي خيرة**" ، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) ، بعنوان: "*تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي*" ، حيث تناولت الباحثة في هذه الدراسة القضية الكردية وجذورها والعوامل المختلفة المتحكمة في تطورات هذه القضية في منطقة حساسة مثل الشرق الأوسط ، وتطرقت الى العلاقة بين القضية الكردية وتأثيراتها الأمنية على الدول المعنية من جهة، ومن جهة اخرى التأثير على المستوى الاقليمي .

4- دراسات خاصة بإقليم كتالونيا -اسبانيا:

1) مذكرة مقدمة من طرف الباحثة "**بن عبد الرزاق حنان**" ، بعنوان: "***تأثير المأزق الأمني الانفصالي على الاستقرار الداخلي للدول – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936***" ، ضمن أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، تناولت هذه الدراسة بالتفصيل قضية الكتالان من بدايتها الى غاية 2016 وعرضت الاسباب المختلفة التي أدت الى تأزم العلاقة بين اسبانيا وكتالونيا ورصدت مختلف جوانب القضية والتوقعات التي طرحت بشان مستقبل القضية .

2) مقال لـ: "**سعيد كرم**" ،بعنوان: "***التحركات الانفصالية في العالم: نموذج كتالونيا***" ، منشور في **مجلة السياسة الدولية**، يطرح فيها فكرة الانفصال عن الدول الأم مستشهدا بما يحصل في اقليم كتالونيا ، ويبحث في مسببات ودواعي هذا الانفصال وما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة و المآلات التي يمكن أن يتخذها مسار عملية انفصال اقليم كتالونيا عن اسبانيا .

3) دراسة باللغة الاسبانية معنونة بـ: "***El conflicto catalán*** *النزاع في كتالونيا*"، يطرح فيها الكاتب مراحل القضية الكتالونية في إطار السعي للانفصال عن اسبانيا ، وقد تناولت الدراسة مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية لقضية انفصال الكتالان عن اسبانيا .

هذا وقد كان لبعض المقالات التي وصلت إليها أيدينا سواء مجلات متخصصة أو مقالات إلكترونية بعض المقارنات بين الاقليمين، حيث تأتي هذه الدراسة في محاولة منا لتتناول موضوع تأثير الظاهرة الانفصالية على أمن الدول من خلال مقارنة بين اقليمي كردستان و كتالونيا من جميع الجوانب، فقد ربطت هذه الدراسة بين مفهوم الظاهرة الانفصالية وعلاقتها بالأمن

عامة، والأمن الوطني على وجه الخصوص ، بدراسة كل من الاقليمين على حدى من جهة ، وتأثير انفصالهما على الترتيبات الأمنية من جهة ثانية ، كما أن هذه الدراسة تبحث في الأسباب الحقيقية لهذا الانفصال ، والتداعيات الناجمة عنه، وتستشرف مستقبل الاقليمين والظاهرة الانفصالية .

الفصـــــــل الأول:

مقاربة معرفية للظاهرة الانفصالية

تمهيد

تعتبر الظاهرة الانفصالية من أبرز القضايا المطروحة على الساحة الدولية، حيث برزت هذه الظاهرة بقوة في السنوات الأخيرة، وأصبحت تمثل تهديدا الأمن واستقرار الدول، خاصة في ظل تطور مسارات العولمة والدور الذي تلعبه ولازالت تلعبه في تعظيم هذه الظاهرة، وزيادة وتعميق الهوة في الاحساس بالانتماء للوطن من جهة، ومن جهة اخرى وجدت هذه الظاهرة في التنوع الاثني والعرقي والقومي لدى بعض الدول أرضية خصبة لنشاطها، وبالتالي زيادة نشاط الحركات الانفصالية، زيادة على ذلك فإن العوامل السياسية والاقتصادية ساهمت وتساهم في تنامي ظاهرة الانفصال عن الدول.

ولتوضيح ودراسة رغبة بعض الأقليات والأقاليم ومطالبتها بالانفصال عن الدول التي تتبع لها (الدول الأم)، يتناول هذا الفصل المحاولات الأكاديمية والبحثية والتي سعت لوضع إطار مفاهيمي لتوضيح مفهوم هذه الظاهرة والالمام بمختلف جوانبها، وإبراز المحاولات النظرية التي ساهمت في تفسير هذه الظاهرة والنظرة القانونية لنشاط الحركات الانفصالية، وأخيرا محاولة فهم العلاقة بين الظاهرة الانفصالية والأمن من حيث التأثير والتأثر، في ظل نظام دولي معولم.

المبحث الأول: البناء العام للظاهرة الانفصالية

شهد القرن الحادي والعشرين بروز دول جديدة لم تكن موجودة من قبل وتفاقم النزاعات الداخلية ونشاط الحركات العرقية الانفصالية في عدد من دول العالم، للاستقلال بإقليم داخل بعض الدول ، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وما هو حاصل في وقتنا هذا، حيث يشهد موجة استفتاءات في عدة أقاليم للحصول على استقلالها عن بلدهم الأم، وفي هذا الصدد العديد من الدراسات والكتب تناولت موضوع تقسيم الدول، والنزاعات الدولية العرقية الهادفة للاستقلال أقاليم عن بلدها الأم، وفي هذا المبحث نستعرض أهم ما تناولته الدراسات الاكاديمية عن مفهوم الانفصال والظاهرة الانفصالية، ومختلف المفاهيم المرتبطة –السياق التاريخي لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف الظاهرة الانفصالية

تتعدد التعاريف التي تهتم بمفهوم الانفصال والظاهرة الانفصالية ، وتختلف باختلاف توجهات أصحابها والأبعاد المرتبطة بطبيعة الظاهرة الانفصالية :

أولاً: مفهوم الانفصال عن الدولة (*Separation from the state*)

أ- تعريف الانفصال لغة:

اِنفِصال: مصدر اِنْفَصَلَ.

انفصل ، انفصالا (فصل)، ضد اتصل و –عنه باينه، انفصالية- (فصل): حالة الانفصالي —الميل إلى الانفصال[1]

انفصالي- (فصل): الذي يميل إلى الانفصال عن ديانته أو دولته –الذي هدفه الانشقاق عن جماعة والخروج منها[2].

الفُصل هو البون بين شيئيين[3]، وفصلت الشى فانفصل أي قطعته فانقطع والانفصال مطاوع فصل، والفصل هو القضاء بين الحق والباطل وكما قال تعالى ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴾، ويقال فصل عن موضع كذا إذا انفصل عنه وجاوزه[4].

انفصلَ / انفصلَ عن ينفصل ، انفصالاً ، فهو مُنفصِل ، والمفعول مُنفصَلٌ عنه.

اِنْفَصَلَ عَنْ أَهْلِهِ : فارَقَهُمْ ، اِنْقَطَعَ عَنْهُمْ.

---

[1]- **المنجد الاعدادي**، (دون اسم المؤلف)،(بيروت: دار المشرق ، ط5 ،1986)، ص 81.

[2]- **قاموس أكسفورد**، ص 1124، أنظر على الرابط التالي: **http://www.learnenglish-easy.com/p/oxford-english-arabic-dictionary.html**، (2017/10/25).

[3]- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص505.

اِنْفَصَلَ عَنِ الحِزْبِ : اِنْشَقَّ عَنْهُ اِنْفَصَلَ اللاَّعِبُ عَنْ فَرِيقِهِ.

اِنْفَصَلَ العَظْـمُ: اِنْحَلَّ ، اِنْفَكَّ ، تَزَعْزَعَ مِنْ مَكَانِهِ ، زاغَ.

انفَصَلَ الشيءُ: انقطع.

انفَصَلَ القومُ عن مكان كذا: فارقوه[1].

ب- **تعريف الانفصال عن الدولة اصطلاحا:**

يقصد بالانفصال "***خروج جزء من إقليم الدولة عن سيادة الدولة الأصلية بقصد تأسيس دولة جديدة، ولكي تنشأ الدولة الجديدة يجب أن تكون قد استجمعت كافة عناصر الدولة القانونية واستقرت في الجزء المنفصل وعجزت الدولة الأم عن إقناعها بالعدول عن قرارها بالانفصال***"[2].

ويذكر البعض أن الانفصال يعد من الناحية التاريخية هو الأكثر بروزا في إنشاء الدول، ففي القرن العشرين نشأت عن طريق الانفصال العديد من الدول ولاسيما بعد مرحلة انتهاء الاستعمار[3]، ويشار للانفصال بمفهومه والسياسي على أنه: "***انفصال مجموعة أشخاص أو مجموعة سياسية صغيرة عن حزب سياسي وفي الجانب السياسي الدولي يقال انفصال جزء من دولة عن الدولة الأم***"[4].

والأمثلة على حالات الانفصال هذه عديدة كانفصال الباكستان عن الهند وانفصال بنجلادش عن باكستان وانفصال عدد من الدول في أوربا وآسيا عن الاتحاد السوفيتي وانفصال دول الاتحاد اليوغسلافي وانفصال أريتريا عن أثيوبيا وانفصال تشيكوسلوفاكيا الى تشيكيا و سلوفاكيا وانفصال كوريا الى دولتين (جنوبية – شمالية)[5].

---

[1]- "تعريف و معنى انفصال في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84/**، (2017/10/28).

[2]- عبد الواحد محمد الفار، **القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994)، ص148.

[3]- جبير ألبصيصي، "انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية"، **مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية**، ع05، (السنة الخامسة)، جامعة كربلاء، كلية القانون، ص 369.

[4]- "سامي الزبيدي، "الانفصال والاستقلال"، **جريدة الزمان**، (أكتوبر 2016)، أنظر على الرابط التالي: **https://www.azzaman.com/?p=180785**، (2017/10/29).

[5]- **المكان نفسه.**

□

منطق الانفصال، يقوم على مقولتين متناقضتين، الأولى كامنة في فشل الدولة الوطنية في احتواء الأقليات والثانية وهي الرد على الفشل متمثلة في الانشطار، وبالتالي خلق دولة ثانية لا على أساس الانفتاح وإنما استرداد الهوية المسلوبة وكأن الدولة تبنى على أساس الهويات المضطهدة، في حين أن الأصل والمطلبية متجسدة في إقرار الإصلاح الثقافي واللغوي والانفتاح الهوياتي والتاريخي، وإعادة تحديد مفهوم المواطنة في الدولة الوطنية[□] .

ثانياً: تعريف الظاهرة الانفصالية□*Separatist phenomenon*□

إن ظاهرة الانفصال والاستقلال خارج الظروف الاستعمارية شكلت تحديا كبيرا للدول والمجتمعات، حيث أن شرط حراسة سلامة الأقاليم يبقى طالما كانت هناك حكومة تمثيلية للشعب كله□وحدة السيادة"، لا تنتهج وتتبع سياسة تمييزية سببها العرق أو اللون أو الدين، وعندما لا تكون الحكومة إلى حد كبير ممثلة لجميع الشعب في الأقاليم وكانت تنتهج سياسة تمييزية وغير عادلة، تحرم بذلك جزءا من شعبها من ممارسة حقه في تقرير المصير داخل إطار الدولة، عندها فإن ذلك يدفع بعض الأقليات من الشعب داخل الدولة للمطالبة بممارسة حق تقرير المصير والذي قد يكون في حالات شديدة وخاصة العلاج الوحيد هو الانفصال والاستقلال[□] .

مصطلح الانفصالية أطلق على:

"نشاط سياسي وشعبي تتبناه جماعة ما تطالب بالانفصال عن دولتها "الأم"، أو الاستقلال عن دولة انضمت إليها، نتيجة ظروف تاريخية محددة" [□] .

علي غرار حروب البلقان، والحربين العالميتين الأولي والثانية، وعلى عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الاستعمار، والحصول علي استقلالها، وممارسة حقها في تقرير مصيرها، والاعتراف بشرعية كفاحها[□]، تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية، ويقوم هذا التوجه الانفصالي علي دوافع عرقية، أو قومية، أو

[□]- امين مسعود، "الكيانات الانفصالية لا تصنع دولة مواطنة"، **جريدة العرب**، ع10736، (سبتمبر 2017)، ص 12 .

[□□]- هاني محمود عبد موسى ، **ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة – كوسوفو وجنوب السودان نموذجا** ، رسالة ماجستير :(جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012)، ص 08 .

[□]- حنان بن عبد الرزاق، **تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدول – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936**، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)، ص 128 .

[□]– **المكان نفسه** .

□

دينية، أو سياسية، أو اقتصادية، وظهر نتيجة إحساس الأقليات المكونة لهذه الحركات بالتهميش من طرف المجموعة أو القومية الحاكمة في تلك الدولة[1] .

ثالثاً: صور الانفصال عن الدولة:

حدثت عدة حالات للانفصال في عدة دول منها من استخدم الطرق السلمية في الانفصال ومنها من استخدم الطرق القسرية ومنها من نجح ومنها من فشل .

أ-الانفصال عن الدولة بالشكل السلمي:

وهو يعني انفصال الوحدات عن الدولة الفيدرالية بشكل سلمي سواء عن طريق الاستفتاء أم بدونه ومن الأمثلة على ذلك انفصال فنزويلا عن كولومبيا في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وإذا كان ما تقدم قد حدث في ظل اتحادات فيدرالية مستعمرة فان هناك حالات انفصال سلمية حدثت خلال نصف القرن الماضي فقد انفصلت سنغافورة عن ماليزيا عام 1965 كما أن الاتحاد السوفيتي السابق قد تفكك إلى خمس عشرة جمهورية في عام 1991كما حصل الانفصال في تشيكوسلوفاكيا عام 1993[2] .

و تعود حالات الانفصال المتقدمة لعدة أسباب منها بتبني الفيدرالية و سوء استعمال تدابيرها مثل الانفصال الذي في تشيكوسلوفاكيا بسبب تبني الفيدرالية الثنائية الطائفة ،إذ يطرح هذا النمط من الاتحاد مشاكل عديدة بسبب إصرار الوحدتين على التساوي فيما بينها في كافة الأمور ،حيث يملك كلا الوحدتين حق (الفيتو)[3] .

---

[1]- كرم سعيد، "التحركات الانفصالية في العالم: نموذج كتالونيا"، **مجلة السياسة الدولية**، أنظر على الرابط التالي: **http://www.siyassa.org.eg/News/7637.aspx**،(2017/10/19) .

[2]- جبير، **مرجع سابق**، ص 375 .

[3]- حسين بهاز، "التجربة الانتخابية و التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية -دراسة حالة يوغسلافيا سابقا و أكرانيا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع خاص، (أفريل 2011)، ص139 .

ب-الانفصال عن الدولة بالشكل القصري:

يحدث بانفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية باستخدام وسائل العنف والقوة المسلحة كما حصل بإعلان انفصال شرق باكستان (بنغلادش) عام 1971 عن دولة باكستان الفيدرالية والذي تحقق بعد حرب أهلية(□) .

يطرح هذا النوع من الانفصال مجموعة من الأسباب ،فعلى سبيل المثال كانت الدولة الفيدرالية في يوغسلافيا السابقة تفتقر إلى الديمقراطية وكانت السلطة المركزية والحزب الواحد يهيمن على كل المجالات السياسية والاقتصادية في الدولة فلم يكن هناك أي نوع من المشاركة في السلطة، كما كان للاختلافات القومية والعرقية (الصرب، الكروات، الألبان ، المسلمين) بين سكان الدولة دورا في زيادة الانشقاقات الداخلية والسعي للانفصال في ظل عدم وجود فرص التسامح والتعايش السلمي وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها تلك الدولة بسبب الفساد وضعف التخطيط الاقتصادي المركزي(□) .

رابعاً: المسببات المؤدية للانفصال عن الدول:

حيث تختلف هذه المسببات وتتعدد وتتفاوت أهميتها حسب كل حالة:

أ-المسببات السياسية:

الكثير من الأنظمة التي فشلت كان سبب فشلها يعود إلى طابعها غير الديمقراطي أكثر من طابعها الفيدرالي، ولذلك فان حالات الفشل والانفصال التي حدثت كانت بسبب كون حكوماتها كانت شديدة المركزية وتفتقر إلى الديمقراطية وهذا ما غيب فرص الحوار أو التعاون فيما بين المركز والولايات كما أن الأخيرة في كثير من الأحيان كانت مكرهة بالقوة للاستمرار بالاتحاد ولذلك كله فلم يكن من المستغرب أن تسعى هذه الولايات للانفصال كلما تلوح الفرصة المناسبة وهو ما حصل بعد ذلك(□) .

(□)– Annl Griffiths, **Handbook of Federal Countries - Forum of Federation**,(GB: McGill-Queen's University Press,2005),p.242.

(□)- جبير ، **مرجع سابق**، ص 376 .

(□)- محسن سعدون كركري، **الفيدرالية في المجتمعات المتعددة**، (دهوك: مطبعة ازادي، 2008)، ص73 .

ب-المسببات الاقتصادية:

إن احد العناصر المهمة التي يتوقف عليها نجاح النظام السياسي هو توفر المصادر الاقتصادية الكافية لحكومات الولايات فليس المهم أن تكون الحكومة الفيدرالية قادرة على تمويل نفسها وإنما من الجوهري أيضا أن تكون الحكومات الإقليمية قادرة على فعل الشي نفسه(1) .

وتعتبر أيضا عملية إعادة توزيع الموارد المالية و الطبيعية التي يمكن أن توجد في بعض الولايات دون الأخرى وان القول خلاف ذلك سيؤدي إلى فوارق كبيرة في ثروة الولايات المكونة للدولة ، كما أن الوضع الاقتصادي الضعيف في بعض الولايات قد يدفعها لطلب الانفصال عن الدولة الاتحادية الأم للبحث عن مصادر تمويل جديدة(2) .

ج-المسببات الثقافية:

تمثل الوحدة الوطنية تحديا كبيرا في الكثير من الأنظمة التي تشهد انقسامات كبيرة في الهوية على أساس اختلاف الأسس الطبقية واللغوية والعرقية والدينية، إذ ن وجود عدد من الاثنيات والثقافات واللغات في الدولة الفيدرالية يتطلب ضرورة الاعتراف بهذه الجماعات ومراعاة خصوصياتها خاصة إذا شكلت هذه الجماعات أقليات كبرى في الدولة، ذلك أن عدم توفير الضمانات الدستورية والقانونية لحقوق الجماعات والهيمنة والتفرد بالسلطة والتضييق على الحريات يولد ردود فعل معاكسة قد تصل إلى حد المطالبة بالانفصال قد يدفعها للمطالبة بالانفصال(3) .

(1)- محمد عمر مولود، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي(العراق نموذجا)**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص80 .

(2)- Ronald.L.Watts ,**Comparing Federal Systems**, (Canada : 2end.2000).p114.

(3)- جبير، **مرجع سابق**، ص ص 380-381 .

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الظاهرة الانفصالية والمفاهيم الأخرى

تتداخل مفهوم الظاهرة الانفصالية كغيرها من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية مع عدة مفاهيم اخرى نوجزها فيما يلي سواءا كانت متداخلة أو مشابهة

أولاً: المفاهيم المشابهة:

1- الاستقلال (*The Independence*)

الاستقلال كمفهوم سياسي معناه: ***"ممارسة الدولة لقرارها السياسي الداخلي والخارجي وفق إرادتها الحرة، داخليا من خلال امتلاكها السيطرة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات والمناطق داخل منطقة حكمها وخارجيا استقلالها في ممارسة قرارها الدولي بعيدا عن سيطرة أية دولة أخرى"*** [1] .

وهناك من يخلط بين الاستقلال والانفصال، إذ إن الانفصال يعني تجزئة أرض الدولة بينما الاستقلال يعني التحرر من الاستعمار وإذا كان الأول(الانفصال) يصطدم بمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي العام والذي يتضمن ضرورة المحافظة على الوحدة الإقليمية للدولة، فان الثاني(الاستقلال) يمثل مبدأ مقررا في القانون الدولي العام هو حق التحرر وتصفية الاستعمار [2] .

2- العصيان (*TheDisobedience*)

عرفت (موسوعة السياسة) مصطلح (عصيان) كما يلي: هو:

"حركة مقاومة ضد دولة، أو سلطة، صاحبة سيادة على أرض العصيان، أو أفراده . . . والعصيان حالة من السلسلة تتمثل بالامتناع عن القيام بالأعمال والمهمات" [3] .

ولكن هل يشترط في العصيان أن يكون سلبيا بالضرورة . . إذ أن النظر في أشكال العصيان، كما يعرفها صاحب الموسوعة نفسه، حيث يقول: "وللعصيان أشكال متعددة، فمنها العصيان المدني، والمسلح، والعسكري، وعصيان العصابات ، يدلنا على أن العصيان لا يشترط بالضرورة أن يكون سلبيا، فقد يكون عنيفا ومسلحا، فهو فعل، وليس مجرد امتناع، وخاصة عندما يكون مسلحا، كما في حالة العصيان العسكري، كما أن حالات (العصيان المدني) أيضا

---

[1]- سامي ، "الانفصال والاستقلال"، **مرجع سابق** .

[2]- علي زراقط، **الوسيط في القانون الدولي العام**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص290 .

[3]- عبدالوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2،ج4، 1990)، ص122 .

سرعان ما تتطور من الحالة السلبية إلى الموقف الإيجابي، إذ "يبلغ العصيان مرحلة إيجابية بالامتناع عن دفع الضرائب، أو بإضراب موظفي الدولة، أو امتناعهم عن تنفيذ القوانين واللوائح التي تصدرها السلطات(□) .

3-حق تقرير المصير "*Right of self-determination*" :

هو مصطلح في مجال السياسة الدولية والعلوم السياسية يشير إلى:

" حق كل مجتمع ذات هوية جماعية متميزة، مثل شعب أو مجموعة عرقية وغيرهما، بتحديد طموحاته السياسية وتبني النطاق السياسي المفضل عليه من أجل تحقيق هذه الطموحات وإدارة حياة المجتمع اليومية، وهذا دون تدخل خارجي أو قهر من قبل شعوب أو منظمات أجنبية"(□) .

- **تقرير المصير والحركات الانفصالية:**

وتعرف الحركات الانفصالية بأنها:

"الحركات التي تظهر في الدول متعددة القوميات أو الفيدرالية بسبب الشعور بالاضطهاد، والتي ترغب في حكم وطني، وتحاول تكوين سلطة تسعى للاستقلال عن الدولة الأم، وقد تلجأ الحركات في نضالها للعنف والإرهاب" (□) .

كما تعرف أيضا الحركات الانفصالية على أنها:

" حركات سياسية وشعبية للمطالبة بالانفصال والاستقلال عن دولة أو كيان ما من أجل تكوين كيان، أو دولة قومية، أو دينية، أو عرقية، وظهرت نتيجة الإحساس بالتهميش، والإهمال من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر على تلك الدولة(□) .

(□)– عطية الله أحمد، **القاموس السياسي**، (مصر: دار النهضة العربية، ط3، 1968)، ص803 .

(□)- عبد الناصر قاسم الفرا، "حق تقرير المصير الشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية"، فلسطين جامعة القدس المفتوحة، ص07، أنظر على الرابط التالي: **http://www.qou.edu/home/sciResearch/researchersPages/abdulNas/self_determination.pdf**، (2017/10/19) .

(□)- سعيد، **مرجع سابق** .

(□)- **المكان نفسه** .

رغم نبل مفهوم حق تقرير المصير في أصله، فإنه خضع للتأويل والاستغلال السياسي إلى حد بات يعسر معه تمييز الحالات التي يمكن الحديث فيها عن حق شعب في تقرير المصير من الأزمات المختلقة في إطار عداء سياسي بين دولتين أو أكثر[1].

فكما استندت حركات التحرر في العالم الثالث إلى حق تقرير المصير في نضالها، فإن هذه الحركات نفسها تعرضت بعد الاستقلال لحركات تمرد شرسة رفعت هي الأخرى حق تقرير المصير، يدفعها إلى ذلك غياب التنمية وسيادة الاستبداد والغبن السياسي، ومع أن حركات التمرد كانت وجيهة في طرحها ومطالبها، فإنها في أحايين أخرى عبرت عن أجندة سياسية خارجية دافعها العداء للنظام السياسي القائم أكثر من تعبيرها عن تطلعات مجموعات عرقية أو لغوية مسحوقة[2].

وقد طبعت الحرب الباردة هوية كثير من الحركات الانفصالية والمتمردة، ففي الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) مثلا كان تمرد إقليم كاتنغا 1963 جزءا من أجندة غربية (بلجيكية فرنسية خصوصا) تستهدف النظام الوطني بقيادة ***"باتريس لومومبا" Patrice Lumumba*** ، وفي نيجيريا كانت القوى الغربية خاصة فرنسا خلف محاولة انفصال إقليم "البيافرا" الغني بالنفط بين عامي 1967 و1970[3].

وقد عرف مفهوم تقرير المصير دفعة قوية في القرن العشرين مع ظهور حركات التحرر في المستعمرات الأوروبية عبر العالم خاصة في أفريقيا وآسيا، فقد كانت تلك الحركات تنادي بحق مجموعات متجانسة لغويا أو عرقيا أو ثقافيا في تقرير مصيرها، وإقامة كيانات سياسية مستقلة على شاكلة تلك الموجودة في أوروبا والأميركتين، وكان للتقسيمات الاستعمارية المبسترة نتائج مدمرة على استقرار الدول الناشئة، فقد أذكت نزعات انفصالية في أكثر من منطق، بحجج غياب التنمية المزمن وسيادة أنماط الحكم الاستبدادية[4].

---

[1]- "تقرير المصير"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/،(2017/10/15).

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- **المكان نفسه**.

[4]- عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص ص 11-35.

ثانيا: المفاهيم المتداخلة:

1- الجماعات العرقية (*The race groups*)

تعرف الجماعة العرقية على أنها:

"تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية كوحدة الأصل أو الثقافة، الدين، التاريخ، أو غيرها من المقومات" (1).

كما تعرف الجماعات العرقية أيضا على أنها:

"جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات أو التقاليد أو الدين أو اللغة أو أي سمات اخرى متميزة بما في ذلك الأصل والملامح الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته" (2).

كذلك تعرف الجماعة العرقية على أنها:

"فئة متميزة تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتمايزة، تشعر بذاتها ويرتبط أفرادها معا، إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية" (3).

2- الحركات القومية (*National movements*)

يعبر مفهوم القومية عن:

" حالة عقلية لجماعة من البشر تؤلف بينهم صلة اجتماعية عاطفية تتولد من الاشتراك في الوطن والجنس واللغة والثقافة والتاريخ والحضارة والآمال والمصالح المشتركة، ويكون فيها ولاء الفرد للدولة القومية واجبا أسمى" (4).

---

(1)- Richmond anthology h, **raeding in race and ethnic relations,(** pergomon press, oxford ;1972) , p 199.

(2)- احمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية**، (مصر : جامعة الاسكندرية، د س ن)، ص 109 .

(3)- **المكان نفسه**.

(4) – "القومية (مفهوم)"، الموسوعة العربية، أنظر على الرابط التالي: **https://www.arab-ency.com/ar**،(2017/11/12) .

أما" هكسلي" Huxle و"هدون" Haddon فيعرفان الأمة بأنها:

" مجتمع ألف بينه اعتقاد مشترك بالنسبة لأصوله، ومشاعر عدائية مشتركة بالنسبة لجيرانه" [1].

ويعرف الإيطالي" مانشيني" Mancini القومية بأنها:

" مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي" [2].

وخلاصة الأمر أن القومية تظهر بالشكل الذي يريده القوميين لها، وقد لا تكون فكرة خالصة ثابتة، وإنما تجمعات متباينة من العقائد والظروف، لها أساليبها الخاصة في الاحتفاظ ببقائها وفي التحول لا إلى مجرد حقيقة، بل إلى أمر واقعي كذلك، والحقيقة أن الخيال والواقع والصواب والخطأ عناصر تختلط مع بعضها اختلاطا شديدا في القومية الحديثة، ولذلك فإن الأسلوب الوحيد لإدراك فحوى القومية هو تحديد العقائد، بغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها، والظروف المتوفرة فيها، وكما يقول "هيرتز" في تعريفه للقومية: أن القومية فكرة ترى وجود شخصية جماعية للدولة تتباين من حيث إيحائها والشعور بذاتها وكثافتها وضخامتها بالنسبة للدولة، فقد تمثل دولة متحدة منقرضة أو دولة متحدة[3].

3- الأقليات(*The Minorities*)

تعددت واختلفت تعاريف الأقليات، حيث نجد اتجاهين رئيسيين في تعريف الأقليات:

1- الاتجاه الأول: يركز أنصار هذا الاتجاه على معيار العدد، حيث يرون أن اعتبار جماعة ما أقلية أم لا يتحدد في ضوء نسبة الكم البشري لهذه الجماعة إزاء الكم البشري لباقي المجتمع ونذكر من هذه التعاريف مايلي:

" هي مجموعة من السكان لديهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات" [4].

---

(1) – ساطع، **ما هي القومية**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1963) ص40.

(2)– معتصم محمد مفلح زيد، **مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993**، رسالة ماجستير: (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015)، ص 22.

(3)– ساطع، **مرجع نفسه**، ص 40.

(4)– أحمد سويلم العمري، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، ط3، 1959)، ص 821.

كما تعرف أيضا على أنها: "*طائفة من البشر المنتمين إلى جنسية دولة بعينها متى تميز وعن أغلبية المواطنين المكونين لعنصر السكان في الدولة المعنية من حيث الدين أو اللغة*" [1].

2- الاتجاه الثاني: يركز أنصار هذا الاتجاه على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة، حيث يرون أنه ليس بالضرورة كل أقلية عددية هي مقهورة كما أنه ليس بالضرورة كل أغلبية هي قاهرة ويضعون عدة تعاريف أهمها:

"*مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب، وتهدف إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة*" [2].

أو هي: "*جماعة تشترك في واحدة أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية، وفي عدد من المصالح التي تكرسها التنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، ينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما يؤكد تضامنهم ويدعمه*" [3].

المطلب الثالث: التطور التاريخي للظاهرة الانفصالية

لإبراز تطور الظاهرة الانفصالية يقودنا الأمر إلى الالمام بظهور مبدأ الحق في تقرير المصير، حيث "يرجع ظهوره على الساحة الدولية إلى الحقبة التي سادت فيها مفاهيم سلطة الشعب التي رافقت الثورتين الأمريكية 1776 و الفرنسية 1789، بهدف تمكين الشعوب من التخلص من الأنظمة الاستبدادية" [4].

وقد ورد ذكره من قبل الرئيس الأمريكي" ***جيمس مونرو James Monroe*** " في العام 1823 في سياق رفضه التدخل الأجنبي وتحديدا الأوروبي في شؤون بلاده الداخلية، قبل أن يبرز إلى حيز الوجود في الفقرة الخامسة من مقترحات الرئيس الأمريكي "وودرو ***ويلسون Woodrow Wilson*** " التي أعلنها في 8 كانون الثاني 1918 لتسوية أوضاع شعوب الأقاليم الواقعة تحت هيمنة قوى أجنبية، كما عرفه الرئيس الأمريكي "***ويلسون***" في رسالة أرسلها

---

[1]- احمد، **مرجع سابق**، ص 158.

[2]- السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية**، (الاسكندرية، منشأ المعارف، 1990)، ص 82.

[3]- احمد، **المرجع نفسه**، ص 159.

[4]- جبر، **المرجع نفسه**.

للكونغرس الأمريكي بأنه: "احترام للمطامح القومية وحق الشعوب في ألا تحكم إلا بإرادتها، وأن هذا الحق ليس مجرد تعبير بل هو مبدأ ضروري للعمل"[1] .

ومع سمو فكرة حق تقرير المصير من الناحيتين الأخلاقية والقانونية على حد سواء، إلا أن السياسات الاستعمارية التي كانت تقودها الدول الأوروبية المهيمنة على العالم آنذاك، أسهمت في إبعاد هذا الحق عن نطاق قواعد ومبادئ القانون الدولي العام التي انشغلت بصورة رئيسة بالتصدي للمشكلات التي كانت تثيرها قضايا تقاسم السلطة على الأقاليم الواقعة تحت الاستعمار، وانشغل معها الفقه القانوني في العمل على شرح واستحداث النظريات التي تضفي الشرعية القانونية على مثل هذه السلطات، فعدت الأقاليم الواقعة تحت الاستعمار جزءا من كيان الدول المستعمرة[2] .

وعدت أعمال إدارة مثل تلك الأقاليم من صميم أعمال السيادة الوطنية لهذه الدول، وهو ما انعكس واقعا مكرسا على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ تجاهلت الدول المنتصرة أي إشارة إلى هذا الحق في ميثاق عصبة الأمم[3]، في محاولة منها لإبقاء شعوب الأقاليم المستعمرة تحت سيطرتها، ليظل حق تلك الشعوب في تقرير مصيرها بعيدا كل البعد عن دائرة القانون الدولي العام، وتضحي تلك الشعوب عاجزة عن التمتع بالحقوق الدولية، سواء حق السيادة أم حق التمتع بالشخصية الدولية، التي تجعلها جزءا من الجماعة الدولية بالمعنى القانوني للكلمة[4] .

وقد ظل مبدأ تقرير المصير يصطبغ بالطابع السياسي إلى أن بدأ يأخذ مكانته بوصفها مبدأ من مبادئ القانون الدولي المعاصر، بعد أن أشارت الجماعة الدولية إليه في متن مواد ميثاق منظمتها الجديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية 1945، وتعززت تلك المكانة القانونية أكثر فأكثر بعد وروده في نصوص العديد من المواثيق الدولية وفتاوى محكمة العدل الدولية[5]، إذ أن العديد من التغيرات طرأت على شكل وطبيعة الدولة خاصة بعد انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الأوحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فالدولة ظلت تتشكل، منذ نشأتها الحديثة في منتصف القرن السابع

---

[1]– عبد السلام عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993)، ص 113 .

[2]– سامي جاد عبد الرحمن واصل، **إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003)، ص 302 .

[3]– أحمد محمد طوزان، "التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال مع (دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م29، ع3، (2013) ص 460 .

[4]– واصل، **المرجع نفسه**، ص 303 .

[5]– **المكان نفسه**، ص 304 .

□

عشر أي منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 وحتى يومنا الحاضر، إحدى الحقائق السياسية الراسخة ومحور التفاعلات والعلاقات السياسية في العصر الحديث(□).

حيث أن الدولة بعناصرها ومقوماتها المختلفة "الشعب، والإقليم، والحكومة" لم تأخذ شكلا نهائيا محددا أو ثابتا طوال تلك الفترة، وإنما كانت جميع مقومات الدولة في حالة مراجعة وتفاعل وحركة لم تهدأ "عدم الاستقرار في مقومات الدولة"(□).

وهو ما يعني أن حدود الدولة لم تتطابق دائما مع حدود الأمة، حيث شكل ذلك مصدر تهديد للعديد من الدول التي قامت، ومارس عليها ضغوطا متعددة أدت إما إلى ذوبانها في دول فيدرالية أو اتحادية أكبر، وإما إلى تشرذمها إلى دول أصغر حجما وأكثر تجانسا وتناغما من الناحية العرقية أو الدينية أو الثقافية أو القومية، وعليه فإن الدول باتت تواجه تحديات من نوع جديد أصبحت تشكل تهديدا لوجودها ذاته وتهديدا لوحدتها الوطنية وتماسك نسيجها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولعل أبرز هذه التحديات تحديا العولمة والشرذمة(□)، وظهور الحركات الانفصالية المطالبة بكيانات سياسية مستقلة عن جسد الدولة الموحدة التي تنتمي اليها أو أجبرت على الانتماء إليها سابقا، ليس أمرا جديدا ولا طارئا في التاريخ السياسي القديم والحديث للبشرية، وعادة ما ترتبط قضية المناداة بالانفصال في سبيل تكوين كيان سياسي مستقل بالدول التي تكثر فيها القوميات المتعددة والأعراق والثقافات(□)، حيث تعاني الأقليات الكثير من الاضطهاد والاستبداد والقمع واعتماد أساليب تعسفية لتذويب هويتها في الدولة لمصلحة الأغلبية المسيطرة، الأمر الذى جعل بعض الحركات الانفصالية في نظر خصومها والاستقلالية في نظر مؤيديها تستخدم وسائل وطرق شتى لتحقيق مطلبها في إنشاء كيان مستقل، وهو ما عرف بحركات التحرر المستندة على المبدأ الأممي القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها(□).

بعد الحرب الباردة أصبح المنطق الدولي يقوم على عمليات الاستفتاء، والتي لا يمكن لها وحدها أن تحسم الأمر، دون استشارات وتطمينات وضمانات إقليمية ودولية، إعلان الفوري عن الاستقلال، الذي يتطلب اعترافا دوليا،

(□)- عبد موسى، **مرجع سابق**، ص 12.

(□)- **المكان نفسه**.

(□)- حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص ص 242-243.

(□)- "حركات استقلالية مشروعة أم نزعات انفصالية مشبوهة"، **جريدة العرب**، ع 103670، (سبتمبر 2017)، ص12.

(□)- **المكان نفسه**.

□

كما كان لسقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفييتي إيذانا ببداية عصر حقوق الأقليات الثقافية واللغوية، بعد عقود من تأصيل مدونة حقوق الإنسان الفرد وبعد قرون من تقعيد حقوق الدولة الوطنية بعنوان "القانون الدولي"(□).

المفارقة في السياق التاريخي أن براديغم الأقليات نشأ مع الدولة الأمة، وتجذر صلب منطقها الداخلي حيث أنه لا وجود لمفهوم الأقليات الدينية واللغوية والإثنية خارج إطار هوية الدولة بمعناها الثقافي والتاريخي واللغوي، إلا أن هذه التلازمية بين الدولة والأقليات تصبح في سياق تناقضي كلما استعرت عوامل "قومجة الأقليات" من الداخل ما صارت الأقلية القومية في والخارج، وكل ترادف تبايني مع الدولة القومية(□).

في الفترة الأخيرة انتعشت الحركات الانفصالية ،(أسكتلندا/ بحركة الطوارق في مالي/الانفصاليين في مناطق مختلفة من آسيا وأميركا والخطر التقسيمي المحدق بمنطقة الشرق الأوسط)، حيث يندمج الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية بما يشكل تهديدا للسلام والأمن، وتزايدت الدعوات الانفصالية، في مختلف قارات العالم، إذ العديد الخبراء من قال عنها إنها بداية الحرب العالمية الثالثة وإعادة رسم خارطة العالم(□).

(□)- جاد الكريم الجباعي،" مسألة الأقليات"، أنظر على الرابط التالي : **http://cdf sy.org/content/index.php?option=com**، (2017/12/28).

(□)- "حركات استقلالية مشروعة أم نزعات انفصالية مشبوهة"، **مرجع سابق**.

(□)- "النزعة الانفصالية تجتاح العالم"، **جريدة العرب**، م 9646،(سبتمبر 2014)، ص 07، أنظر على الرابط التالي: **http://www alarabonline..org/?id=32564**، (2017/12/29).

المبحث الثاني: التفسير النظري للظاهرة الانفصالية

يدل مفهوم النظرية على مجموعة من المفاهيم والافتراضات حول قضية ما، التي قد يتبناها منظر حول قضية ما أو مسألة معينة، لذا يشترط أن تكون النظرية مرتبطة بالممارسة و العمل، من هنا نستنتج أن مفهوم النظرية في الدلالة الشائعة تحمل بعدا تفسيريا يعبر عن أراء شخص أو مجموعة أشخاص أو اتحاد فكري نحو مسألة بعينها، وهو ما سيتم التطرق له في نظرية العلاقات الدولية (بنائية – واقعية – ماركسية) تهتم بتفسير ظاهرة الانفصال عن الدول، كما سيتم التطرق إلى رؤية القانون الدولي لهذه الظاهرة في العلاقات الدولية وكيف يتم التعامل معها ومعالجتها من منطق قانوني بالأساس، هذا إلى جانب موقف المنظمات الدولية والاقليمية من ظاهرة الانفصال وكيف تتعامل معها وهل الموقف المعلن هو موحد مع جميع قضايا الانفصال أم أنها تتعامل بجدى مع كل حالة.

المطلب الأول: الانفصال في نظرية العلاقات الدولية

للعمل على تحليل الظاهرة الانفصالية من زاوية نظرية العلاقات الدولية نحتاج للمقاربات النظرية حتى ندرك و نستوعب الفعل و السلوك الانفصالي، حيث ركزت المقاربات البنائية على تأثير الأفكار، في حين تركز المقاربات الواقعية والماركسية على تأثير عناصر القوة المادية.

أولاً: النظرية البنائية **Structural theory**

تتمحور النظرية البنائية حول مفاهيم الثقافة والقيم والأفكار ودورها في العلاقا ت الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا وأبعاد الهويات والمصالح والمؤسسات والمثل[1]، حيث أن اختلاف النظرية البنائية مع النظريات الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة الدولية، وإنما حو ل تفسير أصناف القوة وأشكال استمرارها ووجودها ليس فقط بالاعتماد د على الاعتبارات المادية بل الاعتبارات الثقافية أيضا، حيث تناقش النظرية البنائية أسئلة عديدة أهمها: كيف شكلت هوية الدولة؟، وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟، وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين؟[2].

ووفقا للنظرية البنائية فإن الأمن الوطني لأي دولة يكون عرضة للتغيير والتطور مع تغير اتجاهات السياسة الخارجية لهذه الدولة، حيث يرى البنائيون أمثال ***"الكسندر ويندت" Alexander Windt*** أنه مع تطور و تغير الضوابط والمحددات

[1]- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية – دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه:(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص ص 357-358.

[2]- أحمد محمد بوزيدي، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 363، (2012).

المتحكمة في السياسة الخارجية للحكومات في الفترة الممتدة بعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حدث تطور في العلاقات الدولية بشكل افرز أبعادا جديدة للأمن الوطني العالمي والإقليمي والقطري، وبالتالي فإن النظرية البنائية تركز على تأثير الأفكار والثقافة والقيم وعلى أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية[1]، فالأفكار حسب النظرية البنائية هي التي تحرك العالم ووحدة التحليل في البنائية هي الفرد[2].

ومن جهة أخرى، "إن مصطلح المثل (*Norms*) الذي يستخدمه البنائيون ينطلق من معايير ومؤشرات اجتماعية، وهو يعني التوقعات المشتركة بالسلوك الأمثل لهوية معينة، حيث تأخذ المثل شكلين، فهي تعمل كقواعد وأسس معرفة وبالتالي منشئة لهوية وفي هذه الحالة فإنها تفرز فاعلين جددا، أو مصالح، أو مجموعة من الأفعال[3].

كما أنها في بعض الحالات تعرف هوية الفاعل التي من خلالها يمكن تحديد ما هي الأفعال التي تجعل الفاعلين الآخرين يقرون "يعترفون" بهوية معينة، وبهذا فهي مرتبطة مباشرة بالهويات الجماعية وذات صلة بالمصالح الخاصة، فالمصالح والمثل منشئة لبعضها البعض، ومن جانب آخر، فإن المثل المنظمة تحدد ما هو المطلوب أن تفعله الهوية، فهي تشكل كل نموذجا ينبغي الاقتداء به، كما أنها تساعد الأفراد في تحديد أفضلياتهم، أو فهم العلاقة السببية بين أهدافهم والخيارات السياسية المتاحة لهم للوصول إلى هذه الأهداف، وتأتي أهمية المثل هنا عندما ينعكس المبدأ القيمي الذي يحملونه على الخطط السياسية التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم"[4].

مفهوم الهوية والمصالح والعلاقة بينهما:

بداية يعتبر مفهوم الهوية (*Identity*) مصطلح منسوب إلى "هو" ويعني حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه من غيره، وجاء في المعجم الوسيط أن الهوية "حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره"، فهو يشترك في المعنى مع مصطلحي "الذاتية" و "الشخصية" ويتناقض مع مصطلح الغيرية" فإذا كان مصطلح الشخصية" يدل على معنيين متلازمين: الأول الوحدة

---

[1]- هاني، **مرجع سابق**، ص 24.

[2]- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 441.

[3]- **المكان نفسه.**

[4]- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية – دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص ص 110-118.

(الاشتراك)، أي جماع الشخص كله بكل مكوناته الفيزيولوجية والعقلية والاجتماعية، والثاني التفرد أي ما يميز شخصا من آخر، فإن معنى مصطلح "الهوية" مقصور على المعنى الأول ولا يتجاوز إلى المعنى الثاني، أي التفرد بما هو بناء مكتسب على هيكلها الأساسي من مصادر بيولوجية وفيزيولوجية وفكرية واقتصادية وروحية. . . الخ[□].

فمفهوم الهوية هو من المفاهيم الأساسية والمحورية لدى النظرية البنائية، حيث تعتبر بمثابة رابط مهم بين البيئات الهيكلية والمصالح والقيم والثقافات المختلفة، حيث أن للهويات شكلان، الشكل الأول أصلي، والآخر يتحدد تبعا للعلاقة مع الآخرين، حيث يستخدم مصطلح (هوية) ليعكس التباين والاختلاف في بناء الأمة، وبناء الدولة[□]، فهو يشير إلى مسألتين رئيسيتين:

- التفاوت والتباين بين الشعوب في الأيديولوجيات القومية المتعلقة بالتفرد والتميز الجماعي، ووضع مقاصد خاصة بها (القومية الوطنية) حيث يوجد انواع متعددة من القوميات مثل القومية السياسية والوطنية والعرقية.
- التفاوت والتباين بين المجتمعات في سيادة الدولة(طبيعة الدولة) فالدول تتمتع بسيادة نسبية وفقا لقدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية[□].

ومن جهة أخرى، إن التنشئة الاجتماعية، التي هي جزء أساسي من عملية الاستيعاب الداخلي، هي عملية معرفية وثقافية، وليست فقط عملية سلوكية، حيث أن عملية بناء الهوية في ظل الفوضى تتمحور في البداية حول تحقيق الأمن للذات، وبالتالي فإن النزعة السائدة في دراسات العلاقات الدولية، والتي تصور القوة والمؤسسات باعتبارهما تفسيرين متضادين للسياسة الخارجية هي مضللة، حيث يكمن السبب وراء ذلك في أن الفوضى وتوزيع القوة لهما معنى فقط في ظل الدول والتوقعات المنطلقة من الهويات والمصالح المؤسسية وعليه فالدول عنصر رئيسي في ظاهرة القوة والفوضى في النظام الدولي لكن الهويات والمصالح تعتبر عنصرا مهما إلى حد كبير في عملية بناء الدول[ىر].

[□]- جندلي عبد الناصر، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005)، ص ص 445-448.

[□]- السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية**، (الاسكندرية، منشأ المعارف، 1990)، ص 82.

[□]- هاني ، **مرجع سابق**، ص 26.

[ىر]- **المكان نفسه**، ص 27.

ثانياً: النظرية الواقعية Realistic theory

عندما نتحدث عن عملية انفصال بعض الأقاليم واستقلالها نهائيا عن الدولة الأم لابد من الحديث عن النظرية الواقعية السياسية، فانفصال الأقاليم وحصولها على الاستقلال التام لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن القوة، فالقوة هي المحرك الرئيسي لعملية الانفصال والاستقلال سواء كانت قوة خارجية أو قوة داخلية، فعلى خلاف المدرسة المثالية قامت المدرسة الواقعية بعيدا عن الاعتبارات والقيم الأخلاقية والقانونية والدينية، وركزت على منطلقات وركائز أخرى في فهم مسار العلاقات الدولية مثل اعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة، وإيلاء الاهتمام بالمصلحة القومية واعتبارها مرادفة للقوة[□].

والتركيز على نظرية توازن القوى في إحلال السلم والأمن وعدم الركون إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية، فمع انهيار نظام ثنائي القطبية وبروز نظام القطب الأوحد اختلف مفهوم توازن القوى بحيث أصبح النظام الدولي مهيمن عليه من قبل قوة واحدة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أشهر المدافعين عن سياسة القوة العالم الأمريكي ***"هانس مورغانثو" Hans Morgenthau*** الذي اعتبر في كتابه "السياسة بين الأمم" بأن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، وأن هذا الصراع مستمر وثابت في الزمان والمكان، وأن هنالك علاقة بين القوة والتأثير[□].

بمعنى أن القوة تعني السيطرة على قول وأعمال الآخرين، كما دافع ***"هانس مورغانثو"*** عن فكرة المصلحة التي اعتبرها وسيلة رئيسية لتحليل وتفسير السياسة الدولية فالسياسة الدولية تهدف إلى المحافظة على القوة أو لزيادة القوة أو لإظهار القوة[□].

فالفكر الواقعي له العديد من المسلمات الأساسية لعل أبرزها: أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق والقيم المثالية كما يقول المثاليون بل العكس هو الصحيح، وعليه فالمبادئ الأخلاقية والقيمية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي والاقتصادي، حيث أن هذا يتفق مع قول "مكيافيللي" أن الأخلاقية هي نتاج ظاهرة القوة، فالحقيقة الأساسية في العلاقات بين الدول هي القوة والمصلحة، فالدولة تعمل دائما لزيادة قوتها تجاه محيطها والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين، وعليه فصل "ميكافيللي" بين السياسة والأخلاق واعتبر أن الشأن السياسي يعلو على الشأن الأخلاقي[ي].

[□]- هاني، **مرجع سابق**، ص 13.

[□]- **المكان نفسه**.

[□]- سكوت بور تشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، 55-64.

[ي]- ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص 23-31.

حيث يعتقد "جمبلوفت ش" *Gambleoft S* أن العشيرة الصغيرة هي أقدم أشكال الحياة الاجتماعية التي ما لبثت أن تطورت إلى وحدا ت أكبر حجما، وأن هذا التطور قديم من خلال الصراع الذي كان ينشب بين الجماعات المستقلة، وتتفق هذه الآراء في بعض الوجوه مع نظرية "أوبنهايمر" الذي كشف فيها أن نشأة الدولة والطبقات الاجتماعية يعود إلى الهزيمة التي تلحقها قبيلة بقبيلة أخرى، فالدولة هي النظام القضائي الذي تفرضه جماعة منتصرة على جماعة مهزومة[1] .

كما أن الواقعية السياسية تولي اهتماما كبيرا بمفهوم المصلحة التي تعتبر أداة تحليل رئيسية لفهم السياسة الدولية، وتعرف المصلحة دائما بلغة القوة، فمفهوم المصلحة ليس ذا مضامين ثابتة وغير متغيرة على مدى الزمن، إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان، فالصداقة التي قد تقوم بين دول تعبر عن التقاء المصالح بينهما، حيث يقول السياسي البريطاني "ديزرائيلي" فيما يخص علاقات الدول بعضها مع البعض في أنه لا صداقة دائم ة ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة[2] .

ثالثاً: النظرية الماركسية (*Marxist theory*)

ترى الاشتراكية الماركسية بأن المصالح الاقتصادية والطبقية هي العامل الأساس في تكوين الأمة التي تنتهي في نهاية نفقها التاريخي إلى الشيوعية، حيث تزول الصراعات وتنتهي التقسيمات وتزول الفوارق بجميع أشكالها، التي تعتمد اللون أو اللغة أو الجنس أو العرق . . .الخ[3] .

الماركسية حللت الظواهر القومية في قالب الطبقة الاجتماعية المستندة على المادية التاريخية، و لقد كان "كارل ماركس" *karl Marx* ملما بالخطر القومي على الفكر الاشتراكي، فالماركسيون يعتبرون نضال العمال ضد الطبقات البرجوازية عاما وشاملا من شأنه أن يوحد العمال، بصرف النظر عن أصلهم العرقي، لذلك فالقومية ليست ذات أهمية...إذ حالما تتحرر هذه الجماعات من التخلف الإقطاعي تفقد تميزها، أي تذوب وتنسلخ داخل المجتمع

---

(1)- عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص 65-68 .

(2)- ناصف ، **مرجع سابق**، ص ص 23-26 .

(3)- مثنى أمين نادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا)**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003)، ص28 .

الشيوعي، فالإيديولوجية الشيوعية همشت الجانب العرقي، والحجج الأخرى هي أن الخلافات العرقية والفوارق الطبقية تتلاشى في ظل النظام الاشتراكي، وسيادة البروليتاريا ستعمل لزوالها، لأن العمال لا وطن لهم[1].

اعتقد" ***كارل ماركس***" أن الهوية العرقية وما يترتب عنها من تقسيمات طبقية في ظل النظام الرأسمالي ستزول وتذوب مع تطور النظام الاشتراكي وستحل محلها هوية جديدة هي الهوية الاشتراكية التي لا تعترف بالجنسيات وإنما بنضال العمال في سبيل بناء الاشتراكية وتحقيق مجتمع شيوعي، وقد سار الاشتراكيون على هذا المنوال[2].

وعليه كان هناك اعتقاد بأن الإيديولوجية الشيوعية سوف تؤدي إلى اضمحلال وذوبان العرقية وانتصار الطبقة العاملة على البرجوازية سيؤدي حتما إلى فقدان هويتها، فتظهر ثقافة جديدة اشتراكية المحتوى لأن البروليتاريا ليس لها وطن، لكن الواقع الفعلي يدحض النظرية الماركسية، والعرقية في عهد الاتحاد السوفيتي لم تنصهر في ظل البروليتاريا العالمية، رغم الاضطهاد والقمع والترحيل الإجباري للتتار وحرمان الكازاخ من ثقافتهم والحيلولة دون تطويرها، ثم عزل أغلب الكتاب الكازاخ عن الميدان الثقافي سنة 1930، وهذه السياسة طبقت أيضا على المجموعة العرقية التاترية، ففي سنة 1944، أرغم ستالين حوالي ربع مليون من التتار على مغادرة موطنهم الأصلي، بعد مرور سنوات تمت المطالبة بالعودة إلى منطقتهم الأصلية وهي كريم[3].

---

(1)- رابح مرابط، **أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه،** (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص 22.

(2)- وهبان، **مرجع سابق،** ص315.

(3)- مرابط، **مرجع سابق،** ص 23.

المطلب الثاني: الانفصال في رؤية القانون الدولي

لا يعترف القانون الدولي ولا الممارسة الدولية للكيانات داخل الدول بحق الانفصال، سواء كان ذلك بإعلان آحادي الجانب أو بأي طريق آخر، فتقرير المصير للشعوب أو الجماعات المقيمة داخل دولة يتم عبر تقرير المصير الداخلي، وذلك بالمشاركة الفعالة في النظام السياسي لتلك الدولة، ولا جدال في أن المشاركة لن تكون فعالة إلا إذا كان هذا النظام يقوم على مبادئ الديمقراطية التعددية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[□]

يعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام و الذي اتفقت عليه الجماعة الدولية، و قد بدأ يأخذ مكانته في النصوص و المواثيق الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ثم ما فتأ أن تعزز أكثر فأكثر من خلال محكمة العدل الدولية[□] .

أولاً: الحالات القانونية لحق تقرير المصير:

من خلال النصوص القانونية التي تؤسس لحق تقرير المصير يتضح لنا وجود نوعين من حق تقرير المصير[□]

1- حق تقرير المصير الخارجي[□]

و نعني به حق تقرير المصير الذي تطالب الشعوب المستعمرة و هو الحق الذي نادى به إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في عام 1960 في قرارها رقم 1514 الذي ناقشت فيه أوضاع الشعوب المستعمرة مثل الجزائر تونس و المغرب و هذا الحق متفق عليه بالنسبة لأعضاء المجتمع الدولي و لا يثير أي تحفظ في إطار إقراره أو ممارسته بالرغم من أننا ، نلاحظ تعديا على هذا الحق في بعض المناطق مثل الاحتلال الإسرائيلي ، وكذلك التواجد المغربي في الصحراء الغربية[□] .

و ارتبط حق تقرير المصير بالشعوب المستعمرة إلى غاية 1989 تاريخ سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي و نشوء حركات التحرر و ظهور طوائف و مجموعات على أساس الدين و العرق و الجنس في عدة دول و ظهور ما يعرف بـ: "حق تقرير المصير الداخلي"[□] .

[□]- ناصف ، **مرجع سابق**، ص ص 27-28 .

[□]- ياسين بن عمر، " حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،ع12 ، (جانفي 2016)، ص 245 .

[□]- **المكان نفسه**، ص 246 .

2- حق تقرير المصير الداخلي

و هو يعني حق أغلبية الشعب داخل الوحدة السياسية المثلة لها في ممارسة السلطة وفقا لمبادئ القانون الدولي لإقامة شكل للحكم و المؤسسات الوطنية بصورة تتلاءم مع مطالب هذه الأغلبية و هو حق في أغلب حالاته يقود إلى تقرير المصير المؤدي للانفصال و يعتبر مرحلة متطورة لحق تقرير المصير، فلم يعد يشير إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بل أصبح يهتم بمجموعة الأقليات العرقية أو الدينية التي تطالب بالانفصال عن الدولة الأم و تأسيس دولة مستقلة، ويمكننا اعتبار حالة جنوب إفريقيا مثالا واضحا في تطبيق حق تقرير المصير و اختيار نظام الحكم إذ تمكنت الغالبية الافريقية من انهاء نظام الفصل العنصري و إقامة دولة مدنية ديمقراطية منهية به حالة التمييز العنصري(1) .

ثانياً: موقف القانون الدولي من حق تقرير المصير بمفهوم الانفصال في مقابل وحدة سيادة الدولة

يتعارض حق تقرير المصير بمفهوم الانفصال مع حق آخر أساسي نصت عليه مواثيق الأمم المتحدة و هو وحدة سيادة الدولة و حريتها في إدارة شؤونها(2) .

إن إعلان علاقات الصداقة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يلزم الدول بمعاملة كافة المواطنين في إقليمها بشكل متساوي دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون، فقد جاء الإعلان الصادر عام 1970 والذي تضمن التصريح الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة في مبادئه على حق تقرير المصير و نص في المبدأ الخامس أن من بين الوسائل المسموح بها في إطار ممارسة حق تقرير المصير(3):

- إقامة دولة مستقلة ذات سيادة .
- الرغبة في حرية الانفصال عن الدولة أو الانضمام إلى دولة مستقلة .
- التحول إلى نظام سياسي بحرية وفقا لرغبة الشعوب .

(1)- محمد عزيز شكري، "حق تقرير المصير، مقال منشور بموسوعة العلوم القانونية و الاقتصادية الصادر عن هيئة الموسوعة العربية بدمشق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.arab-ency.com/index.php?module pnEncyclopedia&func=display_term&id=14153&m=1**،(2017/11/11) .

(2) - ياسين، **مرجع سابق**، ص ص 245- 248.

(3) - Angela Mliyod, "the southren soudan: acomlling case for sécession", **columbia jornal of international law**, (vol 32),(n 419), (1994), pp 419-420.

و في نفس الوقت أجازت الفقرة السابعة من نفس المبدأ للدول الحق في الدفاع عن سيادتها ضد حركات التقسيم أو الانفصال و بين الحق في تقرير المصير بمفهوم الانفصال و مبدأ عدم التدخل في سيادة الدول اختلفت الاتجاهات في موقفها من هذا الحق بين معارض للانفصال و مؤيد له[1].

1- الاتجاه المعارض لحق تقرير المصير المؤدي للانفصال:

يرى اتجاه من الفقهاء أن حق تقرير المصير المنصوص عليه في المواثيق الدولية متعلق بحرية الشعوب التي تعرضت لاحتلال خارجي وهو ما يسمى بحق تقرير المصير الخارجي ولا يتعلق أبدا بحق تقرير المصير الداخلي الذي يرتبط بحركات جماعات انفصالية داخل الدولة من أجل إقامة دولة مستقلة ، حيث يذهب *"ألنديس لندس"* (**Alandis Lands**) إلى أن هذا النوع من الحق يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع الدولي عندما تطالب كل جماعة أو أقلية بالاستقلال و حق تقرير المصير، و يؤكد على أهمية حصر حق تقرير المصير و ربطه بحركات تحرر الشعوب ضد الاستعمار[2] .

ويرى مؤيدو هذا الاتجاه أن أقصى سقف المطالب التي يجب المطالبة بها من قبل الأقليات هو إيجاد تمثيل لها في النظام السياسي و الحرية في اختيار المركز السياسي داخل كيان الدولة و مؤسساتها، وبهذا المعنى فهم يرون أن حق تقرير المصير يضمن للأقليات حق التمثيل في الحكومة المركزية ، و هو ما قد يقتضي بعض الأحيان منح الأقليات حكما ذاتيا أو فيدراليا ضمن حدود الدولة القائمة[3] .

هذا بخلاف الانفصال الذي يعتبرون أن القانون الدولي لا يعطي الحق للانفصال عن الدولة الأم مستندين إلى قرار الإحالة بشأن انفصال مقاطعة الكيبك الكندية في عام 1998، إذ طلب من المحكمة العليا بكندا الإجابة على ثلاثة أسئلة أهمها هل يوجد في القانون الدولي حق تقرير المصير يعطي لسكان الكيبك حق الانفصال أحادي الجانب ؟[4] .

و كان جواب المحكمة بأن القانون الدولي لا يمنح الأجزاء المكونة لدولة ذات سيادة حقا قانونيا الانفصال أحادي الجانب عن الدولة الأم، و أن حق تقرير المصير الذي يقره القانون الدولي لا ينشئ سوى حق تقرير المصير الخارجي في حالات المستعمرات و الاحتلال العسكري الأجنبي، أو حينما يحال بين مجموعة محددة و حقها في الوصول للحكم، و تضيف

---

(1) – Angela, **op.cit**, pp 421-422.

(2)– ياسين، **مرجع سابق**، ص 249 .

(3) – ناصف، **مرجع سابق**، ص ص 23-28 .

(4) – ياسن، **المرجع نفسه**، ص 249 .

المحكمة أنه في جميع الحالات السابقة يتمتع الشعب المعني بحق تقرير المصير الخارجي إذا منع أن يمارس حقه داخليا في تقرير المصير، غير أن هذه الظروف لا تنطبق على الكيبك فلا يملك حق الإنفصال أحادي الجانب[1] .

و يرى "كوسنيان" "Koscenienne" أن حق تقرير المصير كان مرتبطا بالشعوب التي كانت تحت الاستعمار و هذه الشعوب هي التي حازت اهتمام الأمم المتحدة و السبب في ذلك يرجع إلى أن لها ممثلين في الأمم المتحدة ولها مكان وجود موحد في بقعة جغرافية موحدة، و بمفهوم المخالفة فإن تمتع هذه الأقليات بنفوذ سياسي و توفير تمثيل لها في الأمم المتحدة لا يمنع من مطالبتها بحق تقرير المصير، و لكن هذا لا يكفي لصحة الادعاء بحق تقرير المصير بل ينبغي توفر شروط أخرى تؤكد صحة ادعاء هذه الجماعات أو الأقليات[2] .

2-الإتجاه المؤيد لحق تقرير المصير المؤدي للانفصال:

و هو اتجاه يدعم المطالبة بحركات الانفصال على أساس حق تقرير المصير، و استند أنصار هذا الاتجاه إلى قرار محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 22 أوت 2010 بشأن استقلال كوسوفو عن صربيا و الذي اعتبر أن إعلان كوسوفو المنفرد الاستقلال عن صربيا في عام 2008 جاء موافقا لمبادئ القانون الدولي، و جاء في قرار المحكمة أن إعلان الاستقلال لا يمثل انتهاكا للقانون الدولي العام[3] .

و اعتبر أنصار هذا الاتجاه بأنه لاعتبار جدية و مصداقية المطالبات بحق الانفصال يجب أن يضبط هذا الحق بشروط وهي:

1- **الشعب:** و هو صاحب الحق في تقرير المصير و يجمع الشعب بين أفراده عوامل مشتركة ثقافية، دينية، عرقية وكذلك التاريخ المشترك، و هنا نتساءل عن صحة إطلاق تسمية الشعب للأقليات، فإذا ما عدنا للتعريف فإن الأقليات

---

(1)- فيصل عبد الرحمان علي طه، "تقرير المصير و الانفصال"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.sudantv.net/mag/submagadd.php?yy=MTzNjY،(2017/11/24) .

(2)- **المكان نفسه**.

(3)- ياسين، **مرجع سابق**، ص 250 .

كذلك يجمعها تاريخ واحد و ثقافة واحدة، إلا أن ما يضفي وصف الشعب لهذه الأقليات هو الكثافة السكانية المعتبرة لهذه الأقلية التي تطالب بالانفصال [1].

2- **انعدام التمثيل الوطني في الحكومة:** وهو يفيد بإقصاء هذه المجموعة من المشاركة السياسية، و هو شرط سلبي وهو ما يفهم من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1970 بقولها : "لا شيء في هذا الإعلان يسمح بتشجيع أي عمل أو القيام به بشكل يؤدي إلى تجزئة الوحدة الإقليمية أو السياسية للدول المستقلة التي تسلك سياسة متلائمة مع مبدأ الحقوق المتساوية و تقرير المصير، و بالتالي تكون حكومتها ممثلة لكل الشعب المنتمي إلى إقليمها دون أي تمييز عائد للعرق أو العقيدة أو اللون" [2].

3- **عدم مراعاة حقوق الإنسان:** و نعني به قيام الحكومة بممارسات لا إنسانية ضد هذه الأقليات، و يعد هذا الشرط مدخلا يسمح للدول بالتدخل في الشؤون الداخلية بداعي عدم احترام حقوق الإنسان ، فما هي الأفعال التي تستوجب الحق في الانفصال إذا ما تم ارتكابها و تسمح للأقلية بالمطالبة بالانفصال عن الدولة الأم، و هل يشترط في الأفعال التي تعد انتهاكا لحقوق الإنسان تكرارها على مدى سنين أم يكفي حتى اعتبار وقوعها في فترة زمنية معينة [3] .

المطلب الثالث: الانفصال في مواقف المنظمات الاقليمية والدولية

اولاً: الانفصال في موقف الامم المتحدة:

تمثل ذلك بشكل واضح في المبادئ الأربعة عشر التي قدمها الرئيس الأمريكي "ويدرو ويلسون" عام 1918، حيث أكد في مبادئه الأربعة عشر على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن بقي هذا المبدأ حتى نهاية الحرب

---

(1)- سعيد صديقي، " تطور مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي المعاصر"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.researchgate.net/publication/230600234، (2017/12/12) .

(2)- المحامي موسى الهايس، "حق تقرير المصير"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=8&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjWh_3ToarYAhWBxxQKHeH4A70QFghRMAc&url=http%3A%2F%2Fgeroun.net%2Fwp-content%2Fuploads%2F2016%2F11%2F20161123_185236.docx&usg=AOvVaw1YJt9qbNtah34A0A6Uigpo، (2017/12/26) .

(3)- سعيد ، **مرجع سابق**.

العالمية الثانية مبدأ سياسيا ليس له إلا قيمة أدبية غير أنه سرعان ما أضحى بعد ذلك – وخاصة منذ إنشاء الأمم المتحدة (مبدأ قانونيا)[1] .

حيث أن النص على مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير جاء ضمن أهداف ومقاصد المنظمة الدولية، وهي مبادئ تعمل المنظمة على تحقيقها بما يخدم حقوق الشعوب و المجتمعات، حيث أن الحفاظ على العلاقات الودية والسلم والأمن الدوليين بين الأمم هو الهدف الأسمى لهذه المنظمة، كما أن المنظمة تحقق هذا الهدف على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وهذه هي الوسيلة[2] .

وحسب تعبير اللجنة الأولى مؤتمر "سان فرانسيسكو" فإن المساواة في الحقوق بين الشعوب وتقرير المصير هما جزءان منتميان لمعيار واحد من السلوك ويقصد هنا بالمساواة المساواة من الناحية القانونية وليس من الناحية المادية فالدول تختلف من حيث (القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية) وفي عام 1969 الذي أعلنته الأمم المتحدة عام الاستقلال، أصدرت المنظمة قرارها رقم 1514 الذي نص على منح الاستقلال للشعوب المستعمرة، لكن آليات إنفاذ القرار وغيره من مقررات المنظمة الدولية ذات الصلة بقيت غامضة، من جهة اخرى اكتسب مفهوم تقرير المصير قوة قانونية كبيرة بإدراجه في ميثاق الأمم المتحدة عام 1951، وهو ما جعله جزءا من القانون الدولي استندت إليه بشكل شبه كامل تقريبا حركات التحرر في بلدان العالم الثالث في نضالها ضد الاستعمار خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين[3] .

وبمعنى آخر فإن الأمم المتحدة تعمل على:

1- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

2- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

[1] – ابراهيم شعبان، **القانون الدولي لحقوق الانسان**، (القدس: جامعة القدس، 2008) 365– 366 .

[2] – ديب عكاوي، **حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة**، (عكا: مؤسسة الأسوار، 1997)، ص ص27– 31 .

[3] – **المكان نفسه**، ص ص 31–36 .

3- أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا"[1] .

وبصفة عامة فإن نصوص الميثاق من 11-13والتي تتعلق بإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأقاليم الوصاية تزكي فكرة تقرير المصير كمبدأ قانوني في إطار الأمم المتحدة بطريق غير مباشر، كما تؤكد وجود الحق وضرورة احترامه على المستوى الدولي، وقد توالت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمواثيق الدولية المختلفة، مؤكدة مبدأ حق تقرير المصير وحق الشعوب في التحرر من كل صور الاستعمار وتصفيته بشكل نهائي، ويمكن تلخيص المبادئ التي جاءت بها هذه القرارات فيما يلي:

1- تقرير المصير ليس مجرد مبدأ سياسي يجوز إهماله وإنما هو حق قانوني، بل هو من أهم حقوق الإنسان وواحد من قواعد القانون الدولي اللازمة للتعاون بين الدول وقيام علاقات ودية بينها .

2- تقرير المصير حق لجميع الشعوب بما فيها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمشمولة بالوصاية[2] .

3- كلمة الشعب هنا تعني مجموعة الأفراد الذين يقطنون إقليما محددا أي سكان الدول، أو سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو سكان الأقاليم غير المشمولة بالوصاية أو سكان المستعمرات الأخرى التي رفضت الدول المستعمرة إدخالها في الصنفين السابقين، وحق تقرير المصير هو حق أغلبية السكان لا حق الأقلية[3] .

4- بالنسبة للشعوب المستعمرة حق تقرير المصير يعني إما الاستقلال أو الانضمام إلى الدولة الوصية أو الانضمام إلى دولة مجاورة.

---

(1) - الأمم المتحدة، **دليل بشأن الأقليات - بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية**، (نيويورك: الجزء الأول، قرار 47/135، 18 ديسمبر 1992)، انظر على الرابط التالي:

http://www.un.org/ar/events/indigenousday/assets/pdf//GuideMinoritiesar.pdf،

(2017/12/27) .

(2) - **المكان نفسه** .

(3) - عدنان السيد حسين، **الانتفاضة وتقرير المصير**، (دون بلد النشر: دار النفائس، 1992)، ص 22 .

5- يمارس حق تقرير المصير بواسطة الاستفتاء الشعبي المباشر وعلى أساس " لكل إنسان صوت واحد " ويفضل أن يتم الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة[1] .

بالتالي في نظر الامم المتحدة الانفصال مرتبط ويعنى بحق تقرير المصير وهو حق الشعوب في أخذ مستقبلها بيدها وتحديد المسار والخيارات السياسية التي تراها مناسبا بما في ذلك تشكيل حكوماتها دون تأثير خارجي وتحديد شكل الحكم، والاندماج مع وحدة سياسية مجاورة أو الانفصال عنها[2] .

ثانياً: حق تقرير المصير في المواثيق المنظمات الدولية والاقليمية

1- ورد في البند الثامن من بنود الاتفاق المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في "هلسنكي" بتاريخ 1 أوت 1975 بحضور ثلاث وثلاثين دولة أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تأكيد الدول المجتمعة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في التصرف بمقدراتها، وقد اعترفت الدول المشاركة لشعوب العالم بهذا الحق انطلاقا من مبدأ المساواة، الذي يعني منحها الحق في وضع سياساتها الداخلية والخارجية دون أي تدخل أو ضغط خارجي[3] .

2- عد ت محكمة العدل الدولية في آرائها الاستشارية مبدأ الحق في تقرير المصير مبدأ قانونيا دوليا ملزما، وذلك في معرض تعرضها لقضايا ناميبيا 21 جوان 1971 والصحراء الغربية 16 أكتوبر 1975 وتيمور الشرقية 30 حزيران 1995[4] .

3-- كما تناول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها أنه لكل شعب حقه في الوجود وحق تقرير مصيره، وحق جميع الشعوب المقهورة في أن تحرر نفسها من كافة وسائل السيطرة واللجوء، حيث تنص المادة 20 على ما يلي: " لكل شعب الحق في الوجود، ولكل شعب حق مطلق وثابت في تقرير مصيره وله أن يحدد بحرية وضعه السياسي وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بمحض إرادته/ وللشعوب المستعمرة المقهورة الحق في أن تحرر نفسها من أغلال السيطرة واللجوء إلى كافة الوسائل التي يعترف بها المجتمع/ و لجميع الشعوب الحق في

---

[1]- عدنان، **مرجع سابق**، ص 22.

[2]- سعيد، **مرجع سابق**.

[3]- أحمد محمد طوزان، "التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال مع (دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان) "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م 29، ع 03، (2013)، ص416.

[4]- **المكان نفسه**.

□

الحصول على المساعدات من الدول الأطراف في هذا الميثاق في نضالها التحرري ضد السيطرة الأجنبية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية"، بالتالي فقد حرص الميثاق على تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وجعله من أولويات المنظمة(□).

4 - بالنسبة لميثاق الجامعة العربية، فقد تعرض بصورة غير مباشرة لمبدأ تقرير المصير وهذا من خلال ما جاء في نص المادة 08 من الميثاق حيث تنص على ما يلي: " تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها"(□)(□).

كما كان للجامعة مواقف أكدت من خلالها على أهمية حق تقرير المصير، منها القرار رقم (5036) بتاريخ: 03/02أوت 1990، بشأن الأزمة العراقية الكويتية، حيث قرر الجامعة رفض الاحتلال العراقي للكويت واعتبرته متعارضا مع مبدأ حق تقرير المصير(□).

(1)- ياسين، **مرجع سابق**.

(*)- للمزيد حول ميثاق الجامعة العربية، انظر على الرابط التالي: ، **http://qatarconferences.org/summit/page1.php**، (2017/12/28).

(2) - جميلة قرارجي، **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق، 2009)، ص ص 47.

(3)- **المكان نفسه**، ص 48.

□

المبحث الثالث: تأثير التحولات الدولية على الأمن في علاقته بالظاهرة الانفصالية

يرجع التحول في مفهوم الأمن إلى التحولات التي عرفها النظام الدولي، حيث ساهمت هذه التحولات في إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية لمفهوم الأمن والدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، فقد أثرت المتغيرات التي صاحبت فترة ما بعد الحرب الباردة على مفهوم الأمن مما يستوجب رصد هذه التحولات، لتبيان مدى تأثيرها على تحول مفهوم الأمن، وعلاقة الظاهرة الانفصالية بهذا التحول.

المطلب الأول: البعد الإبستومولوجي للأمن

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد مستويات متنوعة يتعرض لبعض التحديات والتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى، ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في اهتمامات الدول ولم يعد " الأمن " يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه[1] .

أولاً: ماهية الأمن

1-المفهوم اللغوي للأمن

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾[2]، يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني: صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد[3] .

[1]- سليمان عبد الله الحربي، **"مفهوم الأمن ومستوياته –دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 54، الكويت، ص9 .

[2]– قرآن كريم، سورة البقرة، من الآية 125 .

[3]– عبير بهولي، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق 2003**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص13 .

كما يشير مدلول كلمة أمن على أن مصدرها مشتق من: آمن، يأمن، أمناً، وكذلك إلى الاطمئنان وعدم الخوف وأمن البلد إذا اطمأن منه أهله، وأمن الشر إذا سلم منه، والأمانة ضد الخيانة، وأيضا الأمن عبارة عن الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبالغير، ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينتج عنهما من راحة نفسية[1].

2-المفهوم الاصطلاحي للأمن

أ- المفهوم التقليدي للأمن:

تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور واحد وهو الدولة حيث تم التطرق إليه في إطاره الضيق أي الأمن القومي، وقد تبنى معظم باحثي تلك العقود مفاهيم وتعريفات متعددة للأمن تنطلق جميعا من الحفاظ على سيادة الدولة وحدودها القومية وحماية مصالحها كأولوية لا يمكن التنازل عنها في مواجهة التهديدات الخارجية، ومنه جاءت معظم تلك التعاريف مفسرة للواقع الدولي ولا تقبل بغير أمن الدول[2].

ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

"الأمن يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح" [3].

" روبرت ماكنمار" Robert McNamar: يعرف الأمن في كتابه "جوهر الأمن": ***أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل"*** [4].

---

[1]- إنعام عبد الكريم أبو مور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية" مقاربة معرفية**، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر – غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية)،ص25 .

[2]- بلال قريب، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات**، رسالة ماجستير: (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010)، ص 16 .

[3]- خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، ص 21.

[4]- بهولي، **مرجع سابق**، ص 75 .

ب- المفهوم الحديث للأمن:

في واقع الأمر عرفت النقاشات النظرية حول الأمن مفهومه، أبعاده أشكاله ووسائل بنائه تطورا كبيرا خاصة مع البدايات الأولى لعقد الثمانينات ضمن مدرسة بحوث السلام الدولي والتي دعت إلى ضرورة إخراج مفهوم الأمن من مدلولاته الضيقة إلا أنه وبنهاية الحرب الباردة بين الكتلتين احتدم الصراع النظري بين التقليديين الواقعيين، الواقعيين الجدد وحتى الليبراليون الذين يسعون إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع اقتراح بعض الإصلاحات الطفيفة، فالأمن في تلك الفترة ظل حبيس المعتقدات التقليدية القائمة على أساس الأمن الوطني للدولة[1].

الأمن في النهاية يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا وهذا التصور يطلق عليه،***(التذاتانية الأمنية- Intersubjectivité Sécuritaire)***، أي البحث في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية[2].

ويعرفه ***"باري بوزان" Barry Buzan*** على أنه: ***"الأمن هو العمل على التحرر من التهديدات، وفي السياق الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية فالحد الأدنى للأمن هو البقاء"*** [3].

كما يعرف ***"آرنولد ولفرز" Arnold Wolfers***، الذي نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن:

"الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم" وهي تتمثل بـ" بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية..." [4].

---

[1]- جلال عز الدين أحمد، **الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب :"تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"**، ط2، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998)، ص292.

[2]- وسام ميهوب، **أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص17.

[3]- المكان نفسه، ص20.

[4]- قسوم، **مرجع سابق**، ص30.

ثانياً: مستويات الأمن

أ-الأمن الوطني(*National Security*):

وهو مفهوم ظهر في العقود الأخيرة بعد أن ترسخ في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ثم في الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، ثم انتشر بعد ذلك في بقية دول العالم، ويكتسب هذا المفهوم أهميته القصوى كونه يربط بين" الأمن والوطن والدولة الوطنية، والأمن الوطني قضية لا تتعلق بالسلطة وبقائها أو بنخبة من الناس ومصالحها، بل إنه مسألة تتعلق بكيان الأمة حاضرا ومستقبل كما أن للأمن الوطني العديد من المفاهيم والتعاريف المختلفة حيث يوجد بعض المفاهيم الضيقة التي تركز على اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل إجراءات الأمن الداخلي والقدرات العسكرية، وكفاءة العمليات الاستخبارية ومحاربة الإرهاب[1].

ومن جانب آخر نجد بعض المفاهيم للأمن الوطني أكثر شمولية واتساعا حيث ترى بأن الأمن الوطني لابد أن يشتمل على كافة المتغيرات المتعلقة بما تتعرض له الدول من تهديد وإكراه، وعنف حسي من أطراف مضادة، ومستوى العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاحتياجات الإنسانية المشروعة في الدولة فقد عرفت موسوعة السياسة الأمن الوطني بأنه :

"تأمين سلامة الدولة في عناصرها السياسية الشعب والسيادة والأرض ونظام الحكم"، ويتفق كل من ***"كجلي" و"ويتكوف"*** على الأمن الوطني" ***شعور بالاطمئنان توفره أهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان امن الأمة وبقائها في بيئة دولية"*** [2].

ويعرف "هلال علي الدين "، الأمن الوطني على أنه:

"الأمن الوطني يتمثل في تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" [3].

---

[1]- محمد سعيد آل عياش الشهراني، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني،** رسالة ماجستير: (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، 2006)، ص 14 .

[2]- **المكان نفسه،** 2006، ص 23 .

[3]- الشهراني، **المرجع نفسه،** ص 23 .

ب-الأمن الاقليمي(*Régional Security*)

ظهر هذا المفهوم في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[1]، ويعرف الأمن الإقليمي على أنه"***اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد للمصادر التهديد وسبل مواجهتها***" [2]، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، فالأمن الإقليمي يتعلق و يكون بين وحداته تعاون ،تبادل الثقة والتجانس ، فتحقيق الأمن الإقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي[3] .

ج- **الأمن الدولي (*International Security*):** يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به[4]، وارتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية، واتصف بثلاث عناصر أساسية:

1- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة، مجلس الأمن) .

2- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي) .

3- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل7من ميثاق مجلس الأمن)، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي، ودورهما الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[5] .

---

[1]- خالد معمري، **مرجع سابق**، ص 30 .

[2]- علي عيد حمد، جاسم محمد طه، "الملف النووي الإيراني وانعكاساته على الترتيبات الأمنية للعراق ودول لجوار العربي"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 09،ع03، (14جانفي 2010)، ص601 .

[3]- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، رسالة ماجستير، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2009)، ص ص 16-17 .

[4]- **المكان نفسه**، ص 21 .

[5]- ادريس عطية، **الرهانات المعرفية والاطار الابستيمولوجي للدراسات الأمنية:** مدخل للدراسات الأمنية: محاضرات ألقيت على طلبة الماستر2، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2017 .

و بالرغم من اختلافه النظري مع مفهوم الأمن الدولي يعرف بالأمن الجماعي إلا أنه يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث يعتبر كل من أن الانسجام بين الدول يشجع على الحفاظ على الاستقرار وكذا يشترط هـذا الانسجام عمل الجميع لوقف العدوان، وهذا ما يعزز الأمن الدولي وإلغاء مبدأ حتمية الحرب، وهذا ما جاء في ميثاق عصبة وهيئة الأمم[1].

ثالثاً: أبعاد الأمن: أكد "باري بوزان" أنه لا يمكن لقطاع معين لوحده التعبير عن المسألة الأمنية بشكل كافي فهذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض وهي كتالي:

1- الأمن العسكري : ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.

2- الأمن السياسي: الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3- الأمن الاقتصادي : ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة[2].

4- الأمن المجتمعي : ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

5- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية[3].

هذا وقد أضافت مقاربة الأمن الانساني قطاعين للأمن (شخصي، غذائي)، حيث تم ربط هذا الأخير بأمن الأفراد بشكل مباشر[4].

---

[1]- محمد الامين بن عائشة، "مفهوم الأمن"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.maqalaty.com/43640.html**، (2017/12/24).

[2]- اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**، رسالة ماجستير: (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 26-31.

[3]- **المكان نفسه**، ص ص 31-35.

[4]- سعيد طه، "تلخيص رسالة ماجستير بعنوان: الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، أنظر على الرابط التالي: **https://tsaidali.wordpress.com**، (2017/12/24).

المطلب الثاني: تأثير التحولات الدولية على الأمن الوطني

من خلال هذا المطلب نتطرق ونبرز أهم التحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ومدى تأثيرها على الأمن

أولاً: تراجع الدور التقليدي للدول:

لم تعد الدولة هي صاحبة التأثير والفعل الوحيد في السياسة الدولية، بسبب بروز ومزاحمة فواعل تفتقد للصفة الدولاتية وتعمل خارج إطار السيادة وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية كوظيفتي الدفاع/الأمن، مما ساعد على ظهور شبكات وخرائط جديدة للتفاعلات والمصالح لا تتطابق بالضرورة مع خريطة التقسيم السياسي للعالم على أساس الدول الوطنية (اختراق فوقي)[1].

كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الاثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية، وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها[2].

إلا أن اعتمادها على استراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا، الأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61 صراعا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين كان 58 منها صراعا داخليا –أي بنسبة 95% تقريبا– و90% من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين

---

[1] – أحمد فريجة، لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، **"مجلة دفاتر السياسة والقانون"**، ع14، (جانفي 2016)، ص 164.

[2] – ادريس عطية، **الدولة الفاشلة والتحليل الكمي للأمن طرح مثقل بالمأسسة في إطار رؤية امبريقية:** مدخل للمقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر2، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2018.

ومعظمهم من النساء والأطفال، فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول والضحايا فيها من المدنيين، ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها (اختراق تحتي)[1].

ثانياً: بروز مؤسسات أمنية عالمية وتطور الاتصالات:

حيث أن أبرز هذه المؤسسات حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية ففي قمة الحلف الخمسينية التي عقدت في واشنطن في أفريل سنة 1999 أقر قادة دول الحلف بضغط من "الولايات المتحدة الأمريكية" مفهوما استراتيجيا معدلا يتيح لقوات الناتو الحق في العمل في أي مكان في العالم في ظل ما أسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق" طوني بلير"، "العولمة الأمنية" بخلاف ما أقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام 1949 المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو – أطلنطي، وصار للحلف أن يتحرك دون تفويض من الأمم المتحدة[2].

كما أن التطور المتصاعد في تقنية الاتصالات وتطور أنظمة الشبكات والدوائر الفائقة التقدم واستخدام أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات الخليوية بالأقمار الصناعية مباشرة، أتاح قدرة هائلة على جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين بعضهم البعض، بما أزال حواجز المكان والزمان وأضعف فكرة المناعة السياسية للدولة باسم قيم أو باسم مصالح أو باسم سيادة[3].

ثالثاً: أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001:

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 تأثيرها الواضح على مفهوم التهديد، إذ طرحت مفهوما جديدا للأمن الدولي، سواء في شقه المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن، والتي تقوم بالأساس على "أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر"، وشرعت في بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب"،

---

[1]– حسن نافعة، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي"، أنظر على الرابط التالي: **http:// afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia. Html**،(2017/12/26).

[2]– عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، أنظر على الرابط التالي: **www.geocites.co;/adelweggqh/reconl1html?2008**،(2017/12/27).

[3]- خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن . . .الإنسان أولا"، أنظر على الرابط التالي: **www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/article01.html**،(2017/12/28).

كمتحرك فوق قومي غير محدد المعالم، وقادت حملة ضده استخدمت فيها كل الوسائل بما فيها العسكرية، كما حدث مع الإطاحة بحركة طالبان في أكتوبر 2001، أي بعد الأحداث بشهر، وغزو العراق عام 2003، فضلا عن الوسائل الأخرى كتجفيف المنابع المالية والاقتصادية للإرهاب(1).

لقد كانت أحداث سبتمبر فرصة للولايات المتحدة لصياغة استراتيجيتها الأمنية الجديدة (استراتيجية الهجمات الوقائية)، والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية (وثيقة الأمن القومي الأمريكية لسنة 2002) ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطرا أو تهديدا للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع، حيث أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت تحولا نوعيا في الموقف من الإرهاب سبب التحول النوعي هذا هو أن الإرهاب نفسه قد طرأ عليه تحول نوعي، ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلا عنيفا له رمزيته ودلالته(2).

وكانت الأهداف محل الفعل الإرهابي محددة والضحايا أقل، ووسائل الإرهاب قديما تشمل بصورة أساسية الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد واغتيال شخصيات مهمة، أما الإرهاب اليوم فقد تحول من قوة هامشية وجانبية أثناء الحرب الباردة إلى قوة مركزية وأصبح القطب الآخر بعد انهيار -الاتحاد السوفياتي – ولكنه خارج "شرعية" النظام العالمي، هذا التحول النوعي للإرهاب من حيث الوسائل والأهداف وكذا من حيث أساليب المواجهة (3)، وهو ما يعرف الارهاب المعاصر(الحديث)ويتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد، والمتطورة التنظيم والمتسلحة، والمتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين، وهذا النمط من الإرهاب يضم في جناحيه كافة أنماط الإرهاب(4).

(1)- محمود خليل، "إعادة صياغة وظائف الدولة: العولمة السيادة"، أنظر على الرابط التالي:
http : aharm.org/acpss/ahram/2001/1sbock.html،(2018/01/01).

(2)- فريجة، **مرجع سابق**، ص 165.

(3)- ادريس عطية، "الظاهرة الارهابية في زمن ما بعد الحداثة – دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، م31، ع63، الرياض، (2015)، ص ص 25-30.

(4)- ادريس عطية، **الارهاب في افريقيا – دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص 75.

المطلب الثالث: تطور مسارات العولمة وتعاظم الظاهرة الانفصالية

من خلا ل هذا المطلب نتطرق لعدة مفاهيم والعلاقة القائمة بينها وعلاقة العولمة بالدولة ودور العولمة في تفكك واندماج الدول.

أولاً: العولمة والدولة الوطنية:

في الوقت الذي كان العالم فعليا يسير في الاتجاهين المعروفين للعولمة (تفكك/اندماج) في وقت واحد، فالتكامل والاندماج تسارعا على المستوى العالمي حتى ولدت منظمة التجارة العالمية، ومعها اتسعت الجماعة الأوروبية حتى ولد الاتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة، وصار له نظام أمني واحد، وكذلك منظمة «آسيان» أكثر تكاملا من أي وقت مضى، وانتقال السلع والبضائع والأفراد، ورغم أن النظام المالي العالمي لم تقم منظمة لتنظيمه، إلا أن الواقع كان أن التدفقات الرأسمالية في العالم كله فاقت كل ما كان معروفا في التاريخ[1].

التفكك على الجانب الآخر تسارعت خطواته، فانهار الاتحاد السوفياتي فصار 15 دولة، ويوغوسلافيا فصارت 6 دول مضافة لها كوسوفو، التي لا يزال وضعها متأرجحا بين اعتراف دولي وإنكار صربي، أما إثيوبيا والسودان وإندونيسيا فصار كل منها دولتين، أيضا أن دولة مثل تشيكوسلوفاكيا عرفت انقساما مخمليا بين دولة التشيك وجمهورية السلوفاك انتهي إلى تكامل داخل الاتحاد الأوروبي بانضمامهما إلى المنظمة الأوروبية التي تأخذ بعضا من سيادتهما[2].

الأمر المهم هنا أن التفاعل بين الاتجاهين، وكلاهما يسير في اتجاه مضاد للآخر، بات ضاغطا على معظم دول العالم، خصوصا بعد أن أخذ صبغات دينية كما حدث في روسيا الفيدرالية التي وجدت في الشيشان والتتار رغبات انفصالية عنيفة[3].

التوتر ما بين الاتجاهين آخذ في التصاعد خلال هذه المرحلة من التاريخ البشري، فلم يعد التوتر قائما على نزعات انفصالية لدى هويات فرعية في الدولة دينية أو مذهبية أو عرقية، وإنما هذه الأخيرة صارت في النهاية قومية لها الخصائص

[1]- عبد المنعم سعيد، "العولمة والقومية"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع13805، (14سبتمبر2016)، أنظر على الرابط التالي: **https://aawsat.com/home/article/737501**، (2017/10/17).

[2]- عبد الحميد جماهر، "العولمة عنصر تأجيج الانفصال، السلطوية والشعبوية"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.maghress.com/alittihad/2032105**،(2018/01/02).

[3]- **المكان نفسه.**

التقليدية للقومية مثل اللغة والهوية والتاريخ، وإنما فوق ذلك المصالح الاقتصادية والسوق الخاصة والتعامل المباشر مع السوق العالمية، ولعل الخروج المدوي لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي خلق بداية ليس فقط لتفكك الاتحاد، وإنما وفق بعض التحليلات ربما يؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة نفسها[□] .

كذلك، فإن السياسة الدولية باتت تشاهد ثلاث مناطق في العالم عامرة بنزعة "قومية" متزايدة، أولها كما هي العادة في أوروبا التي قدمت للدنيا أكثر الاتجاهات التكاملية تقدما ممثلة في الاتحاد الأوروبي، فإنها الآن تعاني من الأزمة الأوكرانية، التي تعكس نزعات قومية روسية متطرفة قامت بضم إقليم "القرم"، وفوق ذلك خلقت ضغوطا قومية متطرفة في شرق أوكرانيا تريد الانضمام إلى روسيا مقابل نزعات قومية لا تقل تطرفا في قوميتها تريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو بالأحرى إلى الغرب الأوروبي، مثل ذلك يحدث الآن في الصين، التي ظلت إلى وقت قريب تروج لكونها واحدة من دول العالم الثالث، ولمنهجها "الاقتصادي" في العلاقات الدولية[□] .

الشرق الأوسط كان الإقليم الثالث الذي انتابته حالة التوتر ذاتها بين التكامل والتفكك، ولكن وفق الظروف الخاصة في المنطقة، فرغم أن الربع قرن الماضي شهد نقلة كبيرة في تكامل الإقليم من خلال عناصر التجارة والاستثمار والنفط والغاز والكهرباء وانتقال العمالة والتحويلات الرأسمالية، فإن نزعة العولمة فيه أصابتها صبغة دينية متعصبة ورجعية ومتناقضة تناقضا وحشيا مع العالم كله تحت مظلة الخلافة العالمية[□] .

وكانت النتيجة صاعقة ومكلفة في الجانب البشر والمادي، وبينما كانت البداية في الأطراف عندما انقسم الصومال، ومن بعده السودان، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق قابله انقسام الدولة العراقية موضوعيا إلى ثلاثة أقاليم، والآن فإن سوريا ولبنان وليبيا واليمن تتعرض لضغوط بالغة نحو التفكك، والحقيقة، فإن دولا مهمة في المنطقة مثل تركيا وإيران تتعرض هي أيضا للضغوط ذاتها، وكثيرا ما كان سلوكها الخارجي تعبيرا عن انقسامات داخلية، وتوترات عرقية ومذهبية نبعت من هويات وأعراق تريد الخروج من حوصلة الدولة القومية[٤] .

[□]- محمد الحداد، "هل نحن اليوم أمام ثورة الأقليات؟"، **جريدة الحياة**، (28 سبتمبر 2017)، أنظر الرابط: **A+a-** **http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/24381514**، (2018/03) .

[□]- **المكان نفسه** .

[□]- جماهر، **مرجع سابق** .

[٤]- **المكان نفسه** .

ثانياً: المواطنة العالميّة وتراجع الولاء للدولة

تعد العولمة بثقافة عالمية يكون فيها الفرد موطنا بلا انتماء محدد فتتسع آفاقه، كي تتجاوز بكثير حدود بلده ودولته، ويمكن لهذه الآفاق أن تمتد لتشمل مختلف الانتماءات الحضارية والثقافية وذلك حسب رغباته وقدراته على الحركة في مجاله العالمي الجديد ، وفي حين تسعى الدول الى إعادة تشكيل استراتيجياتها بما يمكنها من التأقلم مع واقعها المعولم تساهم سياساته سببيا في إضعاف قناعة مواطنيها بالبعد الجوهري لانتمائهم لها[1] .

فأكثر الدول تسعى الى الانخراط في تكتلات كبرى وذلك لوعي قادتها بالتراجع النسبي لقيمتها الاستراتيجيّة كعنصر منفرد ، وقد يصل ذلك الى حد تنازل الدولة عن جزء من صلاحياتها السيادية، كما هو الحال في الاتحاد الاوربي، ولهكذا اختيار اثره، اذ انه يرسخ لدى المواطن ان انتماءه الوطني قد فقد جزءا من قيمته الحصرية، فتشتت وعيه بين مستويات متعددة من الانتماء[2] .

وهو ما يؤدي الى اشكالية الحدود التي تفرض حسب سياقات شديدة التقلب، فهي لم تعد تلعب دورها القديم من حيث الفصل بين الانتماءات المختلفة بل ان السياسيين يتعرضون لنقد شديد كلما حاولوا الدفاع عن هذا الدور باعتباره انه مخالف للانفتاح ومناقض لما تقتضيه العولمة، ولكن هذا النقد سرعان ما ينقلب الى ضده حين تفرض الأحداث الأمنية والتوازنات الاقتصادية الدفاع عن الحدود القديمة كحل معقول لتجاوز مشكل ما[3] .

إن هذا النمط من التقلبات في الحكم على السياسيات الظرفية، ولكن انتقاله الى قضايا مؤسسة، كالهوية والانتماء الوطني والحدود يضفي شيئا من الشرعية على مساءلة الدولة نفسها وكل العناصر المرتبطة بها من سيادة شرعية

---

[1]– بدوي فابيولا، "العولمة سبب انتشار الحركات الانفصالية في أوروبا"، **جريدة لوفيقارو**،(3 نوفمبر 2017)أنظر على الرابط التالي: **http://www.alroeya.ae/181153/**،(2018/01/04) .

[2]- حسن أحمد الخضيري، "العولمة الاجتياحية"، (د م ن : مجموعة النيل العربية، د س ن) ، ص ص 43-45، أنظر على الرابط التالي: **https://books.google.dz/books?id=vbnpDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false**،(2017/01/22) .

[3]– "الحركات الانفصالية الجديدة كتالونيا مثالا"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.politics-dz.com/threads/alxhrkat-alanfsali-algdid-katalunia-mthala.12631/**، (2018/03/04) .

ووحدة ترابية واحتكار للشخصية المعنوية في السياسة الخارجية، وهو ما يعني آليا إضفاء المشروعية على كل الانتماءات التي تخترق كل انتماء وطني كبير[□].

وبغض النظر عن السياقات الخاصة لكل حالة، فان مناخ العولمة يشكل القاسم المشترك الذي يساهم دون شك في تحويل حق الشعوب في تقرير مصيرها من مبدأ عام الى مطلب سياسي جدي، ولا يقتصر ذلك على سياقات ديكتاتورية مشنجة للانتماءات المحلية[□].

المطلب الرابع: انعكاس الظاهرة الانفصالية على الأمن الدولي

وفيه سيتم ابراز المآلات والانعكاسات للظاهرة الانفصالية على أمن الدول، في ظل نظام دولي معولم.

أولاً: الحركات الانفصالية بين القومية والليبرالية

تؤدي العولمة الى تشجيع على انشاء حدود جديدة مرتبطة بهويات عادة ما تميل الى الضيق والمحلية، ولكن تفكيك هذه المفارقة يثبت ان هذه النتيجة هي المآل الطبيعي للمنطق الذي يحرك ديناميكياتها الكبرى، و يعود ذلك اساسا لعجز الليبرالية عن إدراك منتهاها، فلا يمكن باي حال من الاحوال ان تنتهي العلاقات الدولية الى ثنائية بين الكونية والفردية دون وجود مستويات وسطى من الانتماءات الجماعية[□].

أي أن الفردانية قد تضعف الانتماءات، ولكنها لا تقدر على القضاء عليها، فتجدها تتمظهر من خلال أنانية جماعية تختلط فيها الفردانية الليبرالية مع المشاعر القومية الضيقة[يه].

وهو ما يعني ان الفرد المعلوم هو فرد محلي اي انه ممزق بين رحابة أفق العولمة التي تعد برفع كل اشكال القيود الثقافية والجغرافية من جهة، وبين حدوده الواقعية كفرد مرتبط بسياقات موضوعية وذاتية من جهة اخرى، ويعبر عن هذه الحقيقة بكل وضوح الشعار الذي تحبذه الحركات الايكولوجية المدافعة عن الطبيعة، حيث يقول : "فكر بمنطق علني ،

[□]- غرايبة، **مرجع سابق**.

[□]- الخضيري، **مرجع سابق**، ص ص 46-47.

[□]- أيمن البوغانمي، "الحركات الانفصالية الجديدة: كتالونيا مثالا"، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، أنظر على الرابط التالي: **http://www.csds-center.com/archives/10583**، (2018/01/02).

[يه]- فابيولا، **مرجع سابق**.

□

واعمل في إطار محلي"، والمقصود ان اتساع الافق تجاوز الحدود الدولة يكون اذا لم يؤت أكله على المستوى الواقعي الذي لا ينبغي ان يتجاوز اشعاع الفرد ومدى تأثير أفعاله واختياراته(□) .

ولقد ولى العهد الذي كان فيه المواطنون يؤمنون بأن تغيير الواقع يمكن أن يأتي بتغيير الحكومات المركزية والقيادات السياسية الوطنية، وقد عبر عن ذلك رئيس الوزراء البريطاني الاسبق "غوردون براون"، حين قال: " في الماضي كان الناس اذا ما ارادوا التغيير صوتوا لحكومة يسارية، اما الان ، فانهم حين يرغبون في التغيير يطالبون بأن يكون هم انفسهم وسيلة هذا التغيير"، ويعبر هذا الكلام الصادر عن أحد رموز حزب العمال بريطاني عن تفتت الطموح الوطني، وعن فقدان الدولة الدوافع التي تمتن وحدتها وسيادتها(□) .

بل انه يعبر أيضا عن قطيعة بين النخب المركزية باعتبارها الممثل للدولة من جهة، وبين مواطنيها الذين يراوحون بين انتماءاتهم المحلية الضيقة و انفتاحهم العالمي غير المقيّد من جهة اخرى، وتعني هذه الحقيقة ان المستوى الامثل للتغير عن الارادة هو المستوى المحلي، أي أن الفردانية لن تصل الى اقصاها، ولكنها تقف عند عتباتها بإنتاج انتماءات صغيرة تسمح لأكثر ما يمكن من الافراد بالإحساس بأهمية آرائهم السياسية، ومن ذلك الشرعية المتزايدة التي تحظى بها اليوم الديمقراطية المحلية على حساب الديمقراطية النيابية التي أصبحت تمثل رمزا للقطيعة بين الشعوب والنخب، فكل وطن هو بالضرورة كحر على اغلب مواطنيه فإذا اراد هؤلاء ان تكون لهم فرصة من اجل ان يصبحوا وسيلة فعلية للتغيير، فلا يمكن ان يكون ذلك الا في اطار محلي ضيق(□) .

ثانياً: أثر الحركات الانفصالية على الأمن الدولي:

إذا كانت الأقليات تؤدي في الكثير من الأحيان إلى المساس بالوحدة الوطنية للدول فإن تأثيرها قد يمتد إلى خارج الدولة وبإمكان ذلك أن يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الدولي ويفجر النزاعات والحروب عبر العالم وتتزايد خطورة الأقليات على المستوى الدولي عندما يتجاوز نشاط الجماعة الأقلية حدود الدولة إلى طلب الدعم من سلطات الدول المجاورة أو عندما تتوجه

(□)- بسيوني علي عبد الرحمان، **تاريخ البحرين الحديث والمواطنة، فلسفة المواطنة والتطور الاقتصادي والتنمية في البحرين**، (د م ن : د د ن ، 2014)، ص ص 20-24.

(□)- الحداد، **مرجع سابق**.

(□)- فابيولا، **مرجع سابق**.

□

أعمال العنف عبر الحدود الوطنية أو عندما تكون حركة اللاجئين من هذه الدول إلى الدول الأخرى وهو الأمر الذي يعتبر من بين أخطر المسائل التي تهدد الاستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل أو التهديد باستعمال القوة بدعوى حماية الأقليات وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى توتر علاقاتها مع بقية الدول ويهدد الاستقرار الدولي[1].

يعد وجود التمايز الهوياتي في الانتماءات الوطنية شكل من أشكال التشجيع على التوجه الانفصالي، اذ أن الخاصية الثقافية في كتالونيا مثلا تجتمع مع الشرعية الديمقراطية بالمعنى الجديد، فالحجة المقدمة من قبل الانفصاليين في كاتالونيا تعبر عن هذا النمط الجديد من القومية الذي يجمع بين الانفتاح والمحلية، ذلك أنها قومية تبرر وجودها برفض الانغلاق النسبي التي تفرضه الدولة، ودليل ذلك إصرار الانفصاليين الكتالونيين على البقاء تحت لواء الاتحاد الاوربي بعد حصولهم على الاستقلال المنشود، رغم علمهم بان مدريد لن تدخر وسعا لأقصاء كتالونيا المستقلة من هذه المنظومة[2].

وقادة الانفصاليين يعلمون ان تقديم مثل هذه الوعود، التي لا يملكون تحقيقها، فحقيقة الامر ان شروط تنفيذها ضرورية للحصول على دعم مواطنيهم الذين لا يرغبون، باي حال من الاحوال، في الانكفاء على حدود كتالونيا، اي ان انفصالهم عن اسبانيا هو في نظرهم وسيلة لدعم اتصالهم بأروبا و العالم[3].

ونجد نفس هذه الحجة في الخطاب السياسي الاستكلندي الذي يطالب بالانفصال عن بريطانيا لدعم البعد الاوربي لاسكتلندا، كما وجدناه في خطاب القوى السياسية البريطانية التي دعمت فك الارتباط مع الاتحاد الاوربي في استفتاء 23 جوان 2016، حيث أكدت هذه القوى ان الخروج من الاتحاد سيمكن بريطانيا من الانفتاح على بقية العالم ومن الاستفادة من الآفاق العالمية التي هي مجاله الطبيعي باعتبارها الزعيم التاريخي لليبرالية[4].

وهكذا تكون الحركات الانفصالية الجديدة قد قطعت مع الانغلاق الذي كثيرا ما صبغ التيارات القومية الكلاسيكية، وقد ادى ذلك الى تغيير جذري في طبيعة الدوافع الاقتصادية المحفزة على الانفصال فلطالما كان الشعور الانفصالي مقترنا بالتدهور الاقتصادي والحرمان الاجتماعي وبانتشار الفقر وما إلى ذلك من الامراض الاجتماعية المبررة

[1]- محمد السماك، **الأقليات بين العروبة والإسلام**،(لبنان: دار الملايين، 1990)، ص190.

[2]- كلوفيس مقصود ، "العولمة في مواجهة التفكيك"، **جريدة العربي الحديد**،(3 مايو 2015)، أنظر الرابط: **https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/5/2**، (2017/12/04).

[3]- البوغانمي ، **مرجع سابق**.

[4]- كلوفيس، **مرجع سابق**.

□

للتمرد، ومثال ذلك، ان الحركات الانفصالية في القرن العشرين كثيرا ما اقترنت بالمطلبية الاجتماعية، بل واحيانا بخطاب ثوري قريب من الماركسية، والمثل الكردي يؤكد ذلك بحكم ان القوى الانفصالية خاصة في العراق قد استفادت تاريخيا من انتشار الشعور بالظلم والاقصاء[1].

إلا أن ما يمكن ملاحظته في الإطار هو أن انتشار حركات الأقليات عبر العالم وسعيها إلى تحقيق أهدافها يشكل تهديدا للاستقرار الدولي مما جعل المجتمع الدولي يندد بهذه الحركات ولا يعترف بها خاصة تلك الأقليات لتي ترتبط بمطالب ذات طابع انفصالي يهدد استقرار الدولة المعنية وبقية دول النظام الدولي[2].

[1]- البوغانمي، **مرجع سابق**.

[2]- وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص17.

□

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن الحركات الانفصالية هي ظاهرة قديمة بقدم الانسان إلا أنها أخذت شكلها الجديد في ظل التطورات الكبيرة التي عرفها النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، كما أن تطور مسارات العولمة كان له الأثر البارز في زيادة الحركات الانفصالية في العديد من مناطق العالم .

وعند الخوض في ماهية هذه الظاهرة وأسبابها ونتائجها يتبين لنا أن الحركات الانفصالية تعود لعدة أسباب ودوافع ، ولها انعكاسات على أمن واستقرار الدول ، حيث يمكن تلخيص الظاهرة الانفصالية على أنها موجة من المطالب التي تسعى بعض المجموعات الى تحقيقها عن طريق عدة أساليب وصور، مستندة في ذلك الى الاطار القانوني المتمثل في حق تقرير المصير ، جاعلة من العوامل الثقافية والاجتماعية والقيمية وكذا العوامل السياسية والاقتصادية كدوافع ومسببات للانفصال عن الدول الأم بقصد تأسيس دولة جديدة .

الفصـــــــل الثاني:

إقليمي (كردستان-العراق)/

(كتالونيا - اسبانيا): مطالب متجددة

بالانفصال

تمهيد

تسعى الجماعات الانفصالية في خلافاتها مع الدول الأم من أجل تحقيق عدة أهداف، وأسمى هدف هو الانفصال عن الدولة الأم وتأسيس دولة جديدة خاصة بها، وهذا النشاط هو أخطر عامل يهدد استقرار أمن الدولة ووحدتها، والدولة من جهتها لا تتنازل عن وحدتها الترابية وفكرة سيادتها، وقد يمتد الخلاف بين الانفصاليين والدولة الأم إلى عدة سنوات، مثل الحركة الانفصالية للإقليم كردستان العراق واقليم كتالونيا، هذا الانفصال يعني في أعلى درجاته الحكم الذاتي أي الاستقلال الذاتي، سياسي أو لغوي أو اقتصادي للمجموعة الانفصالية ، أيا كان العامل والدافع فهو يهدف بصورة مباشرة إلى توحيد الإقليم .

ومن بين هذه الجماعات الانفصالية نجد اقليمي (كردستان –العراق)، (كتالونيا–اسبانيا)، حيث تعود المطالب الانفصالية لكل من اقليمي كردستان العراق واقليم كتالونيا إلى عدة دوافع وعوامل مختلفة باختلاف مكانة كل اقليم تجمع بين ما هو تاريخي واقتصادي أو عرقي لغوي وحتى سياسي، حيث تعود رغبة الانفصال لهما إلى فترات زمنية ليست بالقريبة بالنظر إلى ما مر عليها من أحداث كانت دامية في فترات معينة، وقد أدى تراكم هذه الأحداث إلى تجسيد المطالب الانفصالية للإقليمين في استفتاء تقرير المصير عام 2017 .

وعليه سيتم في هذا الفصل دراسة وتحليل طبيعة المطالب الانفصالية لكل من اقليم (كردستان –العراق)، واقليم (كتالونيا–اسبانيا)، على حدى مع ابراز ا مختلف العوامل (التاريخية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية للإقليمين)، والتي مثلت المسببات الرئيسية لفكرة الانفصال، وما نتج عنها من ردود أفعال .

المبحث الأول: إقليم (كردستان/العراق): دراسة عامة

يعتبر الأكراد أحد القوميات التي تنتشر في منطقة الشرق الأوسط، وهذه المنطقة لها تاريخ طويل، حيث عرف الشعب الكردي تاريخ طويل من الكفاح والنضال من أجل الحفاظ على هويتهم، منذ القدم، كما كانت لديهم العديد من المحاولات لإيجاد كيان سياسي يجمع كافة الأكراد تحت راية واحدة متمثل في دولة كردية مستقلة، ومن الاقاليم التي سعت للانفصال اقليم كردستان العراق، الذي يعد أحد فدراليات العراق، أذ يعتبر العراق جمهورية[*] برلمانية ديمقراطية فيدرالية، فالقضية الكردية شكلت مشكلة لدى النظام السياسي من حيث مطالبها بالانفصال، ولفهم هذا يتعين علينا التعرض للقضية الكردية في الشرط الأوسط بشكل عام والقضية الكردية بشكل خاص، من خلال ابراز خصائص وسمات الأكراد ومنطقة كردستان، وأهم المحطات التاريخية في نضالهم للانفصال والدوافع الكامنة وراء ذلك.

المطلب الأول: دراسة سسيو تاريخية للأكراد

يكتنف الغموض أصل الكرد، لكن أغلب الباحثين متفقون على أنهم ينتمون إلى المجموعة الهندوأوروبية، وأنهم أحفاد قبائل الميديين التي هاجرت في مطلع الألف الثانية قبل الميلاد واستطاعت أن تنشر نفوذها بين السكان الأقدمين وربما استطاعت إذابتهم لتتشكل تركيبة سكانية جديدة عرفت فيما بعد بالكرد.

أولاً: العرق والتسمية:

1- من الناحية الاتيمولوجية: كلمة (كرد) تعني بطل أو شجاع بالفارسية فالأكراد يمكن أن يكونوا أبطالا أو ذئابا من الكلمة الفارسية أي ذئب ويقول العالم السوفييتي السيد *"مار" Mar* أن كلمة كرد وكلمة كورت الأرمنية هي واحدة[1].

---

[*]- حيث تمارس السلطة التنفيذية من قبل رئيس الوزراء لمجلس الوزراء بصفته رئيس الحكومة، فضلا عن رئيس العراق، وتناط السلطة التشريعية في مجلس النواب العراقي ومجلس الاتحاد العراقي، وهذا وفق الدستور العراقي 2005.

[1]- احمد نزليل، " الشخصية الكردية: قراءة واقعية- دراسات في التاريخ الكردي القديم"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.kurdnas.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2383:2013-01-10-23-41-58&catid=43:2012-01-12-01-04-59&Itemid=66K**، (2018/02/02).

ويرى البعض الآخر أن كلمة "كوتو" مأخوذة من الكلمة الأشورية Kurtu، وقد تطورت إلى شكلها الحالي بانصهار حرف الراء R بعد الواو القصيرة U، أي أن كورتو أصبحت "جوتو Gutu" ومثل هذا الانصهار هو قاعدة لغوية في أغلب اللغات الهندوآرية، وهناك نظرية ثانية ترجع التسمية إلى كلمة "كيرتي Kyrtii" أو "سيرتي Cyrti" ، فترتبط الكرد بالكيرتي، وهم قوم كانوا يعيشون أصلا في المنطقة الجبلية في غرب بحيرة "وان"، ثم انتشروا انتشارا واسعا في بلاد إيران وميديا، وبقية المناطق التي يقطن فيها الكرد اليوم[1].

ويعتقد الباحثون أن كلمة كيرتي قد تطورت إلى كلمة "كورتو Qurtu" أو "كاردو Kurrdu" أولا، ومن ثم إلى كلمة "كورت Kurt"، ثم إلى "كاردوخي Kardouchi" التي ذكرها، للمرة الأولى، القائد اليوناني "زينفون Xenephon"، وينقسم الكرد إلى أربعة شعوب رئيسية هم: الكرمانج والكوران (الجوران) واللور والكلهور[2].

2- **من الناحية التاريخية:** يقول المؤرخ الاتنوغرافية "ب-ليرخ B.Lirkh"، هم أحفاد أولئك الخالدين الإيرانيين[3] المحاربين الأشداء الذين كانوا من سكان الجبال ويتمتعون بروح قتالية عالية، قد نزلوا منذ الألف الثالث قبل الميلاد إلى سهل دجلة والفرات واخضعوا لحكمهم هنا القبائل السامية الضعيفة في بابل بعد أن رفضوا هذه الدولة التي بلغت درجة معينة من الحضارة، ولقد ساعدت أجيال الخالدين الشماليين التي بسطت سلطتها سواء على باب ام آشور على تطور الدولة الآشورية[4].

---

[1]- أمين شحاتة، "الكرد: معلومات اساسية"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/affafa1d-d4a0-4438-8bf9-b4163f943dc3**، (2018/02/02).

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- يقول المؤرخ التاريخي "هيرودوتس Herodotus" في القرن الخامس عشر: أن المقاطعة الثالثة عشر من إمبراطورية الاخمينين الفارسية ضمنت إلى جانب الأرض منطقة باتيوكي التي تحاكي بوطان اليوم، وتقوم شرقي هذه المنطقة بلاد الكادروس أو الكاردوفوي، ويقول المؤرخ اليوناني "زينفون" واحد تلامذة "سقراط" عاش عام (355- 430) ق.م في فترة (400 – 41 ق.م) عن الانسحاب المشهور لعشرة الآلاف يوناني عبروا كردستان الحالية إلى البحر الأسود لم يكونوا غير الأسلاف الحقيقيين للكرد أنهم كانوا جبليين أشداء ومن ذلك الحين أطلق اسم مشتق من ذلك الأصل الكرد على المنطقة الواقعة على يسار منطقة الدجلة بالقرب من جبل الجودي، باسم مقاطعة كوريين وقد دعاها الآراميون بيركاردو ومدينة حزيرة (جازارتكا كاردو) بينما يطلق الأرمن على المنطقة نفسها اسم كوردوخ

[4]- محمد نجم الدين النقشبندي، **الكرد وكردستان**، (بغداد: مطبعة المعروف، 2002)، ص 40.

ويرى بعض الكتاب الروس و يقولون مثل "مينودسكي" Minudski "نيكتين" Niketin و"فليشفكي" Filishviki تبعا للدراسات واستنادا لبعض البحوث العملية الأخرى والتي تقول بأن أصل الأكراد جاء من عدة فروع وانصهر بعضها مع بعض بفعل مرور الزمن أو بتأثير العوامل التاريخية ونمط حياتهم الاجتماعية التي جعلت لهذا الشعب طابعا مميزا وواضحا، ومن جهة أخرى يقول " فلاديمير مينورسكي " Vladimir Minorski أن الأمة الكردية قد تكونت من مزيج من قبيلتين متجانستين هما "الماردوني" و"الكيرتيوبي" اللتين كانتا تتحدثان بلهجات حيوية متقاربة جدا ومن جهة أخرى أن لدى توجهها صوب الغرب انضمت إليها عناصر من سلالات أخرى[1].

3- من الناحية النظرية : في سياق البحث عن أصل الأكراد تعترض سبيلنا نظريتان:

النظرية الأولى: نظرية السيد "ميورسكي" Miyorski: الذي يؤكد فارسيتهم أي الأصل الهندو- أوروبي، ويعتقد بأنهم تحركوا في القرن السابع عشر قبل الميلاد، من منطقة بحيرة اورومية نحو بوطان ويؤكد عن اللغة والبراهين التاريخية والتي بموجبها قرر أن يضيف الأكراد مع الشعب الإيراني فإنه يأخذ في حسابه أصول السلالات المعقدة التي لم يندمجوا بها[2].

النظرية الثانية: نظرية الجافيتيك: تهتم هذه النظرية بدراسة الوقائع الاجتماعية التي تعطي أهمية كبرى للغة وترفض المجموعات اللغوية، حيث يقول الأكاديمي السوفييتي "مار" Mar، أن الكرد سكان أصليون في المنطق الجبلية في آسيا الصغرى ولغتهم الكردية تكونت في تلك المنطقة، ويرى أن أصول الكرد تأثرت بالأقوام الآسيوية الأخرى كالكلدانيين القفقاسيين[3] والأرمن[4].

---

[1]- "من هم الأكراد ومن اين هم واين قطنوا"، **مجلة آفشين**، أنظر على الرابط التالي: **https://kurdsyria.wordpress.com**، (2018/02/04).

[2]- خيرة ويفي، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص 37.

[3]- إن مدرسة (الجافيتيك)، للبروفيسور: "مار" Mar، بشأن اللغات القفقاسية والتي أطلقت عليها اسمها لتثبت أنها لا تنتمي لأحد من المجموعات اللغوية المألوفة، أدخلت ضمنها تدريجيا اللغة الكالدية (الآرمنية قبل الآرمنية)، والسومرية والعيلامية وحتى لغة البامير والباسك والبربر . . .الخ.

[4]- باسيلي نيكيتين، تر: نوري طالباني، **الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، (سليمانية: مكتب الفكر والتوعية، ط3، 2007)، ص ص 56-59.

ثانياً: نشأة الأكراد

برز الأكراد في التاريخ الإسلامي من خلال دولة كبرى كانوا هم مؤسسيها، وقامت هذه الدولة بجهود كبيرة في توحيد مصر والشام بينما كانت الخلافة العباسية في حالة ضعف شديد، وتصدت هذه الدولة للصليبيين في مصر والشام، وتمكنت من الانتصار عليهم في معارك عظيمة في (حطين) و(المنصورة)، واستمرت الدولة ما يقرب من مائة عام من 569هـ إلى 661هـ، هذه الدولة هي الدولة الأيوبية التي أسسها القائد المسلم الكردي " صلاح الدين الأيوبي" والذي ربما لا يعلم الكثيرون أنه كان كرديا، وقد نشأ هذا البطل في تكريت بالعراق، وجاء مصر مع عمه أسد الدين شيركوه، وتمكن من إسقاط الدولة العبيدية الإسماعيلية وإقامة دولة سنية، ثم تمكن من توحيد مصر والشام في دولة قوية انتصرت على الصليبيين، وتولت أسرته الكردية الحكم من بعده حتى نهاية الدولة، وقيام دولة المماليك[1].

يتفق أغلب الباحثين على انتماء الأكراد إلى المجموعة الهندوأوروبية، وأنهم أحفاد قبائل الميديين التي هاجرت في مطلع الألف الثانية قبل الميلاد، واستطاعت أن تنشر نفوذها بين السكان الأقدمين وربما استطاعت إذابتهم لتتشكل تركيبة سكانية جديدة عرفت فيما بعد بالأكراد، وتنتمي اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعا من أسرة اللغات الهندوأوربية وهي التي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية، وقد مال أكراد العراق وإيران إلى اللغة العربية؛ فهجروا الأبجدية الخاصة بهم، وبدأوا يستخدمون الأبجدية العربية في كتابة لغتهم، بينما ظل أكراد تركيا وسوريا يستعملون الأبجدية اللاتينية، وأما أكراد الاتحاد السوفيتي فكانوا يستعملون الأبجدية الروسية[2].

الكيانات الكردية:

استنادا إلى ""الدكتور زيار" *Dr. Ziar* "، فإنه بحلول سنة 1500 قبل الميلاد هاجرت قبيلتان رئيسيتان من الآريين من نهر الفولغا شمال بحر قزوين واستقرا في إيران، وكانت القبيلتان هما الفارسيين والميديين، أسس الميديون الذين استقروا في الشمال الغربي مملكة ميديا، وعاشت الأخرى في الجنوب في منطقة أطلق عليها الإغريق فيما بعد اسم

---

[1]- نائل الدهشان، "القضية الكردية"، **معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية**، (سلسلة الدراسات 54)، (2009)، ص 05.

[2]- **المكان نفسه**، ص06.

بارسيس، ومنها اشتق اسم فارس، غير أن الميديين والفرس أطلقوا على بلادهم الجديدة اسم إيران، التي تعني "أرض الآريين"[1].

هناك اعتقاد راسخ لدى الأكراد أن الميديين هم أحد جذور الشعب الكردي، وتبرز هذه القناعة في ما يعتبره الأكراد نشيدهم الوطني، حيث يوجد في هذا النشيد إشارة واضحة إلى أن الأكراد هم "أبناء الميديين"، واستنادا إلى المؤرخ الكردي "***محمد أمين زكي***" (1880 – 1948) في كتابه "***خلاصة تاريخ الكرد وكردستان***"، فإن الميديون وإن لم يكونوا النواة الأساسية للشعب الكردي فإنهم انظموا إلى الأكراد وشكلوا "الأمة الكردية"[2].

يستند التيار المقتنع بأن جذور الأكراد هي جذور آرية على جذور الميديين، حيث أن هناك إجماعا على أن الميديين هم أقوام آرية، استنادا إلى كتابات "***هيرودوت*** "***Herodotus***" فإن أصل الميديين يرجع إلى شخص اسمه "***دياكو***" الذي كان زعيم قبائل منطقة جبال زاكروس، وفي منتصف القرن السابع قبل الميلاد حصل الميديون على استقلالهم وشكلوا إمبراطورية ميديا، وكان "***فرورتيش***" ***Erutich*** (665 – 633) قبل الميلاد أول إمبراطور، وجاء بعده ابنه "***هووخشترة***" ***Hoochterh***، وبحلول القرن السادس قبل الميلاد تمكنوا من إنشاء إمبراطورية ضخمة امتدت من ما يعرف الآن بأذربيجان، إلى آسيا الوسطى وأفغانستان، اعتنق الميديون الديانة الزرادشتية، وتمكنوا في 612 قبل الميلاد من تدمير عاصمة الأشوريين في نينوى، ولكن حكمهم دام لما يقارب 50 سنة حيث تمكن الفارسيون بقيادة الملك الفارسي "***كورش***" بالإطاحة بالميديين وكونوا مملكتهم الخاصة (الإمبراطورية الاخمينية)[3].

يعتبر بعض المؤرخين مملكة "كوردوخ" التي تم السيطرة عليها من قبل الإمبراطورية الرومانية عام 66 قبل الميلاد، وحولوها إلى مقاطعة تابعة لهم كثاني كيان كردي مستقل؛ حيث كانت هذه المملكة مستقلة لفترة ما يقارب 90

---

[1]- د. زرياب، تر: الن وودز، **إيران... ثورة في انتعاش**، (باكستان، د م ن، 200)، أنظر على الرابط التالي:
https://www.marxist.com/languages/arabic/iran_intro.html، (2018/02/05).

[2]- "الخلفية التاريخية للأكراد"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.marxist.com/languages/arabic/iran_chap1.html، (2018/02/05).

[3]- "من هم الأكراد ومن اين هم واين قطنوا"، **مرجع سابق**.

سنة من 189 إلى 90 قبل الميلاد، حيث سيطر عليها الأرمينيون ثم الرومان، والفرس بعد ذلك، ويعتبر بعض المؤرخين الكاردوخيين أقوام انظموا إلى الشعب الكردي مع الميديين وشكلوا معا الأمة الكردية[1].

بعد سقوط هاتين المملكتين تشكلت عدة دول كردية وكانت حدود ومدى استقلالية هذه الدول تتفاوت حسب التحالفات والضغوط الخارجية والصراعات الداخلية ومن الأمثلة على هذه الدول: الدولة الحسنوية البرزيكانية والدولة الشدادية والدولة الدوستكية المروانية والدولة العنازية والدولة الاردلانية والدولة السورانية والدولة البهدينانية والدولة البابانية[2].

ثالثاً: واقع الأكراد في الشرق الأوسط

لم تشكل كردستان (الموطن الأساسي للأكراد) بلدا مستقلا ذا حدود سياسية معينة في يوم من الأيام، على الرغم من أنه يسكنها شعب متجانس عرقا، وظهرت كلمة (كردستان) كمصطلح جغرافي أول مرة في القرن الـ12 الميلادي في عهد السلاجقة، عندما فصل السلطان السلجوقي سنجار القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه، وأطلق عليه كردستان، وكانت هذه الولاية تشتمل على الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان (مناطق سنا، دينور، همدان، كرمنشاه. . إلخ) إضافة إلى المناطق الواقعة غرب جبال زاجروس، مثل شهرزور وكوي سنجق، وكلمة كردستان لا يعترف بها قانونيا أو دوليا، وهي لا تستعمل في الخرائط والأطالس الجغرافية، كما أنها لا تستعمل رسميا إلا في إيران[3].

وتتوزع كردستان بصورة رئيسية في ثلاث دول هي العراق وإيران وتركيا مع قسم صغير يقع في سوريا، فيما يوجد عدد من الأكراد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق، وتشكل كردستان في

---

[1]- Ali-Reza Nourizadeh**, THE TRAGEDY OF BEING KURD IN IRAN**, (27APRIL 27 2004),See the link below: ,**http://www.nourizadeh.com/archives/000267.php**, (01/02/2018)

[2]- **Lok.Cit**.

[3]- "قصة الأكراد – (2) نشأة الأكراد"، أنظر على الرابط التالي: **https://ar.islamway.net/article/25219/-2-%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF**، (2018/02/01).

مجموعها ما يقارب مساحة العراق الحديث، وتضم كردستان الكبرى إداريا 46 إمارة مستقلة أهم مدنها: ديار بكر، وديندر، وشاريزور، ولور، وأردبال[1].

وتختلف التقديرات بشأن عدد الأكراد بين 27 إلى 40 مليونا، موزعين بنسبة 46% في تركيا، و31% في إيران، و18% في العراق، و5% في أرمينيا وسوريا[2].

المطلب الثاني: جيوسياسية إقليم (كردستان/ العراق)

تتكون كلمة كردستان من مقطعين: "كرد أو "كورد"، أي الأكراد، و"إستان" أو "ستان"، أي أرض أو منطقة أو بلد، إقليم، باللغة الفارسية، ولذا فإن كردستان، أو كوردستان، تعني "بلاد الأكراد"[3].

وهذا التعبير غير معترف به دوليا، أو قانونيا، وهي لا يستعمل في الخرائط، ولا يكتب في الأطالس الجغرافية، ورسميا تستعمل إلا في ايران حيث تطلق فقط على اقليم (سنة) من كردستان ايران"[4].

أولاً: التعريف بإقليم (كردستان/ العراق)

1- من الناحية السياسية: اقليم كوردستان العراق يتألف من ذلك الجزء من كوردستان الواقع في حدود دولة العراق الذي تكون بعد الحرب العالمية الاولى، وهو اقليم انساني وتسكنه اغلبية كوردية، ولكنه متعدد القوميات والاديان وهذا ما يميزه عن باقي مناطق العراق وهذا الجزء من كوردستان يعرف باسم كوردستان الجنوبية[5].

من الناحية الدستورية يسمى بـ (اقليم كوردستان) وكذلك يعرف كاقليم فيدرالي في دستور العراق الجديد (2005)، حيث تنص المادة الأولى والثانية من نص مشروع اقليم كردستان على مايلي:

---

[1]- سمر فضل عبد الحميد محمد، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1985-1993**، رسالة ماجستير، (جامعة الزرقا زيق: كلية الآداب، قسم التاريخ، د س ن)، ص ص 22-23.

[2]- نايل، **مرجع سابق**، ص 07.

[3]- أبو بكر الدسوقي، "العراق والعقوبات الذكية"، **مجلة السياسة الدولية**، ع451، (جويلية 2001).

[4]- محمد أحمد محمد راشد، **أهم قضايا الأكراد المعاصرة وعلاقتها بالنباء الحضاري في غرب آسيا- دراسة في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزرقا زيق: معهد الدراسات والبحوث الآسيوية قسم الحضارات الآسيوية، 1998)، ص 25.

[5]- "نبذة عن إقليم كوردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.kdp.info/p/p.aspx?p=29&l=14&s=000000&r=389، (2018/02/03).

المادة: 1: إقليم كوردستان إقليم اتحادي ضمن دولة العراق الاتحادية نظامه السياسي جمهوري برلماني ديمقراطي يعتمد التعددية السياسية وتداول السلطة سلميا ومبدأ الفصل بين السلطات.

المادة: 2: أولاً: تتكون كوردستان – العراق من محافظة دهوك بحدودها الإدارية الحالية ومحافظات كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وتلكيف وقرقوش ونواحي زمار وبعشيقة وأسكي كلك من محافظة نينوى وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى وقضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط بحدودها الإدارية قبل عام 1968[1].

ثانياً: تعتمد المادة (140) من الدستور الاتحادي لرسم الحدود الادارية لإقليم كوردستان[2].

ثالثاً: يتمتع أبناء المناطق المقتطعة من كوردستان حال إعادتها اليها بحكم المادة (140) من الدستور الاتحادي بالمساواة في الحقوق والواجبات والضمانات المنصوص عليها لأبناء شعب كوردستان في هذا الدستور[3].

رئيس اقليم كوردستان (الرئيس مسعود بارزاني) ورئيس التشكيلة السابعة لحكومة اقليم كوردستان (نيجيرفان بارزاني) ورئيس البرلمان (د. أرسلان بايز، اللغة الرسمية: الكوردية بالاضافة إلى العربية العاصمة: محافظة هه وليز (اربيل)[4].

2- من الناحية القانونية والادارية: بعد انتخابات عام 1991 تم انتخاب برلمان اقليم كوردستان بمشاركة جميع المكونات القومية والدينية (كورد- تركمان-أشور كلدان- الايزيدية – الكاكائيين- المسيحين والاسلام)، في نهاية شهر أفريل تم تأسيس التشكيلة السابعة لحكومة اقليم كوردستان، وتم انتخاب رئيس اقليم كوردستان قبل مواطني الاقليم بشكل مباشر[5].

---

[1]- "نص مشروع دستور اقليم كوردستان – العراق"، أنظر على الرابط التالي:

http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=14&s=01010100&r=81&a=13875&s=010000، (2018/02/07).

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- "موقع اقليم كوردستان"، أنظر على الرابط التالي: **www.krg.org**، (2017/01/03).

[4]- "نبذة عن إقليم كوردستان العراق"، **مرجع سابق**.

ثانياً: الموقع الجغرافي لإقليم (كردستان/العراق)

اقليم كوردستان يتالف من كافة مناطق محافظات اربيل، السليمانية، كركوك ودهوك، و البحوث التاريخية والجغرافية اتفقت على أن جبال همرين هي الحدود الفاصلة بين اقليم كوردستان والعراق، بالرغم من وجود بعض المشاكل حول الحدود الجغرافية في هذا الجزء من كوردستان ولكن حسب المصادر فان هذه الحدود تبدأ من وسط العراق في الجنوب الشرقي من بلدة بدرة في محافظة واسط وتمتد الى الشمال حتى الجسر النفطي الذي تقع في غرب من بلدة مندالي، وبمحاذاة مرتفعات همرين حتى تصل الى الفتحة وصعودا بمحاذاة نهر دجلة، وفي شمال مدينة الموصل تنحني باتجاه بلدة حضر ثم تتجه غربا باتجاه الحدود العراقية السورية شمال بلدة بعاج[1].

تبلغ المساحة الجغرافية لإقليم كوردستان 78736 كم2 الذي يشكل اكثر من 18% من المساحة الكلية للعراق وهي تضم المحافظات والمناطق التالية:

1. المحافظات (هولير، والسليمانية، وكركوك و دهوك).
2. كل النواحي والاقضية في محافظة نينوى عدا اقضية الموصل وبعاج وحضر.
3. أقضية خانقين ومندلي وكفري ماعدا ناحية بلدروز في محافظة ديالى.
4. مركز قضاء بدرة في محافظة واسط في الكوت[2].

ثالثاً: التركيبة السكانية لإقليم (كردستان/العراق)

أكراد العراق هم جزء من الشعب الكردي الذي يستوطن الحدود الحالية لجمهورية العراق ويشكلون حوالي 23% من سكان العراق، ويشكل الاكراد الاغلبية السكانية في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى مع نسبه في نينوى وتعتبر مسألة اكراد العراق الأكثر جدلا والأكثر تعقيدا في القضية الكردية لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى وكان الطابع المسلح متغلبا على الصراع منذ بداياته ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني وطائفي معقد فإن الأكراد العراقيين غالبا ما وصفوا

---

[1]- محمود مرزوق أحمد، **الحركة الكردية في العراق- دور البرزانيين في الحكم الذاتي 1918-1968**، (الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 23-24.

[2]- "نبذة عن إقليم كوردستان العراق"، **المرجع نفسه**.

بكونهم أصحاب نزعات انفصالية وإنهم لم يشعروا بالانتماء إلى العراق بحدوده الحالية، نشأت نتيجة هذا الصراع الطويل تيارات قومية متعصبة تؤمن بأن الأكراد الذين يستوطنون العراق قد قدموا من خارج العراق[1].

هناك قبائل لعبت دورا هاما في التركيبة الاجتماعية كرد العراق منها: (**بيجدن Pijden**)، (**وهماوند Hamawend**)، (**أك- Ako**)، (**خوشناو Khoshnaw**)، (**ليباني Libani**)، (**هيركي Herki**)[2].

وحسب مديرية الإحصاء في إقليم كردستان، أن عدد سكان الإقليم في المحافظات الثلاث مقارنة مع الأعوام الماضية، فأن عدد سكان الاقليم بلغ في عام 2016 أكثر من خمسة ملايين نسمة، وأوضح مدير احصاء إقليم كردستان انه بحسب الإحصائيات الحديثة من المتوقع أن يصل عدد سكان كردستان في المحافظات الثلاث الى خمسة ملايين و755 ألفا و43 شخصا، مبينا أن "عدد سكان الاقليم في العام 2015 بلغ خمسة ملايين و472 الفا و436 شخصا، وأضاف، ان عدد سكان مدينة أربيل في العام 2016 بلغ (2.062.380)، والسليمانية (2.084.492) ودهوك (1.467.180)، مضيفا ان "مجموع السكان الاقليم في المحافظات الثلاث في نفس العام بلغ (5.644.000)"[3].

رابعاً: الموارد الاقتصادية لإقليم (كردستان/العراق)

منذ العام 1975 وخلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) ظلت السيطرة الفعلية في جزء كبير من المنطقة الكردية بيد بغداد، التي تمركزت قوات من جيشها بالمدن الكردية الكبرى، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 وتأسيس منطقة الحظر الجوي ولم يعد للعراق تأثير يذكر بمنطقة الحكم الذاتي الكرد[4].

---

[1]- "من هم اكراد ومن اين هم واين قطنوا"، **مرجع سابق**.

[2]- توماس بووا، تر: محمد تيسير مرخان، **تاريخ الأكراد**، (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص 48.

[3]- ا.س، "ارتفاع عدد سكان إقليم كردستان إلى أكثر من 5 ملايين نسمة"، **مجلة شؤون سياسية**، (17ايلول2017)، أنظر على الرابط التالي: **http://www.thebaghdadpost.com/ar/story/49801/**، (2018/01/15).

[4]- "Iraqi Kurdistan's Economy: Overview", See the link below: **http://ekurd.net/mismas/articles/misc2013/1/state6775.htm**, (16/01/2018).

وتسيطر صناعة النفط على اقتصاد إقليم كردستان (مع احتياطيات محتملة تبلغ حوالي 45 مليار برميل)، والزراعة والسياحة، ونظرا لسلام نسبي في المنطقة، فإن لديها اقتصادا أكثر تطورا مقارنة بأجزاء أخرى من العراق[1].

وأدت مشاركة الأكراد في الغزو الأميركي البريطاني للعراق إلى تكريس سيطرتهم على إقليمهم وتوسيعهم لمساحة أراضيه التي ضمت مناطق من أقاليم ديالى وكركوك ونينوى، ومنح الدستور العراقي الجديد إقليم كردستان صلاحيات استقلالية واسعة وترك تحديد مصيره للسنوات التالية[2]، ويمثل النفط ركيزة أساسية للاقتصاد بإقليم كردستان العراق، وتشير تقديرات اقتصادية إلى احتواء الإقليم على أكثر من 45 مليار برميل بترول من الثروة النفطية للعراق، ثالث أكبر منتج للخام الأسود في العالم[3].

و منذ عام 2003، اجتذب الاقتصاد الأقوى في كردستان العراق حوالي 20.000 عامل من أجزاء أخرى من العراق[4]، ووفقا للرئيس العراقي السابق جلال طالباني، فإن عدد المليونيرات في مدينة سليماني الكردية قد ازداد منذ عام 2003 من 12 إلى 2000، مما يعكس النمو المالي والاقتصادي للمنطقة[5].

ويصدر كردستان العراق – الذي تعمل به 24 مجموعة نفطية غربية – نحو 100 ألف برميل نفط يوميا عبر ميناء جيهان التركي، وأثار تصدير هذا النفط مشكلات متكررة بين أربيل وحكومة بغداد، وفي عام 2013 أسس إقليم كردستان وتركيا أنبوبا خاصا بهما لتصدير النفط إلى أوروبا عبر ميناء جيهان التركي، وتظهر إحصائيات حكومة كردستان تحقيق إقليمها نسبة نمو سنوي تناهز 6%، وتمثل التجارة أحد أهم مصادر الدخل الاقتصادي

---

(1)- "Iraq's oil-The Kurdish opening", See the link below:

https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21565678-iraqi-kurds-and-western-oil-firms-have-outfoxed-government-baghdad, (03/01/2018).

(2)- "أكراد العراق.. من الحكم الذاتي إلى استفتاء الانفصال"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/10، (2018/01/04).

(3)- "اقليم كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/**

/news/reportsandinterviews/2014/7/5، (2018/01/04).

(4)- Barkey, HJ; Laipson, "Iraqi Kurds And Iraq's Future", **Middle East Policy,** 12,(2005), P P 66–76.

(5)Jalal Talabani, "in a letter to the people of the United States, September 2006 ", See the link below: **https://web.archive.org/web/20070215031201/**, (18/11/2018).

للإقليم، ويبلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا وحدها نحو ستة مليار دولار سنويا، ورغم عدم استقرار العلاقات بين أربيل وأنقرة يعمل بالإقليم الكردي أكثر من 200 شركة تركية[1].

المطلب الثالث: القضية الكردية في العراق: كرونولوجيا وعوامل

بدأت الطموحات الكردية عام 1920 عندما وقعت معاهدة "سيفر" التي جاء في موادها النص على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تتمتع بالحكم الذاتي، ومنذ ذلك التاريخ والاكراد يناضلون من اجل قضيتهم، المتمثلة في حق الانفصال وانشاء كيان كردي مستقل، حيث نجد ان اكراد العراق في هذا السياق مروا في تاريخ نضالهم على محطات عديدة ساهمت في تدويل القضية الكربة وتوجت هذا الجهد بأجراء استفتاء تقرير المصير عام 2017 الذي يسعى للانفصال عن العراق .

أولا: السياق التاريخي لقضية الكردية في العراق

برزت القضية الكردية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في العام 1921، وقد وردت الاشارة اليها في قرار لمجلس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة، التي نادت بالأمير فيصل الاول ملكا على العراق وذلك حين جرى التأكيد على مشاركة الاكراد في انتخابات المجلس التأسيسي وفقا لما نصت عليه معاهدة[2] سيفر [3].

في كانون الثاني سنة 1918 طلب الشيخ ***"محمود الحفيد"*** من الانكليز مساندته لإقامة حكومة كوردستان الجنوبية، وتم الاعلان عن تشكيل حكومة كوردستان الجنوبية من عام 1919 الى عام 1922 ثم زالت بعد ذلك[4].

---

[1]- "اقليم كردستان العراق"، **مرجع سابق**.

[2]- ويذكر ان معاهدة سيفر التي جرى توقيعها في اوت 1920 بين دول الحلفاء والحكومة التركية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، نصت على حق الشعب الكردي بالتمتع بشكل من اشكال الحكم الذاتي يمكن ان يتحول الى نوع من الاستقلال مع السماح لأكراد كردستان الجنوبية (اكراد العراق) بالانضمام اليهم اذا رغبوا بذلك، وقد تم التراجع عن معاهدة سيفر بإقرار معاهدة لوزان في جويلية 1923 بين الحلفاء وتركيا بمساومة معروفة ومعها تراجعت ايضا القضية الكردية وحقوق الاكراد، ولذلك ظلت القضية الكردية دون حل ومصدر قلق وتوتر للعديد من دول المنطقة، وكانت على النطاق العراقي تزداد تعقيدا مع مرور الايام، وبالقدر الذي كانت تكتسب أهمية متزايدة سواء على صعيد الحكم او الحركة الوطنية العربية والكردية، فإنها تركت تأثيرات انسانية خطيرة على وضع الاكراد ناهيكم عن تأثيراتها السلبية على دول المنطقة.

[3]- رأفت غنيمي الشيخ، **تاريخ العرب الحديث**، (د م ن: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1958)، ص 38.

[4]- C.J. Edmonds**, Kurds, Turks and Arabs, London** ,(Oxford, 1957),P.398.

في سنة 1929 طالب البارزانيون باستقلال المناطق الكوردية، الى ان وصل بهم الحد الى القيام بالثورة ضد السلطات في بغداد، وقد قام (البارزاني) من اجل تحقيق الحلم الاكبر، الا وهو اقامة دولة كوردستان، بالمشاركة في جمهورية كوردستان في مدينة مهاباد بشرق كوردستان سنة 1945، وقام بمساندة القائد ***"قاضي محمد"*** لإنجاح واستمرار جمهورية كوردستان التي استمر الى سنة 1946[1].

وفيما يلي عرض موجد لأهم الفترات التاريخية التي مرت بها القضية الكردية الممتدة من فترة الحرب الباردة إلى وقتنا هذا:

1- القضية الكردية أثناء الحرب الباردة: بتاريخ 27 جولية 1958، أعاد الدستور المؤقت الحريات الديمقراطية لجميع مكونات الشعب العراقي، وبموجبه تحولت مطالب الكرد من مطالب ثقافية إلى مطالب سياسية، ما تسبب بنزاع بين الكرد والحكومة بدعم سوفياتي[2]، من الفترة الممتدة من عام 1962إلى عام 1975، وقع الاتحاد السوفياتي معاهدة صداقة وتعاون مع الحكومة العراقية وتخلى عن الكرد[3]، وفي عام 1975 تجدد القتال بين الكرد والحكومة العراقية ومع توقيع الحكومة العراقية اتفاقية الجزائر 06 مارس 1975، والتي بموجبها أوقفت ايران دعمها للكرد مقابل تعديل الحدود مما أدى إلى انهيار الحركة الكردية المسلحة[4].

2- القضية الكردية من نهاية الحرب الباردة إلى عام 2003: بتاريخ: 04مارس 1991، اندلعت الانتفاضة في مدينة رانا الكردية وشملت كركوك، حيث قامت الحكومة بالقمع مما اضطر آلاف الأكراد للفرار نحو الحدود التركية والايرانية، على اثرها تم استصدار قرار دولي رقم (688) يقضي بتشكيل قوة عسكرية لحماية الأكراد مشكلة من (الولايات المتحدة/ بريطانيا/ فرنسا)، وتشكلت منطقة آمنة تقع شمال خط عرض 36°[5].

---

[1]- حامد محمود عيسى على، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى 1991**، (د م ن، مكتبة المدبولي، 1992)، ص ص 165-166.

[2]- محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الاوسط**، (مصر: مكتبة مدبولي، 1992)، ص 197.

[3]- فايز عبد الله العساف، **الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)**، رسالة ماجستر، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص ص 102.

[4]- حسين محمد احمد، "المسالة الكردية في الشرق الاوسط"، **مجلة السياسة والدولية** ع23، ص 11.

[5]- عثمان الروندوزي، **استجواب صدام حسين مرجل المتناقضات**، (لندن: الدار الاندلسية، 2002)، ص 667.

وبتاريخ 19 ماي 1992 تم تنظيم انتخابات للحكم الذاتي تحت رعاية دولية أفضت إلى تشكيل مجلس وطني كردستاني أصبح لاحقا (البرلمان الكردستاني)[1].

3- القضية الكردية من عام 2003 إلى عام 2011: بالاحتلال الأمريكي للعراق ومشاركة الأكراد في الغزو للعراق، تم تكريس سيطرتهم على إقليمهم وتوسيعهم لمساحة أراضيه التي ضمت مناطق من أقاليم ديالى وكركوك ونينوى، ومنح الدستور العراقي الجديد إقليم كردستان صلاحيات استقلالية واسعة وترك تحديد مصيره للسنوات التالية، وفي العام 2005 تحولت منطقة الحكم الذاتي الكردية إلى الاسم الحالي: إقليم كردستان العراق، الذي أصبح له علم ودستور ونشيد قومي وحكومة وبرلمان خاصون به[2].

4- **القضية الكردية من عام 2011 إلى وقتنا هذا:** مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) وسيطرته على مساحات واسعة من شمال العراق وغربه صيف عام 2014 [3]، وتوجه الولايات المتحدة إلى الاعتماد على الإقليم، وخصوصا قوات "البشمركة" الكردية، في التصدي له، وما نتج عن هذا مواجهات بين الكرد والتنظيم انتهت بضم الإقليم منطقة كركوك الغنية بالنفط[4]، مما يعني امتلاك الموارد المالية اللازمة والتأثير الخارجي سوف يلقى صدى أكبر[5].

---

[1]- عبد الحسين شعبان، "رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم"، **جريدة الحوار المتمدن**، ع 1355، (22 أكتوبر 2005)، أنظر على الرابط التالي: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48517**، (2018/01/14).

[2]- حمد محيي الهيمص، "دولة تحت التشكيل: كردستان العراق نموذجا"، **مجلة كلية التربية/واسط**، ع 14، (سبتمبر 2013)، ص 15.

[3]- "القضية الكردية . . إشكالية بناء الدولة"، أنظر على الرابط التالي: **https://books.google.dz/books?id=4xTD_DgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false**، (2018/01/15).

[4]- تبنى الأكراد سياسات اقتصادية مستقلة، ويمكن الاستدلال على ذلك بتمتع اقليم كردستان العراق باستقلال فيما يخص مجال النفط والطاقة، وهو ما يتجلى في توقيع حكومة اقليم كردستان عدة اتفاقيات مع شركات مثل (***mobil***)، (***chevron***)، لاستكشاف احتياطات النفط والغاز بالإقليم استنادا إلى نصوص الدستور العراقي الصادر في 2005، أنظر: ريهام مقبل، "عوائق الانفصال: اشكالية تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط، **مجلة حالة الاقليم**، (العدد14)، (القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية)، (فيفري 2015)، ص 18.

[5]- "استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، **سلسلة: تقدير موقف**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، (سبتمبر 2017)، ص 02.

أجرى إقليم كردستان استفتاء الانفصال عن العراق يوم 25 سبتمبر 2017، شمل محافظات الإقليم الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)، بالإضافة إلى كركوك المتنازع عليها مع بغداد، ووافق المصوتون حسب النتائج الرسمية- على الانفصال بنسبة فاقت 92%، لكن الحكومة الاتحادية في بغداد رفضت الاعتراف بالاستفتاء واتخذت عدة إجراءات لإبطاله[1].

ثانيا: العوامل المساعدة على انفصال اقليم كردستان عن العراق

يتمتع إقليم كردستان العراق بحكم ذاتي كامل منذ عام 1992 ، وقد أعطاه الدستور العراقي الذي جرى اقراره في ظل الاحتلال الأميركي للعراق عام 2005 ، صلاحيات واسعة بما فيها تشكيل حكومة خاصة به، وإنشاء أجهزتها الأمنية والعسكرية، وإقامة قنصليات، واستقبال مسؤولين أجانب، واجراء تعاملات خارجية من دون العودة إلى الحكومة المركزية في بغداد، وللإقليم أيضا علمه ونشيده الوطني، وقد سمحت الشركات الاقتصادية والأمنية مع تركيا والولايات المتحدة خصوصا بالاستثمار في اطار "سيادة محدودة" للإقليم[2].

يعتبر الاستقلال الكردي قديم، إلا أن مظاهر السيادة المحدودة ساهمت في تغذية التطلعات الانفصالية للإقليم عن حكومة بغداد، وكانت هذه التطلعات تنخفض وترتفع بحسب موازين القوى مع الحكومة المركزية، وكذلك وفق الظروف الدولية والإقليمية السائدة، لكن بعض العوامل كصعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسيطرته على مساحات واسعة من شمال العراق وغربه صيف عام 2014 ، وتوجه الولايات المتحدة إلى الاعتماد على الإقليم، وخصوصا قوات "البشمركة" الكردية، في التصدي له، وكذلك في مواجهة النفوذ الإيراني في العراق، مثلت فرصة سانحة لرئيس إقليم كردستان للإعلان عن نيته اجراء استفتاء للاستقلال، لكنه لم يضع تاريخا محددا له إلا في جويلية 2017[3].

---

[1]- "استفتاء إقليم كردستان. . تفاصيل وتطورات"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/10/1/، (2018/02/16).

[2]- "استفتاء إقليم كردستان: بين الاصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، **مرجع سابق**، ص 01.

[3]- علي العيساوي، "العراق بعد داعش من وجهة نظر أمريكية، حروب طاحنة ومستقبل مجهول"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017، أنظر على الرابط التالي: **http://www.iicss.iq/?id=40&sid=179**، (2018/02/16).

ومع بلوغ الحرب ضد تنظيم الدولة نهايتها، أخذت قيادة الإقليم، ممثلة بالرئيس *"البارزاني"*، تنظر إلى الاستفتاء بوصفه مخرجا لها من أزمات وملفات شائكة كثيرة، تتصدرها مسألة "المناطق المتنازع عليها" بين أربيل وبغداد، وخاصة ما يتعلق بمحافظة كركوك، أو المناطق التي دخلتها قوات البشمركة إبان معركة الموصل الأخيرة، كما أن الإقليم الذي وضع يده على أسلحة ثلاث فرق عسكرية في الجيش العراقي فرت أمام تنظيم الدولة الإسلامية في جويلية 2014 [1].

لا يرغب في إعادتها إلى الحكومة العراقية ويعدها تعويضا عن "الأعباء المادية والعسكرية" التي تحملها الإقليم في هزيمة تنظيم الدولة في محافظة نينوى، فضلا عن ذلك، يمثل الاستفتاء مخرجا للرئيس البرازاني في مواجهة جملة تحديات سياسية واقتصادية حرجة، وكذلك لشرعية وجوده في السلطة بعد انتهاء فترة ولايته والتمديد له، وهو عامل شخصي ذاتي لا يجوز التقليل من أهميته في توقيت هذه القرارات المصيرية؛ الأمر الذي دفعه إلى تعطيل البرلمان عام 2015، واحتقان علاقته، بسبب ذلك، مع القوى والتيارات السياسية الكردية الأخرى، وعلى رأسها الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير [2].

وتبرز الانتخابات البرلمانية العراقية المزمع اجراؤها في ربيع 2018، بوصفها دافعا مهما آخر لقيادة الإقليم لرفض تأجيل الاستفتاء؛ إذ ترى أربيل أن الانتخابات العامة المقبلة سوف تفضي إلى تغيرات جوهرية في المشهد السياسي العراقي، تسمح للحشد الشعبي المدعوم ايرانيا بتعزيز مواقعه في السلطة بعد تنامي شعبيته بين العرقيين الشيعة، مقابل تراجع مكانة الاحزاب والقوى التقليدية الأخرى [3]، وما يعمق مخاوف أربيل أن قادة الحشد لا يخفون استياءهم مما يعدونه استغلالا كرديا لأوضاع العراق وصراعاته الداخليّة منذ عام 2003 لتحصيل مكاسب إضافية لا يتضمنها الدستور، وتوظيفها للمضي قدما في خيار الانفصال، وقد أعلن قادة الحشد غير مرة عن رغبتهم في إعادة سلطة "الحكومة المركزية" إلى مختلف أرجاء العراق، بما فيها إقليم كردستان العراق [4].

---

[1]- كريستيان كالري، "الدولة الجديدة في العالم – الكرد على حافة تحقيق دولتهم الخاصة, وإن فعلوا ذلك ستتغير وجهة الشرق الاوسط"، تر: مسلم عبد طالاس، **مجلة السياسة الخارجية**، (21 جانفي 2015)، أنظر الرابط: **http://www.medaratkurd.com**، (2018/02/03).

[2]- "استفتاء إقليم كردستان: بين الاصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، **مرجع سابق**، ص 02.

[3]- **المكان نفسه**.

[4]- كالري، **المرجع نفسه**.

ثالثا: استفتاء اقليم (كردستان-العراق):

شكل الاستفتاء الأخير التي جرى في اقليم كردستان العراق نقطة مفصلية في مسار انفصال الاقليم، الذي على أساسه تغيرت كل المعطيات والمواقف.

1- خلفية الاستفتاء:

بدأت القضية بعد ايقاف الحكومة المركزية في بغداد تمويل الإقليم في شهر جانفي من عام 2017، عندما قامت حكومة إقليم كردستان بمحاولة تصدير النفط خلال خط الأنابيب الشمالي عبر تركيا في شهر ماي[1]، لكن الحكومة العراقية ضغطت على الحكومات الدولية لمنع تصدير وبيع هذا النفط، ولكن بعد قيام عناصر مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالاستيلاء على الكثير من المناطق الغربية والشمالية من العراق في شهر أوت سنة 2014، تركت القوات المسلحة العراقية تلك المناطق التي كانت موجودة بها اصلا وتخلت عن مراكزها، وتدخلت بعدها قوات بشمركة الكردية بالسيطرة على مدينة كركوك[2]، وبعض المناطق الشمالية التي حولها والتي أرادت حكومة إقليم كردستان العراق ضمها للإقليم والتي كانت خارج حدود إقليمهم رسميا وقد وجه الكثيرون اللوم الأكبر الى حكومة *"نوري المالكي"* نتيجة فشل القوات الأمنية، وأيضا عدم رضا السنة العرب عن الحكومة المركزية في بغداد، حتى أتت النداءات الداخلية والخارجية لإيجاد رئيس ووزراء جديد[3].

في اليوم الأول من شهر جويلية، أعلن رئيس إقليم كردستان العراق *"مسعود برزاني"* عن نيته إقامة استفتاء لاستقلال الإقليم في وقت ما لسنة 2014[4].

[1] "Practically Speaking, Iraq Has Broken Apart", See the link below:
https://www.thedailybeast.com/practically-speaking-iraq-has-broken-apart, (18/02/2018).

[2] – "Iraqi Kurdistan profile – timeline,look site", See the link below:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-15467672,(18/02/2018).

[3] Iraq crisis: Incumbent PM Maliki left out as country moves on, See the link below:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28765649, (18/02/2018).

[4] Iraq Kurdistan independence referendum planned", See the link below:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28103124, (16/02/2018).

في شهر سبتمبر سنة 2014، بعد عزل "نوري المالكي" وجعل "حيدر العبادي" رئيسا لوزراء العراق بدلا عنه وافق القادة الكرد على تأجيل الاستفتاء إلى وقت آخر ليركزوا على قتال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[1].

في اليوم الثالث من شهر فيفري سنة 2016، أعلنت شبكة الإعلام الكردية (روداو) بأن رئيس إقليم كردستان العراق" مسعود برزاني" أخبر مشرعي حكومة كردستان العراق إقليم كردستان العراق بأن استفتاء الاستقلال سينظم قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية 2016 في بداية شهر نوفمبر، و في اليوم الـ 23 لشهر مارس، أعلن "بارزاني" ، خلال مقابلة، بأن الاستفتاء سيعقد قبل شهر أكتوبر لسنة 2016[2]، في وقت ما بعد ذلك، أكد رئيس وزراء إقليم كردستان ***"نيجيرفان بارزاني"*** بأن الاستفتاء لن يعقد إلا بعد تحرير مدينة الموصل، في شهر أوت لسنة 2016، قال رئيس وزراء العراق" حيدر العبادي" بأن تقرير المصير هو حق بلا منازع[3].

تناولت الأخبار خلال شهر ديسمبر سنة 2016، بأن رئيس وزراء كردستان العراق" نيجيرفان بارزاني" اقترح استعجال عقد استفتاء الاستقلال من خلال التواصل مع حكومة بغداد بعد انتهاء العمليات العسكرية لعملية تحرير الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[4].

في شهر أفريل لسنة 2017، خلال تطورات عملية تحرير الموصل، صرح الحزبان الرئيسيان في إقليم كردستان (***الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني***) عن هدفهما إقامة وعقد استفتاء الاستقلال خلال سنة 2017، وفي اليوم الـ 7 من شهر جويلية لسنة 2017، أعلن رئيس كردستان العراق إقليم كردستان "مسعود برزاني" المنتهية ولايته القانونية منذ عام 2015 بأن استفتاء الاستقلال سيعقد يوم 25 من شهر سبتمبر سنة 2017، وصرح مساعد برازاني "هيمين هاورامي" بأن الاستفتاء سينظم أيضا في مدينة كركوك، ومخمور، وسنجار وخانقين،

[1]- "Barzani: Kurdistan will hold referendum before October", See the link below:
http://www.kurdistan24.net/en/news/05609d37-3569, (17/02/2018).

[2]- "Kurds agree to postpone independence referendum", See the link below:
https://www.thestar.com/news/world/2014/09/05/kurds_agree_to_postpone_independence_referendum.html, **(**17/02/2018).

[3]- "PM Barzani: Mosul could be liberated within three months", See the link below:
http://www.kurdistan24.net, **(**16/02/2018).

[4]- "Iraqi Kurdistan renews call for post-IS independence", See the link below:
https://www.alaraby.co.uk/english/news/, **(**16/02/2018).

وكل المناطق تلك التي ذكرت هي مناطق متنازع عليها لكن الحكومة المركزية مسيطرة عليها بكل الأحوال، بينما صرح المسؤول الكبير "هوشيار زيباري" بأن التصويت "**بنعم**" للاستقلال في الاستفتاء لا يعني أنه إعلان رسمي مباشر للاستقلال، لكنه سيجعل كلام الشعب الكردي قويا حول تقرير مصيرهم أمام الحكومة المركزية[1].

2-الجدول رقم (01): يمثل احصائيات لنتائج استفتاء اقليم كردستان العراق 2017

الخيار	الأصوات	النتائج
عدد الناخبين	4.255.581	100%
عدد المشاركين	3.305.925	72.16%
عدد الأصوات الصحيحة	3.085.935	94.76%
عدد الأصوات الباطلة والأصوات البيضاء	40.011	1.21%
الأصوات المستبعدة	170.611	5.16%
النتيجة النهائية للاستفتاء	تصويت بـ: (نعم): 2.861.471	92.73%
	تصويت بـ: (لا): 224.464	7.27%

المصدر: **https://www.alsumaria.tv/infograph/196**

وتجدر الاشارة أنه وفي يوم 7 جويلية 2017، عقد الرئيس "مسعود بارزاني" اجتماعا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني،والاتحاد الوطني الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والحركة الإسلامية الكردستانية، والحزب الشيوعي الكردستاني، وحزب كادحي كردستان، وحزب العاملين والكادحين في كردستان، وحزب الإصلاح التقدمي في كردستان، وقائمة أربيل التركمانية، والجبهة التركمانية العراقية، وحزب التنمية التركماني،

[1] "Iraqi Kurds plan independence referendum on Sept. 25, See the link below:

https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-kurds/iraqi-kurds-plan-independence-referendum-on-sept-25-idUSKBN18Y284, (16/02/2018).

وقائمة الأمن في برلمان كردستان، والحركة الديمقراطية الآشورية، والمجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري، حيث أكد خلاله عن موعد عقد استفتاء الاستقلال في يوم 25 أيلول/سبتمبر 2017[1].

3- الدوافع الكردية لإجراء الاستفتاء:

استغلال الأوضاع المحيطة بالمنطقة، فهي تعاني من حرب مستمرة مع داعش، لذا فإن الوقت الحالي يعد من أفضل الأوقات لإعلان الانفصال والخوض فيه بقوة بعد اجراء الاستفتاء، كذلك صرف النظر ولو مؤقتا عن الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الاقليم نتيجة توتر العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد، ولذلك ساءت الأوضاع المعيشية بشكل كبير جدا، مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين مع ازدياد معدلات البطالة، وعليه فقد يسبب المشاكل الاقتصادية داخل الاقليم[2].

الطموح الشخصي لـ:" *مسعود برازاني*"، وهذا من خلال سعيه المحموم لإجراء الاستفتاء في وقته المحدد بغض النظر عن الدعوات التي دعت إلى التريث مؤقتا عن اجراء الاستفتاء، في ظل الأوضاع المحيطة بالمنطقة وظروف الحرب مع داعش[3].

اندفاع أغلبية الشعب الكردي إلى صناديق الاقتراع يفسر بحالة واحدة وهي أن تلك الفئة التي لم تعايش وتعاني ما سببته الحكومات المتعاقبة في بغداد للشعب الكردي أعطى لها دافعا قويا لتحقيق حلم الدولة الكردية، وهذا يرجع إلى احساس الأكراد بأحقيتهم في تكوين دولة كردية خاصة بهم[4].

---

[1]- " بيان صادر عن اجتماع رئيس إقليم كوردستان مع الأحزاب الكردستانية المشاركة في برلمان وحكومة إقليم كوردستان"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.presidency.krd/arabic**، (2017/02/14).

=/articledisplay.aspx?id=ZJSZfVi6ZGo، (2017/02/15).

[2]- محمد كريم جبار الخاقاني، إمكانية تسوية الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، **مجلة اتجاهات سياسية**، ع2، (جانفي 2018)، ص83.

[3]- **المكان نفسه**.

[4]- علي حسين حميد، "أكراد العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير - تحليل عوامل الارتباط الاقليمي"، **مجلة أبحاث استراتيجية**، مركز بالدي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ع16، (2017)، ص207.

المبحث الثاني: إقليم كتالونيا: دراسة عامة

يعد اقليم كتالونيا أحد أقاليم اسبانيا، حيث تعتبر اسبانيا دولة لا مركزية، فهي مقسمة الى 17اقليم متمتعة بالحكم الذاتي، بالإضافة إلي اثنين من المدن يتمتعان ايضا بالحكم الذاتي ، وهذا التقسيم الاداري لإسبانيا انشئ وفقا لقانون 1833، والمادة الثانية من الدستور تعترف بحقوق المناطق والقوميات في الحكم الذاتي، هذه الحكومات الاقليمية مسئولة عن ادارة شؤونها الداخلية ، وفيما يلي دراسة عامة حول هذا الاقليم من حيث المواقع والسكان والاقتصاد، مرورا بكرونولوجيا القضية الكتالونية في سعيها للانفصال عن اسبانيا والمسببات الكامنة وراء ذلك.

المطلب الأول: دراسة جيوسياسية لإقليم كتالونيا

اقليم كتالونيا احد اهم الاقاليم في اسبانيا نظرا لما يمثله من ثقل اقتصادي وسياسي في هذه الدولة ، ومن خلال هذا المطلب نسعى إلى ابراز موقع كتالونيا في الجغرافيا والتركيبة السكانية لهذا الاقليم، مع ابراز أهم ما يحتويه هذا الاقليم من موارد طبيعية وأهميته الاقتصادية بالنسبة لإسبانيا .

أولاً: موقع اقليم كتالونيا:

يقع إقليم كتالونيا في أقصى شمال شرقي إسبانيا وتفصله جبال البرانس عن منطقة جنوبي فرنسا التي يرتبط بها الإقليم بعلاقات وثيقة[1]، تضم مقاطعات (***برشلونة- Barcelona***)، (***جيرونة- Girona***)، (***تاراغونة- Tarragona***)، (***ليريدا- Lireida***)، وتعني المنطقة التي تشمل أرضا مثلثة الشكل، يحدها من الشمال جبال البيرينيه الشرقية، ومن الشرق البحر المتوسط حيث يبلغ طول شواطئها حوالي 400 كلم، وهي بالإجمال بلاد جبلية، تؤلف السهول فيها ما يقارب ربع السطح العام، يتراوح ارتفاع سلسلتها الجبلية الشاطئية الصغيرة ما بين 300 و 400 متر، وسلسلتها الوسطى،

[1]- كل ما تريد أن تعرفه عن اقتصاد كتالونيا "كنز إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/4/، (2018/02/14).

تتراوح ذروتها ما بين ارتفاع 1200 و 1700 متر، وأخيرا في الشمال الكتلة البيرينية التي يقارب ارتفاعها 3000 متر[1]، تبلغ مساحة كتالونيا 32.106 كم² (سادس أكبر منطقة من حيث المساحة في إسبانيا)[2]، وعاصمة إقليم كتالونيا هي مدينة برشلونة المصنفة كواحدة من أعظم مدن العالم، وتجذب هذه المدينة ضعف عدد السياح الذين تجذبهم العاصمة الإسبانية مدريد[3].

ثانياً: التركيبة السكانية:

كان شعب اقليم كتالونيا في القرن التاسع عشر، نحو المليونين ونصف المليون نسمة، أي ما يعادل عشر شعب اسبانيا تقريبا، وهو يمتاز بنشاطه، يشعر بنشاطه وبخصوصية موقعه واختلاف ثقافته عن باقي القوميات في اسبانيا[4]، تاريخيا، كان جميع سكان كتالونيا تقريبا مسيحيين، وعلى وجه التحديد الكاثوليكية، ولكن منذ 1980 كان هناك اتجاه تراجع المسيحية والنمو الموازي لمواقف(الإلحاد واللاأدرية) وغيرها من الأديان، وفقا لأحدث دراسة برعاية حكومة كتالونيا، 56.5% من الكتالونيين لا يزالون يعرفون كمسيحيين، منهم 52.4% كاثوليك، 2.5% بروتستانت وإنجيليون، 1.2%مسيحيون أرثوذكس و 0.4% شهود يهوه، في الوقت نفسه، 18.2% من السكان يعتبرون الملحدين، و12% كعلماء، و 7.3% كمسلمين، و 1.3% بوذيين، و 2.3% آخرين من الديانات الأخرى[5].

---

(1)- حنان بن عبد الرزاق، **تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936**، اطروحة دكتوراه: (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017)، ص 156.

(2)- "ما تريد معرفته عن إقليم كتالونيا المطالب بالاستقلال عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي: **https://arabic.sputniknews.com/mosaic/201710011026498203-**، (2018/01/16).

(3)- "ما الذي ستخسره إسبانيا لو استقل عنها إقليم كتالونيا ؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.sasapost.com/what-spain-lose-catalonia-independence/**، (2018/01/16).

(4)- نور الدين حاطوم، **تاريخ الحركات القومية – يقظة القوميات الأوروبية الوحدات الأوروبية**، (لبنان: دار الفكر الحديث، ط3، 1969)، ص 429.

(5)- Baròmetre sobre la religiositat i sobre la gestió de la seva diversitat Resultats globals 2014.p31 , See the link below: **http://governacio.gencat.cat/web/.content/afers_religiosos/documents/Mapa_2014/Barometre2014_resultats.pdf**, (17/01/2018).

ووفقا للتعداد اللغوي الذي أجرته حكومة كتالونيا في عام 2013، فإن اللغة الإسبانية هي اللغة الأكثر انتشارا في كتالونيا (46.53% يدعون الإسبانية بأنها "لغتهم الخاصة")، تليها الكتالونية (37.26% يدعون الكتالونية "لغتهم الخاصة")، في الاستخدام اليومي، يدعي 11.95% من السكان استخدام اللغتين على قدم المساواة، في حين أن 45.92% يستخدمون اللغة الإسبانية بشكل رئيسي و 35.54% يستخدمون الكتالونية بشكل رئيسي، هناك فرق كبير بين منطقة برشلونة وضواحيها (وإلى حد أقل، منطقة تاراجونا)، حيث يتحدث الإسبانية أكثر من الكتالونية، وأكثر كتالونيا الريفية، حيث الكتالونية تسود بوضوح على الإسبانية[1].

يصل عدد سكان كتالونيا إلى نحو 7.5 ملايين نسمة، وفق تقديرات رسمية صادرة عام 2017، ويشكل ذلك نحو 16% من إجمالي عدد سكان إسبانيا، والبالغ تعدادهم نحو 46 مليون نسمة، وبحسب خبراء، فإن اقتصاد كتالونيا، يعد من أقوى الاقتصادات في أوروبا، حيث يعادل اقتصاد الدنمارك، وفنلندا[2].

ثالثاً: الموارد الاقتصادية:

على الرغم من أن الأرض الكتالونية لا تحتوي على مناجم حديد أو فحم في فترة القرن التاسع عشر، إلا أن شعبها ربط الأرض بالاستنبات، حينما استثمرها في الصناعة النسيجية، حيث مثل انتاج المنتوجات القطنية في اقليم كتالونيا نحو 96% من الناتج الاجمالي في اسبانيا عكست تميز الاقليم من الناحية الاقتصادية بشكل واضح[3].

يجري في إقليم كتالونيا سبعة أنهار مياه عذبة مما يجعله قادرا على إنتاج حاجته من الكهرباء اللازمة للصناعة، كما تساعد تلك الأنهار في زراعة المحاصيل المختلفة من الذرة والقمح، وتساعد أيضا على الرعي ، كما أن كتالونيا وحدها تنتج ثلث الإنتاج الصناعي الإسباني، وربع صادراته، ونصف نتاجه من الأجهزة الإلكترونية والسيارات، كما أن

---

(1) Cultura · Llengua, See the link below:

http://www.idescat.cat/economia/?TC=444&V0=15&V1=2, (04/02/2018).

(2) "Population of Spain in 2017, by autonomous community", See the link below:

https://www.statista.com/statistics/445549/, (04/02/2018).

(3) -حاطوم، **مرجع سابق**، ص 429.

برشلونة تجذب كثيرا من السياح الآتين لإسبانيا، وتحوي ميناء من أكبر الموانئ التجارية في البحر الأبيض المتوسط، وبها أربعة مطارات دولية[1].

وتعد كتالونيا من الناحية الاقتصادية من أهم مقاطعات إسبانيا البالغة 17 مقاطعة، حيث يعادل حجم اقتصادها، حجم الاقتصاد البرتغالي، ويمثل نسبة 17% من إجمالي الاقتصاد الإسباني المقدر بنحو 1.232 تريليون دولار، وتساهم المقاطعة سنويا بحوالى 267 مليار دولار في الدخل الإسباني العام، حسب إحصائيات "يورو ستات" لعام 2016[2].

الصناعة: يسهم إقليم كتالونيا بنحو 20 % من إجمالي الناتج المحلي الإسباني، وتنافس مدريد العاصمة لتكون أغنى المناطق الإسبانية، وتحتل كتالونيا المرتبة الرابعة لجهة إجمالي الناتج المحلي للفرد والذي يصل إلى نحو 33.600 دولار، وتعتمد كتالونيا على القطاع الصناعي الذي يساهم برفد الخزينة العامة بإيرادات مالية كبيرة، ويعتبر قطاع التصنيع الغذائي، من أهم القطاعات الداعمة للصناعة في الإقليم، بجانب تصنيع السيارات[3].

الاستثمارات: تمكن الإقليم من جذب الاستثمارات الأجنبية، وتصل حصة كتالونيا من إجمالي الاستثمارات الإسبانية إلى ما يقارب 14%، بحسب بيانات وزارة الاقتصاد، وتتمركز في برشلونة عاصمة كتالونيا المقار الرئيسية للعديد من الشركات الكبرى كمجموعة "Mango" للمنسوجات، بالإضافة إلى شركات العطور العالمية، ومنها شركة "بوج"، مالكة العلامات التجارية "نينا ريتشي"، "باكو رابان" وغيرها، كما يوجد في الإقليم ثالث أكبر مصرف في إسبانيا، وهو مصرف "كايشا بنك"، بالإضافة إلى شركة الغاز الطبيعي "غاز ناتورال"، وعملاق الطرق السريعة "أبرتيس"[4].

---

[1]- أحمد رأفت، "قصة إقليم كتالونيا وحلم الاستقلال"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.ida2at.com/the-story-of-the-catalonia-territory-and-the-dream-of-independence/**، (2018/01/13).

[2]- موسى مهدي، "استفتاء كتالونيا . . . ما الذي ستخسره إسبانيا في حال انفصال أغنى مقاطعاتها ؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.alaraby.co.uk/economy**، (2018/01/14).

[3] **El conflicto catalán**, (Madrid – España , Real Instituto Elcano , 2017), p p 05-06.

[4]- "كاتالونيا «درة تاج» الاقتصاد الإسباني . . . هل تملك مقومات الاستقلال ؟"، **جريدة الشرق الاوسط**، العدد (14185)، 29 سبتمبر 2017.

السياحة: تعتبر كتالونيا بعاصمتها برشلونة وشواطئ كوستا برافا، أكثر مناطق إسبانيا استقطابا للسياح، وزار المنطقة أكثر من 18 مليون سائح في 2016 ما يعادل ربع الأجانب الذين دخلوا إسبانيا، ويعتبر مطار كتالونيا ثاني أكبر المطارات الإسبانية بعد مطار مدريد، وسجل في 2016 حركة ركاب (وصول ومغادرة) تخطت 44 مليون مسافر، وتجتذب كتالونيا شركات السفر منخفضة الكلفة التي تريد أن تجعلها محطة توقف لرحلات المسافات الطويلة المتجهة إلى القارة الأميركية، كما يعتبر مرفأ برشلونة، ثالث أكبر مرافئ البلاد لجهة حركة البضائع، وأحد أكبر الموانئ الأوروبية لسفن الرحلات[1].

كما يتركز في كتالونيا نحو نصف المنتجات الكيميائية في إسبانيا، وبفضل تمركز العديد من الصناعات في الإقليم، تشير الأرقام إلى أنه في العام 2016 وفي الربع الأول من 2017 تم تصدير ربع ما تنتجه إسبانيا إلى الخارج، ما يعني أن إقليم كتالونيا يصدر نحو 25% من مجموع ما تصدره إسبانيا، كما يصدر الإقليم منتجات إلى إسبانيا تقدر بنحو 40 مليون دولار سنويا[2].

كل تلك المقومات الاقتصادية تعزز من صيحات الاستقلال لدى الإقليم الكتالوني، مستعلية بقوتها الاقتصادية في مواجهة الدولة الإسبانية، حيث يرى سكان الإقليم الكتالوني أن الحكومة الإسبانية تفرض ضرائب كبيرة عليهم، وصلت إلى 10% من ناتج الإقليم المحلي، وهي نسبة تفوق الـ 20 مليار يورو سنويا[3].

المطلب الثاني: السياق التاريخي لقضية انفصال اقليم كتالونيا عن اسبانيا

لا تعد قضية انفصال اقليم كتالونيا عن اسبانيا وليدة اللحظة، بل هي تعد قضية متجذرة في التاريخ، ذ مر الاقليم بعدة مراحل في التاريخ للحصول على الاستقلال التام له وفيما يلي نبرز أهم المحطات التاريخية له التي كان لها دور في تطور قضية الانفصال.

---

[1]- "كل ما تريد أن تعرفه عن اقتصاد كتالونيا "كنز إسبانيا"، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- رأفت، **مرجع سابق**.

أولاً: كتالونيا في التاريخ القديم:

في التاريخ القديم شكلت كتالونيا جزءا من العديد من الإمبراطوريات المتعاقبة ولعل أهمها الإمبراطورية الرومانية الغربية ومن ثم مملكة القوط الغربيين (مملكة تولوز – نسبة للعاصمة حينها، مدينة تولوز الفرنسية) حتى وصول المسلمين واحتلال الإقليم عام 718م[1].

لكن على عكس باقي أجزاء شبه الجزيرة الايبرية، سرعان ما انسحب المسلمون من الإقليم الذي أصبح لاحقا جزءا من إمبراطورية الفرنجة، وباتت حدوده الجنوبية منطقة عازلة بين الفرنجة والمسلمين ليتشكل أول حاجز يفصل كتالونيا عن باقي شبه الجزيرة حينها[2].

ثانياً: الاستقلال الأول لكتالونيا

أثناء حكم الفرنجة، كانت المنطقة تقع تحت سيطرة "كونت" مدينة برشلونة الذي كان يتبع للملك الفرنجي، لكن في عام 987 رفض "الكونت" الاعتراف بسلطة ملك الفرنجة معلنا في الواقع عن استقلال كتالونيا (التي لم تكن تحمل الاسم بعد) تحت حكم الكونتات البرشلونيين، ومع أن المنطقة بقيت مستقلة منذ ذلك العام، فاسم كتالونيا لم يتم تأريخ أي ذكر له لوصف المنطقة حتى عام 1117[3].

هذا الاستقلال لم يدم كثيرا، حيث اتحدت كتالونيا مع مملكة آرغون عام 1137، ومع أنها بقيت تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي فهي لم تكن مستقلة حقا، وبعد هذا التاريخ لم يشهد الإقليم أي استقلال حقيقي للحكم[4].

---

[1]– "إسبانيا على فوهة بركان" قبيل ساعات من خطاب استقلال كتالونيا"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.al-watan.com/Latest-News/ArtMID/424/ArticleID/23386/**، (2018/02/01).

[2]- علي وديع حسن، " لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://dkhlak.com/why-catalonia-wants-independence/**، (2018/02/02).

[3]- عبادة كحيلة، **القطوف الديواني في التاريخ الاسباني**، (القاهرة :جامعة القاهرة، 1998)، ص18 .

[4]– "مفهوم الحكم الذاتي مقاربة بالفيدرالي من خلال تجربة كتالونيا"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.maghress.com/almassae/115657**، (2018/02/01).

فترة الاتحاد مع مملكة آرغون امتدت لوقت طويل نسبيا حتى عام 1714 لكن هذا الوقت الطويل لم يعني الاستقرار في الواقع، فمع أن الفترة الأولى كانت مزدهرة من حيث الانتقال من الحكم المطلق إلى نوع من الديموقراطية والحد من السلطة الملكية بوجود محكمة تمتلك الكثير من الصلاحيات[1].

الفترة اللاحقة لم تكن بنفس الحال وبدأت معايير السلطة في كتالونيا تنحاز لخارجها مما أدى إلى عدة ثورات وحروب أهلية تم إخمادها بالقوة، ومع انتهاء حرب الخلافة الإسبانية عام 1714 سقطت برشلونة وأصبحت جزءا من التاج الإسباني الموحد ضمن المملكة الإسبانية الحديثة، وبذلك انتهى الحكم الذاتي لإقليم كتالونيا[2].

ثالثا: العصر الحديث والمملكة الإسبانية

استمرت الحركات المطالبة بحكم ذاتي لكتالونيا تحت حكم التاج الإسباني، ويمكن تأريخ بدايتها منذ بداية التاج الإسباني الحديث عام 1714 عند سقوط برشلونة، لكن عبر العقود؛ لم يتمكن الكتلان من تحقيق أي تقدم في مساعيهم حتى عام 1932 حيث أعلن قادة المنطقة الانفصال وتشكيل جمهورية كتالونيا، لكن الاستقلال لم يتم بشكل كامل بل استبدل بموافقة الحكومة الإسبانية على منح الإقليم الحكم الذاتي، مما أعطى الكتلان الكثير من الاستقلالية التي سعوا لأجلها[3].

هذا الحكم الذاتي والمكاسب لم يدم لوقت طويل، فمع وصول الجنرال ***"فرانسيسكو فرانكو" Francisco Franco*** للسلطة في إسبانيا ألغي الحكم الذاتي وانعكست الأمور نحو الأسوأ بشكل كبير للكتلان، فحكومة *"فرانكو"* حاربت الكتلان بقوة مفرطة، وتحت حكم *"فرانكو"* الدكتاتوري تم التضييق على

---

[1]- Ricardo García Cárcel, "La Guerra de Sucesión no fue entre españoles y catalanes", See the link below**: http://www.elmundo.es/espana/2014/09/12/5412a65e268e3ec6088b456f.html**, (17/02/2018).

[2]- **Loc. Cit.**

[3]- **Loc. Cit.**

المؤسسات الكتالونية واللغة والثقافة والفكر القومي عموما، وضمن هذا الضغط الحكومي قتل الآلاف ونفي الكثير من الكتالونيين ولم يعد الأمر للتحسن حتى انتهاء الدكتاتورية بوفاة "فرانكو "عام 1975[1].

منذ هذا التاريخ تم تعميق الفجوة بين الاقليم و حكومة إسبانيا المركزية بمدريد، حيث بدأ الإنذار بتصويت 88% من مواطني كتالونيا على إقرار نظام خاص بالإقليم سنة 1979، وفي عام 1981، تعرضت الحكومة الإسبانية لانقلاب عسكري جعلها تعيد تطبيق الدستور بشكل لم يعد يسمح لكتالونيا بالراحة بيد هذه الحكومة[2]، ثم خطوتان هامتان في 2003 و2006 عندما صادق البرلمان المحلي على نظام أساسي جديد يقر بسيادة الإقليم، وهو ما أشعل الخلاف بين الطرفين، فبحلول عام 2006 أعطت إسبانيا الحكم الذاتي والتحكم المالي الكامل لحكومة كتالونية شبه مستقلة عن إسبانيا[3].

ومع الأزمة الاقتصادية عام 2008 تفاقم التوتر بين كتالونيا ومدريد واضطرت الحكومة الكتالونية لدفع 5مليار يورو عن إسبانيا المثقلة بالديون وقفزت بعدها البطالة في كتالونيا من 6،8% إلى 16،3 مع هجرة الكثير من جنوب إسبانيا إليها، مما أدى الى حكم تاريخي من قبل المحكمة الدستورية حدد العلاقة بين كتالونيا وإسبانيا، وعزز الحكم الذاتي الكتالوني، ووافق عليه البرلمانان الإسباني والكتالوني عام 2010 عندما حكمت المحكمة الدستورية بعدم شرعيته وبأنه مع أن الكتلان هم قومية، فكتالونيا ليست بلدا مستقلا فرغما عن إمكانية إطلاق مصطلح "أمة" على كتالونيا إلا أنه لم يعد قانونيّا[4].

---

[1]- علي، **مرجع سابق**.

[2]- Antonio Machado," La España de Franco. 1939-1975", See the link below:

http://www.juntadeandalucia.es/averroes/centros-tic/14007374/helvia/sitio/upload/SOCII_B11_T5_contenidos.pdf, (28/02/2018).

[3]- زهراء مجدي، "انفصال كتالونيا «المكلف»: اضطهاد الماضي وانتصار اليوم أمام عناد إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.sasapost.com/the-secession-of-catalonia-the-legacy-of-the-past-and-present-trends-and-an-uncertain-future/، (2018/01/03).

[4]- ناصر السهلي، "جمهورية كتالونيا": صعاب التاريخ والجغرافيا والسياسة"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/31، (2018/01/03).

فكانت أولى مبادرات تقديم مقترح لانشاء نظام مالي وضريبي خاص في كتالونيا عام 2012، قوبلت برد فعل من قبل الحكومة المركزية القاضي بالرفض من قبل رئيس ونزراء اسبانيا "***ماريانو راخوي" M.Rajoy***، وامتنع عن التفاوض حولها[1]، بعد هذه المرحلة، أقر البرلمان الكتالوني في ديسمبر 2013 "إعلان السيادة"، كما دعى إلى التجاوب مع الإرادة الشعبية والدعوة إلى اقامة استفتاء حول تقرير المصير، وكرد فعل سارعت المحكمة الدستورية بإصدار حكم قاضي ببطلانه، كونه يصطدم مع الدستور الاسباني[2].

بعدها نضم استفتاء تقرير المصير الذي عد رمزيا، يومه التاسع من نوفمبر 2014، شارك فيه 2.2 مليون مواطن، قوبل بالرفض من قبل الحكومة الاسبانية وتم احالت القضية الى المحكمة الدستورية[3].

في جانفي 2015 تم الاعلان عن إجراء انتخابات مبكرة ذات طابع استفتائي في سبتمبر من العام نفسه، وذلك من أجل التوصل لنتيجة في مسألة انفصال كتالونيا عن إسبانيا، ولكن المحكمة الدستورية قامت في جوان 2015 بإلغاء الاستفتاء الرمزي معللة ذلك بمخالفته دستور البلاد، وفي سبتمبر 2015 أقيمت الانتخابات المبكرة وفاز التيار القومي بأغلبية تمثلت في 72 مقعدا مقابل 63 مقعدا لصالح الأحزاب الرافضة لاستقلال كتالونيا، وتمكنت الأغلبية البرلمانية في نوفمبر 2015 من إصدار قرار برلماني يعلن بدء عملية تأسيس الدولة الكتالونية المستقلة[4].

بينما قبلت المحكمة الدستورية الطعن المقدم من الحكومة الإسبانية من أجل البت في دستورية القرار، وتم الوقف الاحترازي لمدة خمسة أشهر لأي إجراءات تسعى إلى تنفيذ قرار البرلمان الكتالوني، وفي 31 ديسمبر 2016، أعلن رئيس

---

(1)- "Democratic Progress Institute Catalonia :from 2012 to 2016,Mayo 2016 ", See the link, below: **www.democraticgress.org/.../DPI-Briefing.Note-Catalonia-2012-...**, (15/01/2018).

(2)"Identidad y politica en Catatuña; el auge del independentismo catalán", , See the link, below: **http://m.antropologia.cat**, (05/02/2018).

(3) **Cataluna**, (universitat autónoma de Barcelona: 2014), PP79 -99.

(4)- رأفت، **مرجع سابق**.

□

الوزراء الإسباني رفضه القاطع لإمكانية إجراء أي استفتاء بالإقليم الكتالوني وقال: من غير الممكن إجراء استفتاء على السيادة الوطنية والمساواة بين الإسبان[1].

وفي 10 جوان 2017 أعلنت الحكومة الإسبانية بشكل تأكيدي على أنها ستعرقل أي محاولة لاستقلال كتالونيا[2]، وبحلول الفاتح من أكتوبر، كان هناك استفتاء تقرير المصير الذي دعا اليه رئيس كتالونيا، ***"كارليس بيغديمونت" Carles Bigdemont***[3]، وقد اعطت كتالونيا النتائج النهائية في السادس من اكتوبر، مع فرز 100٪ من الأصوات، ثم فرز 5.343.358 اقتراع، مع 2 020 144 صوتا لـ "نعم" و 176 565 صوتا لـ "لا"، بمشاركة 43.03٪[4].

في 27 أكتوبر 2017، أعلن برلمان كتالونيا استقلال الإقليم عن إسبانيا ليصبح "دولة مستقلة تأخذ شكل جمهورية" بحضور رئيسه *"كارلس بيغديمونت"* وغياب المعارضة، وجاء في مقدمة القرار الذي أيده سبعون نائبا من أصل 150 إثر اقتراع سري، "نحن نشكل الجمهورية الكاتالونية بوصفها دولة مستقلة وسيدة، (دولة) قانون، ديمقراطية واجتماعية وأيد سبعون نائبا القرار وعارضه عشرة نواب وامتنع عضوان عن التصويت، وتشكل الأحزاب الانفصالية من اليسار المتطرف إلى يمين الوسط غالبية في البرلمان (72 من أصل 135)[5].

---

(1)- El proceso independentista catalán: ¿cómo hemos llegado hasta aquí?, ¿cuál es su dimensión europea? ¿y qué puede ocurrir?, See the link, below: **http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_es/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_es/zonas_es/cataluna-dossier-elcano-octubre-2017**, (11/02/2018).

(2)- برلمان كاتالونيا يعلن استقلال الإقليم عن إسبانيا، أنظر على الرابط التالي: **http://www.france24.com/ar/-**، (2018/02/10). □

(3)- Referéndum en Cataluña - (1 de octubre de 2017), See the link below: **http://www.elmundo.es/t/re/referendum-catalunya.html**, (10/02/2018).

(4)- REFERÈNDUM D'AUTODETERMINACIÓ DE CATALUNYA Resultats definitius, **http://estaticos.elperiodico.com/resources/pdf/4/3/1507302086634.pdf**, (11/02/2018).

(5)- Catalonia region profile, See the link below: **http://www.bbc.com/news/world-europe-20345071**, (11/02/2018).

□

الجدول رقم (03): يمثل احصائيات لنتائج استفتاء اقليم كتالونيا- اسبانيا 2017

الخيار	الأصوات	النتائج
عدد الناخبين	2.262.424	100%
عدد المشاركين	5.343.358	42.34%
عدد الأصوات الصحيحة	2.196.709	97.10%
عدد الأصوات البيضاء المستبعدة	65.715	2.9%
النتيجة النهائية للاستفتاء	تصويت بـ: (نعم): 144.020.2	91.96%
	تصويت بـ: (لا): 565.176	8.04%

المصدر: http://www.eldiario.es/politica/catalanes-encuesta-referendum_0_687681559.html

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا

في الوقت الذي تعاني الدولة الإسبانية من مشاكل اقتصادية وضعف في الموازنة العامة وارتفاع عجزها وتزايد نسبة البطالة، ناهيك عن الإجراءات التقشفية التي تقوم بها البلاد، يأتي انفصال كتالونيا مدعم بعدة عوامل مساعدة على ذلك، كخطوة ستضعف الدولة الإسبانية كثيرا، وهو ما شعرت به إسبانيا، مما جعلها تصدر قرارات رافضة لانفصال كتالونيا عن إسبانيا، وهددتها بتجميد مواردها المالية إذا لم تنصع لطلباتها، وعن الاستفتاء الأخير فقد وصفته بأنه غير قانوني.

أولا: العامل الهوياتي:

عرف معظم الكتلان عن أنفسهم كتالونيين قبل أن يكونوا إسبانيين، ويعتبر العديد منهم أنفسهم كالونيين فقط ولا يعترفون بكونهم إسبانا أصلا، ويمكن ملاحظة الأمر من كون اللغة الكتالونية هي اللغة الرسمية في الإقليم، حيث تبقى اللغة الإسبانية لغة ثانوية ولو أنها رسمية، ومع التاريخ الحافل للاضطرابات بين كتالونيا وإسبانيا وأهمها الاضطهاد الكبير من قبل حكومة "فرانكو"، فلا يزال القوميون الكتلان متخوفون من تكرار التجربة القمعية مجددا ويرون

الإسبان كقومية مضطهدة لهم[1]، بالتالي رغبة كتالونيا في الحفاظ على لغتها الأم لأنها لغة مهمة لهم على مر العصور، وتعزيزها ونشرها في كل مكان في العالم، وإدخالها في كافة المجالات، وحصولها على مكانة بين لغات العالم[2].

القومية الكتالونية متغلغلة في مختلف مناحي الحياة في الإقليم، والتيار القومي مهيمن إلى حد كبير ويركز على التميز عن الإسبان بكل شيء بداية من اللغة حتى التقاليد، فجزء كبير من المنافسة والعداوة حتى بين النادين الأهم في إسبانيا تنبع من كون أحدهما هو النادي الملكي للعاصمة الإسبانية والآخر هو نادي عاصمة الإقليم الساعي للانفصال، وهذا ما يؤدي إلى كون الرياضة واحدة من الأمور التي يتجلى فيها الشرخ بين الكتلان والإسبان إلى حد بعيد[3].

أيضا رغبة كتالونيا في التخلص من سيطرة الثقافة الإسبانية على الثقافة الكتالونية، والمطالبة بضرورة الاعتراف بالثقافة الكتالونية كثقافة مستقلة[4].

ثانيا: العامل الاقتصادي:

تمر إسبانيا بمرحلة عصيبة اقتصاديا في السنوات الأخيرة مع تراجع لاقتصادها وحاجتها للمساعدات الأوروبية كونها أحد الأعضاء ضمن الاتحاد الأوروبي، هذا الأمر يجعل فكرة الانفصال تبدو مجدية اقتصاديا من وجهة نظر الانفصاليين، فالإقليم يتضمن تجمعا كبيرا للصناعات، بحيث يشكل المحرك الأكبر للاقتصاد الإسباني، ومع كونه ينتج 20% من ناتج إسبانيا المحلي ويتضمن 16% من السكان، فهو بحال اقتصادي أفضل من بقية أجزاء البلاد في الواقع[5].

---

[1]- "لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://dkhlak.com/why-catalonia-wants-independence/**، (2018/02/15).

[2]-عبير محمد، "اسباب رغبة انفصال كتالونيا عن اسبانيا"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.almrsal.com/post/526383، (2018/02/15).

[3]- "لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، **المرجع نفسه**.

[4]- "كتالونيا الإسبانية على خطى كردستان العراق في الاستفتاء والانفصال"، أنظر على الرابط التالي:
albawabhnews.com/2735075، (2018/02/09).

[5]- "لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، **المرجع نفسه**.

تفوق الإقليم الاقتصادي جعل الانفصاليين يستغلون ناتج الإقليم لتأييد مساعيهم بالقول بأن الإقليم يعطي للحكومة المركزية من الضرائب أكثر مما يحصل عليه كمخصصات للموازنة العامة، مما خلق فكرة بكون الإقليم يجر عبئ باقي البلاد على عاتقه وبالتالي فانفصاله عن إسبانيا سيزيد من قوته المالية والاقتصادية ويضعف القوة الاقتصادية لإسبانيا، ومع أن الجزء الثاني من هذا الادعاء صحيح، فالجزء الأول هو مجرد افتراض غير مبني على حقائق والأدلة تشير إلى عكسه في الواقع[1].

لكن واقع أن الغالبية العظمى من الأشخاص لا يفهمون مبادئ الاقتصاد وارتباطه الكبير بالسياسة فهذا يعني أنه بإمكان السياسيين الكتلان إقناع مؤيديهم بجدوى الانفصال بشكل مشابه ربما لما حدث عام 2016، عندما انفصلت المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وبدأ اقتصادها بالتراجع بشكل كبير، حتى قبل إتمام الانفصال على عكس ادعاءات السياسيين الداعين للانفصال قبلها[2].

ثالثا: العامل التاريخي والسياسي:

1- تاريخيا: ويمكن تلخيصه فيما يلي:

حصل إقليم كتالونيا على الحكم الذاتي عام 1931، وقد تميزت هذه الفترة بالاضطرابات السياسية والأحداث الساخنة ليس علي مستوى إسبانيا فحسب، ولكن على الصعيد الأوروبي كله في الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية عندما قام الجنرال" ***فرانسيسكو فرانكو*** "***Francisco Franco*** بانقلابه العسكري علي السلطة الحاكمة آنذاك عام 1936 حين بدأت الحرب الأهلية الإسبانية، والتي استمرت ثلاث سنوات، وحصدت أرواح نصف مليون من المواطنين الإسبان، وانتهت بانتصار فرانكو علي كل معارضيه، وانفراده بحكم إسبانيا حكما ديكتاتوريا بمساعدة ودعم من" ***أدولف هتلر*** "***Adolf Hitler*** و" ***بينيتو موسوليني*** "***Benito Mussolini*** [3].

---

[1]- محمد سعيد مندور، "لماذا يسعى إقليم كتالونيا للانفصال عن إسبانيا ؟"، انظر على الرابط التالي: **http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/9/11/**، (2018/02/12).

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- أحمد رأفت، "قصة إقليم كتالونيا وحلم الاستقلال"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.ida2at.com/the-story-of-the-catalonia-territory-and-the-dream-of-independence/**، (2018/02/12).

قام بعدها "فرانكو" بإلغاء الحكم الذاتي في كتالونيا منذ لحظة وصوله إلى الحكم وحتى وفاته عام 1975، فقمع فرانكو كل أنواع الأنشطة العامة المرتبطة بالقومية الكتالانية، بما في ذلك نشر الكتب عن هذه المواضيع أو مناقشتها في جلسات مفتوحة، كجزء من هذا القمع، كما تم حظر استخدام اللغة الكتالانية في المؤسسات العامة الحكومية، ومنع العلم الخاص بكتالونيا، كما قتل رئيس نادي برشلونة "جوسيب سينول" *Josip Sinol* لقيامه بأنشطة سياسية معادية للفاشية، وتم تعيين "إنريكي بينيرو" *Enrique Pinheiro* الموالي لفرانكو بدلا منه، و تم إلغاء النشيد الوطني الكتالاني،و تم التعامل مع فريق برشلونة لكرة القدم بمنتهى التحيز، وتعرض ريال مدريد "الابن المدلل" لأفضل معاملة مكنته من السيطرة على أول خمسة بطولات أوروبية، في الوقت الذي كان يعاني برشلونة منافسه المباشر في إسبانيا من اختطاف لاعبه "ألفريدو ديستفانو" *Alfredo Distfano* من بين أنياب الفريق بعدما وقع علي عقود انتقاله لبرشلونة، قبل أن تتدخل السلطات الديكتاتورية الإسبانية لتحويل مساره لصالح الريال[1].

أعيد العمل بقانون الحكم الذاتي في كتالونيا عام 1979، وبعد المحاولة الفاشلة للانقلاب العسكري في فيفري عام 1981، أقرت الحكومة الإسبانية، وبموافقة الملك "**خوان كارلوس**" ***Juan Carlos*** على وجود 17 إقليما[2].

كل هذا أدى إلى أن يكون العداء بين كتالونيا وإسبانيا لفترة طويلة، ويعتبر المواطنين الكتالان أنفسهم غير إسبان، والكثير منهم يرفضون الحديث باللغة الإسبانية، ولا يتحدثون إلا الكتالانية فقط، وعند التجول في شوارع "برشلونة" أو "تراجونا" أو "بادالونا"، كثيرا ما ترى عبارة مكتوبة على علم معلق على أسوار المنازل والبنايات الكتالانية وهي "كتالونيا ليست إسبانيّة"، فأهالي كتالونيا يروا أنهم أرض محتلة من طرف إسبانيا بعد صلح "البرانس" التي وقعته إسبانيا مع فرنسا في أعقاب حربهم التي استمرت منذ عام 1635 وحتى عام 1659[3].

---

[1]-عمرو عزام، " . . الجنرال الذي أشعل الحرب بين برشلونة وريال مدريد"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.kooora.com/?n=541683، (2018/02/26).

[2]-مندور، **مرجع سابق**.

[3]- رأفت،، **مرجع سابق**.

حتى استردت المقاطعة حكمها الذاتي بعد وفاة فرانكو، منذ ذلك الحين أضحت كتالونيا هي المنطقة الاقتصادية الرائدة في إسبانيا، مع ما يقرب من 20٪ من الناتج القومي الإجمالي لهذه المنطقة، التي تشكل 6٪ فقط من مساحة اليابسة في إسبانيا و15٪ من عدد السكان[1].

2- العامل السياسي: ويمكن الإشارة له في النقاط التالية:

بدءا بالرغبة في الاعتراف بشعب كتالونيا، ككتالونيين وليس كإسبانيين، و التأكيد على الاعتراف بعلم كتالونيا كعلم دولي مستقل، و الاعتراف بالنشيد الوطني الخاص بهم، و تعريف أنفسهم ككتالونيين[2].

من المسببات الأخرى، الرغبة الاعتراف بوجود الشعب الكتالوني منذ أكثر من ألف سنة، و إعطاء الفرصة للشعب بنشر ثقافته و تراثه و إقامة أمة مستقلة بذاتها، و الرغبة في اختيار مصيرهم و الاعتراف بحقهم في اتخاذ القرارات الحاسمة بأنفسهم، كما أكدوا على ضرورة وضح حد للتبعية في البرلمان الإسباني[3].

ناهيك عن الرغبة في التخطيط الأفضل للبيئة و التعليم و الصحة، فعندما تكون الدولة صغيرة و مستقلة و تحتوي على موارد بشرية و طبيعية يكون التخطيط فيها بصورة أسهل[4]

مع الرغبة في تعديل و تحسين البنية التحتية للدولة، و العمل على تطوير منشئات الدولة مثل المطارات و الموانئ و الطرق، فكثير من الحوادث تقع يوميا بسبب الطرق المتهالكة، فالبرلمان الكتالوني يريد أن يتخلص من فساد الحكومة الإسبانية ونقص الاستثمارات بسبب العديد من الأسباب السياسية[5].

---

[1]- مندور، **مرجع سابق**.

[2]- "كتالونيا الإسبانية على خطى كردستان العراق في الاستفتاء والانفصال"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.albawabhnews.com/2735075، (2018/02/09).

[3]- "لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟ . . الأسباب والنتائج"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.akhbaralaan.net/news/world/2017/10/3/، (2018/02/11).

[4]- محمد، **مرجع سابق**.

المبحث الثالث: المواقف العالمية من انفصال الاقليمين

توالت ردود الأفعال حول قضية الانفصال بالنسبة لكل من كتالونيا وكردستان خصوصا بعد اجرائهما استفتاء للانفصال عن الدولة الام، سواء كان موقفا على مستوى حكومتي العراق واسبانيا، أو في مستواها الاقليمي والدولي، ولم يقتصر الأمر على هذا فقط بل تعداه ليشمل المنظمات الدولية والاقليمية، كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث كان لهذه الأخيرة موقف واضحا من قضيتا الانفصال، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال ابراز مختلف المواقف بشأن انفصال إقليمي كردستان وكتالونيا .

المطلب الأول: المواقف الاقليمية من انفصال الاقليمين

تجاهلت القيادة الكردية والكتالونية تقدير ردة الفعل على قرارها بإجراء استفتاء ، فجاء الرفض الداخلي عراقيا واسبانيا والخارجي اقليميا على قضيتا الانفصالية برمتها .

أولاً: موقف كلا الحكومتين (العراقية والاسبانية من قضية الانفصال) .

موقف كل من الحكومة العراقية والحكومة الاسبانية تميز بالرفض التام لمطالب الانفصال بالنسبة لهذين الاقليمين، خصوصا بعد اجراء استفتاء على مستوى كل اقليم في عام 2017 .

أ- موقف الحكومة العراقية بالنسبة لانفصال اقليم (كردستان/العراق):

استندت إجراءات الحكومة العراقية إلى الدستور العراقي في تطبيق بنوده باستخدام السياسة الناعمة، من خلال فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على الإقليم[1] .

[1]- "انفصال كردستان . . المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ !"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/، (2018/02/02) .

كما رد رئيس الوزراء العراقي *"حيدر العبادي"*، حيث قال بأن بلاده مستعدة للتدخل عسكريا إذا أسفر الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق عن حدوث أعمال عنف، وأوضح *"العبادي"* في مقابلة مع وكالة "أسوشيتد برس" في 16 سبتمبر، أنه في حال تعرض العراقيين "إلى تهديد عبر استخدام القوة خارج إطار القانون فستتدخل عسكريا"[1].

قوبلت برفضت حكومة إقليم كردستان وهنا جاء اجتماع "المجلس الوزاري للأمن الوطني" العراقي معتبرا أن تحشيد عناصر من خارج منظومة كركوك الأمنية إعلان حرب على العراقيين، وكان ذلك مؤشرا واضحا على إمكانية استخدام الحكومة الاتحادية للقوة العسكرية، وهو ما حصل فعلا مساء يوم 15 أكتوبر[2].

بعد الاشتباك مع قوات البشمركه الكردية تم التصعيد العسكري والزام قيادات الاقليم بإرجاع وتسليم مطار كركوك (قاعدة الحرية)، تسليم معسكر كيوان، تسليم حقول وآبار النفط للحكومة الاتحادية، تسليم أسرى تنظيم الدولة الإسلامية إلى الحكومة الاتحادية، تغيير محافظ كركوك، انسحاب قوات البشمركه إلى حدود الخط الأزرق التي كانوا عليها قبل 9 جوان 2014[3].

كانت المحكمة الاتحادية العليا في العراق أصدرت، قبل أسبوع من إجراء الاستفتاء يوم 25 سبتمبر، قرارا بعدم دستورية الاستفتاء، ودعت إلى الامتناع عن إجرائه[4].

---

[1]- "العبادي عن استفتاء كردستان: المفاوضات ممكنة دائما"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.alhurra.com/a/iraq-kurds-/392330.html، (2018/02/10).

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- "انفصال كردستان.. المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ!"، **مرجع سابق.**

[4]- "إقليم كردستان العراق: "نحترم قرار المحكمة الدستورية" الذي يحظر الانفصال عن العراق"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41985963، (2018/02/26).

ب- موقف الحكومة الاسبانية بالنسبة لانفصال اقليم (كتالونيا/اسبانيا):

بعد اجراء الاستفتاء عام 2017، أعلن رئيس وزراء إسبانيا *"ماريانو راخوي" Mariano Rajoy*، أن الحكومة المركزية الإسبانية قررت إقالة قادة وحكومة إقليم كتالونيا وحل برلمانها والدعوة إلى انتخابات في الإقليم في 21 ديسمبر، مع تصاعد أسوأ أزمة سياسية تشهدها إسبانيا منذ عقود[1]،

كما أقر مجلس الشيوخ الإسباني بالإجماع تفعيل المادة 155 من دستور البلاد[*] والتي تعلق الحكم الذاتي في إقليم كتالونيا وتتيح حكم مدريد المباشر للإقليم، ودعا رئيس وزراء إسبانيا" *ماريانو راخوي*" الإسبان إلى الهدوء بعد إعلان برلمان إقليم كتالونيا الانفصال، وأوضح" *راخوي*" أن حكم القانون سيعود إلى إقليم كتالونيا[2]، حيث رفض رئيس الحكومة الإسبانية ، دعوة ***"كارلس بيغديمونت"*** رئيس إقليم كتالونيا المقال للحوار، مؤكدا أنه لن يجلس إلا مع حزب "سيوداداتوس" المعارض للانفصال الذي حصل على 37 مقعدا في البرلمان[3] .

---

[1]- "الحكومة الإسبانية تقرر إقالة قادة كتالونيا وحل البرلمان بعد التصويت لصالح الانفصال"، أنظر على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/world/، (2018/02/05) .

[2]- اسبانيا تعتمد نظاما لا مركزيا واسعا إذ يمنح الدستور الذي أقر في العام 1977 الأقاليم الـ17 في البلاد والمعروفة بـ"المناطق المستقلة" سلطات واسعة في مجالات كالصحة والتعليم، لكنه ينص على ضمانات تتيح للحكومة المركزية التدخل مباشرة في شؤون إحدى هذه المناطق عند مرورها بأزمة، وفي إطار أزمة كتالونيا وهي الأخطر منذ عودة البلاد إلى النظام الديمقراطي، اعتبرت المحكمة الدستورية أن "استفتاء تقرير المصير" الذي نظم في الأول من أكتوبر مخالف للدستور، في حين يؤكد الانفصاليون أن فوزهم يمكنهم من إصدار "إعلان أحادي للاستقلال"، في هذه الحالة، يمكن أن تلجأ الحكومة إلى المادة 155 من الدستور، حيث يتيح هذا البند الذي لم يتم تفعيله من قبل "اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل (المنطقة المعنية) على احترام الالتزامات" التي يفرضها الدستور أو غيرها من القوانين "مع موافقة بالغالبية المطلقة لمجلس الشيوخ"، وعلاوة على المادة 155، لدى الحكومة الإسبانية وسائل عدة، فهي تستطيع إعلان "حالة الطوارئ" أو "حالة الوضع الاستثنائي" أو حتى "حالة حصار"، للمزيد أنظر على الرابط التالي: **http://www.france24.com/ar/20171010-**

[3]- "كتالونيا تعلن الانفصال والشيوخ الإسباني يعلق حكمها الذاتي"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/international/، (2018/02/07) .

[4]- "كتالونيا: راخوي يرفض دعوة بيغديمونت للحوار رغم فوز الانفصاليين بغالبية مقاعد البرلمان"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20171222-، (2018/02/26) .

ثانياً: الموقف الاقليمي من قضية انفصال الاقليمين

الموقف الاقليمي كان منسقا رغم خلافاتها البينية الكثيرة، ومساندا بحزم للحكومة الاتحادية في بغداد، ورافقته لهجة تهديد واستخدام للقوة، باستثناء اسرائيل والامارات[1]، أما عن اقليم كتالونيا فقد اختلف المواقف بين من أيد ومن رفض الانفصال، وهذا راجع إلى دوافع كل طرف، وعليه نبرز أهم المواقف التي جاءت في قضية انفصال الاقليمين.

1-المواقف الاقليمية الرافضة للانفصال بالنسبة الاقليم (كردستان العراق):

أ- إيران: اعتبرت الحكومة الإيرانية أن الاستفتاء أحادي الطرف وهو لا يتوافق مع الدستور العراقي وأن "موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية الواضح والمبدئي هو في دعم وحدة مناطق العراق وتماسكه"[□]، وقال المرشد الأعلى الإيراني" علي خامنئي" تعارض إيران عقد محادثات على الاستفتاء لتقسيم العراق وتعتبر كل من يؤيد الفكرة بأنه من المعارضين لاستقلال العراق[□].

ب- السعودية: صرحت وزارة الخارجية عبر وكالة الأنباء السعودية أن: "السعودية تتطلع لحكمة بارزاني وتجنب تقسيم البلاد"[4]، وعلى الرغم من الموقف الرسمي السعودي، الذي دعا لوقف الاستفتاء، إلا أن مواقف غير رسمية صدرت من شخصيات مقربة من دوائر القرار السعودي[*] تأييدا الانفصال كردستان عن العراق[5].

[□]- "انفصال كردستان.. المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ!"، **مرجع سابق.**

[□]- "Iraqi Kurdistan's 'Unilateral' referendum plan only to cause new problems: Iran" , See the link below: **https://theiranproject.com/blog/**, (25/02/2018).

[□]- **https://twitter.com/khamenei_ir/status/877229666830045184**, (25/02/2018).

[□]"Saudi Arabia says hopes Kurdistan vote will not take place", See the link below: **https://www.reuters.com/article/us-**, (25/02/2018).

[□]- أرجع عدد من التحليلات إلى أن السبب الرئيس في تغير موقف السعودية تجاه كردستان هو الرغبة بمعاقبة تركيا على موقفها الداعم لقطر في الأزمة الخليجية، وقال موقع "أكتيفيست بوست" إن هناك إشارات لتعاون سعودي كردي للرد على الموقف التركي، فيما نقل موقع "آراء نيوز" الناطق بالإنجليزية عن مسؤولين أكراد سوريين استعدادهم، بالمقابل، للتعاون مع الرياض؛ للرد على أنقرة، بعد دعمها للدوحة.

[5] – بلال الخالدي، "كيف يمكن قراءة موقف الرياض وأبو ظبي من استفتاء كردستان؟"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.noonpost.org/content/20037، (2018/02/12).

ج- **تركيا:** قال رئيس الوزراء التركي "*بن علي يلدرم*" *Ben Ali Yilderm* ، إن استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان العراق يمثل "قضية أمن وطني"، وإن بلاده "ستتخذ خطوات ضرورية بشأنه"[1]، كما دعا حزب الشعب الجمهوري التركي عبر نائب رئيسه "*أوزتورك يلمانز*" *Öztürk Yılmaz* ، الحكومة التركية إلى التعامل بصلابة مع رغبة حكومة كردستان الانفصال عن العراق، وقال "*يلمانز*" أيضا أن استفتاء انفصال كردستان عن العراق، سينزع المنطقة بشكل خطير، وقد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية، وأنه يتعارض مع القوانين الدولية، والدستور العراقي، وحتى مع قوانين الإقليم الكردي نفسه، واعتبر أن الوضع بات مسألة صراع لأجل البقاء، وأنه يتعين حماية مصالح تركيا وأمنها الوطني[2].

وبالنسبة لأنقرة، فإن مبدأ تقسيم العراق أمر مرفوض لما يمكن أن يسببه من فوضى قد تنعكس عليها، فضلا عن الانعكاسات السلبية المباشرة على الملف الكردي الداخلي، وهو ما يجعلها تعتبر الاستفتاء "مسألة أمن وطني"[3].

د-الأردن: صرح وزير الخارجية الأردني "*أيمن الصفدي*" أن استفتاء كردستان هو شأن عراقي داخلي[1].

ويضيف الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية "*محمد المومني*" نحن مع وحدة العراق ووحدة أراضيه وأمنه، وندعم العراق في ظل الانتصارات التي حققها على الارهاب، حيث أعرب عن قلق المملكة الأردنية من تداعيات الاستفتاء أحادي الجانب الخاص باستقلال إقليم كردستان العراق[1].

---

[1]- "العبادي عن استفتاء كردستان: المفاوضات ممكنة دائما"، **مرجع سابق**.

[2]- "دبابات تركية تصوب مدافعها تجاه شمال العراق. .."، أنظر الرابط التالي: **https://web.archive.org/web/**، (2017/02/03).

[3]- سعيد الحاج، "تركيا بشأن استفتاء كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/**، (2017/02/03).

[1]- Jordan FM: Kurdistan referendum Iraq's domestic affair, See the link below: **http://www.kurdistan24.net/en/news/9d9d8cab-55e4-4187-804a-fdd2efbecce2**, (19/02/2018).

[1]- "الحكومة الاردنية تحذر من تداعيات استفتاء انفصال اقليم كردستان على تماسك العراق ووحدة شعبه"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.almanar.com.lb/2705723**، (2018/02/26).

2- المواقف الاقليمية الرافضة للانفصال بالنسبة الاقليم (كتالونيا/اسبانيا):

أ- فرنسا: أعرب الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" *Emmanuel Macron* عن دعمه الكامل لرئيس الوزراء الإسباني "ماريانو راخوي"، وقال "ماكرون": "لدي جهة أتحاور معها في إسبانيا، وهي رئيس الوزراء "راخوي"، وأضاف: "هناك دولة قانون في إسبانيا، بقواعد دستورية، وهو يريد فرض سيادة القانون، وله مني الدعم الكامل"[1].

ب- ألمانيا: بحيث قالت المتحدثة اسم الحكومة "سارة شيبلين" *Sarah Shepplin* الألمانية، أن حكومة بلادها "لا تعترف بالإعلان الأحادي من قبل برلمان كتالونيا للاستقلال عن إسبانيا"، و حسب ما صرح ناطق باسم المستشارة الألمانية "انغيلا ميركل" *Angela Merkel* فإن الحكومة الألمانية لا تعترف بإعلان اقليم كتالونيا الاسباني استقلاله من جانب واحد[2].

3- المواقف الاقليمية الداعمة للانفصال بالنسبة الاقليم (كردستان العراق):

أ- إسرائيل: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي ب"نيامين تنياهو" *Benjamin Netanyahu* إن "إسرائيل تدعم الجهود المشروعة التي يبذلها الشعب الكردي[3] من أجل الحصول على دولة خاصة به[4].

---

[1]- "أمريكا ودول أوروبا يرفضون انفصال كتالونيا . . واسكتلندا: تتفهم موقف الإقليم"، أنظر على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/world/2017/10/27/us-eu-oppose-catalonia-independen، (2018/02/09).

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- المعروف أن إسرائيل هي الدولة الرئيسية الداعمة للانقسامات في المنطقة العربية، ما يعني أن تغاضي بعض الدول العربية عن انفصال كردستان قد يمثل خطرا استراتيجيا عليها في المستقبل؛ إذ إن دولة الاحتلال تسعى بشكل دائم للعب بورقة الأقليات، وتعد إقامة علاقات مميزة معها جزءا مهما في سياستها، كما أن تل أبيب ترى أن دعم الأقليات وتغذية نزعاتها الانفصالية سيؤدي في النهاية إلى إضعاف الدول العربية، والحفاظ على التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي، وهو خطر لا يمكن أن تسلم منه أي دولة عربية مهما كان موقفها من الصراعات القائمة الآن في المنطقة.

[4]- "Analysis: Deadly enemies stand united against Kurdish separatist movement", See the link below : **https://www.thetimes.co.uk/article/best-of-enemies-are-united-in-opposition-56j5wk6k8**, (15/02/2018).

ب- الإمارات: صدرت تصريحات ومواقف عن مسؤولين إماراتيين تدعم انفصال كردستان عن العراق من بينها رئيسة مركز الإمارات للسياسات، *"ابتسام الكتبي"*[1]، التي وقعت مذكرة تفاهم مع الإقليم مطلع سنة 2017 للمساعدة في تنظيم عملية الاستفتاء، وكانت *"الكتبي"* قد أكدت أنه إذا أعلن عن استقلال كردستان بشكل كامل عن بغداد، فإن أبو ظبي ستعترف بهذا الاستقلال[2].

4- المواقف الاقليمية الداعمة للانفصال بالنسبة الاقليم (كتالونيا/اسبانيا):

أ- اقليم الباسك: أظهر البرلمان الاقليمي تعاطفه ودعمه للاستفتاء وانتقد بشدة موقف الحكومة الاسبانية بشأن هذه القضية، وندد بأي تدابير اتخذت ضد التصويت أو "الديمقراطية" تماما[2]، و خرج عشرات الآلاف إلى شوارع بلباو لدعم الاستفتاء الكتالوني والسيادة و "الديمقراطية"[3]، وحضر هذا الأخير القوى السياسية الرئيسية الثلاث في الجماعة الباسكية المتمتعة بالحكم الذاتي، و"جيروا باي"، والاتحادات القومية الباسكية "إيلا و لاب"، وكبار المسؤولين العموميين مثل عمدة سان سيباستيان وبيلباو وإيا غويا وجيم أبورتو[4].

ب- اقليم نافارا: أحد اقاليم اسبانيا، حيث ندد برلمان نافار بحكم الأمر الواقع "الاستيلاء" على الحكومة الإسبانية من السلطة الكتالونية وحث على ما وصفه البرلمان بأنه نهج قمعي في حق الاقليم[5].

---

[1]- وأكدت الكتبي في تصريحات لها، أنه إذا أعلن استقلال كردستان بشكل كامل عن بغداد، فإن أبوظبي ستعترف بهذا الاستقلال، وهو ما دعا قيادات سياسية عراقية لمهاجمة أبوظبي من بينهم القيادي في التحالف الوطني الحاكم بالعراق النائب، جاسم محمد جعفر، الذي شن هجوما لاذعا على أبوظبي، واصفا إياها بـ"أنها لا تعرف حجمها"، وأنها "متهمة بالتآمر على العراق ووحدته".

[2]- "استفتاء الأكراد يقرب بين أكبر عدوين في المنطقة. . ودول عربية تتفق سرا مع إسرائيل على تأييد الانفصال"، أنظر على الرابط التالي: **https://web.archive.org/web/2017092011111p**، (2018/02/19).

[3]"El Parlamento Vasco muestra su apoyo al referéndum catalán", See the link below :

http://www.eitb.eus/es/noticias/politica/detalle/5109235/el-parlamento-vasco-muestra-su-apoyo-al-referendum-catalan/, (19/02/2018).

[4] **op.cit.**

[5]"Espaldarazo al referéndum catalán en Bilbao", See the link below :

http://www.eitb.eus/es/noticias/politica/detalle/5114560/manifestacion-gure-esku-dago-bilbao-30-septiembre-apoyo-masivo/, (19/02/2018).

[6] "El Parlamento de Navarra rechaza la 'intervención' de la autonomía catalana", See the link below : **https://translate.google.dz/?hl=ar&tab=wT#es/ar/**, (18/02/2018).

المطلب الثاني: المواقف الدولية من انفصال الإقليمين

على غرار مواقف دول الجوار من انفصال اقليم كردستان ، في ما يلي أبرز مواقف الدول والرافضة لمشروع الانفصال:

أولاً: المواقف الدولية الرافضة لانفصال اقليمي كردستان وكتالونيا

1- المواقف الدولية الرافضة لانفصال اقليم (كردستان-العراق):

أ-إسبانيا: في بيان لوزارة الخارجية أن "*إبراهيم الجعفري*" التقى نظيره الإسباني "*ألفونسو دراستيس*" *Alfonso Drastis*، على هامش اجتماعات الدورة الـ72 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك"[1]، حيث اعرب باسم وزارة الخارجية الإسبانية أن الاستفتاء غير قانوني ولا يتوافق مع دستور العراق لعام 2005، ودعت الجميع إلى التركيز حاليا على هزيمة تنظيم داعش، معتبرة "أن ذلك يصب في مصلحة كافة العراقيين"[2].

ب- الولايات المتحدة: تتمثل استراتيجية الولايات المتحدة في العراق في إعادة الاستقرار إلى الدولة ومحاربة "داعش "ودعم العراق في إعادة النازحين، وحل الإشكاليات بين إقليم كردستان والعراق، وما دامت الولايات المتحدة معنية بالشأن العراقي، فإنها ستحاول تقليل الدور الإيراني في رسم السياسة الداخلية والخارجية في العراق أو إنهائه، والتقليل من قدرته على تأزيم العلاقة بين بغداد وأربيل[3]، حيث أعربت عن عدم تأيدها لقرار حكومة إقليم كردستان العراق إجراء الاستفتاء، وفق بيان صادر عن البيت الأبيض، ولفت البيان إلى أن واشنطن أكدت مرات عدة لزعماء إقليم كردستان أن الاستفتاء يشتت الانتباه عن الجهود المبذولة لهزيمة داعش، واستقرار المناطق المحررة، ودعت حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء، والبدء في حوار جدي ومتواصل مع بغداد[4].

---

[1]- "إسبانيا ترفض استفتاء كردستان وتؤكد على وحدة العراق"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/news/2019590، (2018/02/26).

[2]- "Spain expressed concern over referendum of Iraqi Kurdistan", See the link below :
https://frontnews.eu/news/en/13517, (20/02/2018).

[3]- عبدالحكيم خسرو، "ماذا لو استقلت كردستان العراق؟"، **اتجاهات الأحداث**، ع22، (أوت 2017)، ص28.

[4]- "الولايات المتحدة تدعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء"، أنظر الرابط التالي:
https://www.alhurra.com/a/Kurdistan-referendum-/392133.html، (2018/01/30).

ج- **المملكة المتحدة:** أعربت المملكة المتحدة عن عدم دعمها قرار إجراء استفتاء الانفصال الكردي عن العراق، وقالت الخارجية البريطانية، في بيان صحافي، "لا نؤيد حكومة الإقليم في الانفصال عن العراق، لأنه سيحمل خطر زيادة عدم الاستقرار في المنطقة"[1].

د- **الصين :** أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية "لو كانغ" *Lu Kang* عن دعم دولته لسلامة أراضي العراق، كما عبر عن رفضها وتحذيرها من تداعيات انفصال إقليم كردستان العراق، لكنه طلب إجراء حوار مفتوح في مؤتمر صحفي[2].

ه- **ألمانيا:** حذرت ألمانيا أربيل من القرارات الأحادي الجانب في الاستفتاء "أحادي الجانب"[3]، حيث أعرب وزير الخارجية الألماني، "زيغمار غابرييل" *Sigmar Gabriel*، عن قلقه البالغ إزاء الانفصال و الاستقلال في إقليم كردستان العراق، والذي من المحتمل أن يزيد التوترات في المنطقة على حد تعبيره[4].

و- **فرنسا**[*]**:** أعلنت باريس رفضها، أو انفصال الإقليم، وتقسيم العراق، لأن ذلك سيؤثر سلبا في العمليات العسكرية ضد تنظيم "داعش" في الأراضي العراقية والسورية، وأوضح وزير الخارجية الفرنسي أن العراق حاليا بين مرحلتي الحرب والسلام، والأولوية هي القضاء على الإرهاب، وجدد دعم باريس للدولة العراقية الموحدة[5].

---

(1)- "أكثم سيف الدين، "الإمارات وإسرائيل فقط من يدعم انفصال كردستان عن العراق وهذه الدول الرافضة"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.alaraby.co.uk/politics**، (2018/01/30).

(2)- "China says supports Iraq's unity as Kurds vote in referendum", See the link belo: **https://www.reuters.com/article/us**, (23/01/2018).

(3)- "Iraqi and foreign reactions to Kurdish referendum plan", See the link belo: **http://www.rudaw.net/english/middleeast/turkey/09062017**, (20/02/2018).

(4)- "استفتاء كردستان- قلق في برلين وخيبة أمل في أربيل"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.dw.com/ar/**، (2018/02/26).

(5)- للمزيد حول ال تناقض في الموقف الفرنسي من قضية انفصال كردستان العراق، أنظر على الرابط التالي: **http://www.kurdistan24.net/en/news/86230b4c-9a40-4693-8320-56ff6a55bef0**، (2018/01/23).

(*)- "أبعاد الموقف الفرنسي من استفتاء كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://lebanon360.org/article-desc_142872**، (2018/02/26).

2- المواقف الدولية الرافضة لانفصال إقليم (كتالونيا-اسبانيا):

أ- الولايات المتحدة: أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية "هيذر نويرت" *Heather Nowert*، في بيان، إن "كتالونيا جزء لا يتجزأ من إسبانيا والولايات المتحدة تدعم إجراءات الحكومة الإسبانية الدستورية للحفاظ على إسبانيا قوية وموحدة"، وذلك بعد موافقة مجلس الشيوخ الإسباني على تفعيل المادة 155 من الدستور بموجب طلب الحكومة، وهي المادة التي تسمح للحكومة المركزية بتعليق الحكم الذاتي في كتالونيا[1].

ب- بريطانيا: أكدت الحكومة البريطانية رغبتها في إحلال سيادة القانون واحترام الدستور الإسباني، والحفاظ على وحدة إسبانيا[2]، واكد وزير الدولة البريطاني، المسؤول عن شؤون أوروبا وأمريكا، "آلان دنكان" *Alan Duncan* ، في بيان له، عقب لقاء سفير مدريد بلندن، "، إن "بريطانيا لن تعترف بأي محاولة انفصال تستند إلى الاستفتاء"، وأشار إلى أن "الاستفتاء لم يجري في إطار الدستور الإسباني، كما أن المحاكم في البلاد قضت بأنه لا يتوافق مع القوانين الإسبانية"، وأضاف أن "الاستفتاء غير قانوني، وكان محاولة لتقويض سيادة القانون، ولن نعترف بإعلان أي الاستقلال يستند على ذلك"[3].

ثانياً: المواقف الدولية الداعمة لانفصال اقليمي كردستان وكتالونيا

1- المواقف الدولية الداعمة لانفصال اقليم (كردستان-العراق):

أ- **اليونان:** صرح وزير الخارجية اليوناني "نيكوس كوتزياس" *Nikos Kotzias* بأن وحدة العراق يجب أن تكون مرغوبة من قبل الشعب نفسه وأن الاستفتاء الكردي حق بموجب الدستور العراقي[4].

---

[1]- "أمريكا ودول أوروبا يرفضون انفصال كتالونيا . . واسكتلندا: تتفهم موقف الإقليم"، **مرجع سابق**.

[2]- "خاطر عبادة، موقف بريطانيا وفرنسا من استقلال كتالونيا عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.masress.com/elfagr/3809055، (2018/02/26).

[3]- "بريطانيا: لن نعترف بأي انفصال ينتج عن استفتاء كتالونيا"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.rudaw.net/arabic/world/12102017، (2018/01/15).

[4]- "استفتاء إقليم كردستان وردود الفعل الدولية والعربية قبل وبعد نتائج التصويت"، أنظر على الرابط التالي:

http://newsabah.com/newspaper/137064، (2018/02/24).

ب- **إيطاليا:** قال ممثل إقليم كردستان في إيطاليا "*مزهران قادر*" إن المسؤولين الإيطاليين أعربوا عن تأييدهم للاستفتاء الكردي في الاجتماع[1].

ج- **هولندا:** صرح القنصل الهولندي العام في إقليم كردستان "*جانيت ألبيردا*" *Janet Alberda* بأن الاستفتاء سيكون أكثر قبولا إذا تم تنسيقه مع بغداد[2].

د- بولندا: ذكر نائب المارشال من جمهورية بولندا أن بولندا موافقة على انفصال كردستان، وذكر وزير الخارجية "*فيتولد وانزكزيكوفسكي*" أنه "يفهم تماما طموحات الأكراد"، لكنه حث المسؤولين الأكراد على التعاون مع الآخرين[3].

ه- السويد: عبر الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الأخضر وهما حزبان حكوميان عن دعمهما لعقد الاستفتاء، وبالمثل أعلن حزب ديمقراطيو السويد وحزب اليسار وهما حزبان معارضان، عن تأيديهما لإجراء الاستفتاء[4].

2- المواقف الدولية الداعمة لانفصال اقليم (كتالونيا اسبانيا):

لا توجد أطراف دولية تدعم علنا قضية انفصال اقليم كتالونيا إلا القلة القليلة منها، حيث نجد من بين هذه الدول:

أ- المجر: أعلن المتحدث باسم الحكومة "*نزولتان كوفاكس*" *Zoltan Kovacs* أنهم "سيحترمون إرادة الشعب"[5].

---

(1)- "Italy Supports Kurdistan Independence Referendum", See the link below: **http://www.basnews.com/index.php/en/interviews/359153**, (2018/02/17).

(2)- "استفتاء إقليم كردستان ومردود الفعل الدولية والعربية قبل وبعد نتائج التصويت"، **مرجع سابق**.

(3)- "Mira Rojkan, KRG Envoy Seeks Poland's Support for Kurdistan Independence", See the link below: **http://www.basnews.com/index.php/en/news/world/345790**, (15/02/2018).

(4)- "Broad political support for referendum on Kurdish independence", See the link below: **http://www.basnews.com/index.php/en/news/world/345790**, (17/02/2018).

(5)- "Hungary to 'respect' will of people in Catalonia vote", See the link below: **https://www.politico.eu/article/hungary-to-respect-will-of-people-in-catalonia-vote/**, (2018/02/02).

ب- اسرائيل: عبرت أوساط حكومية إسرائيلية، عن تأييدها لانفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا، تماشيا مع موقفها المماثل والداعم لانفصال إقليم كردستان العراق، وقال "*إيلي بن داهان*" *Eli Ben Dahan* نائب ونزير الجيش الإسرائيلي، في تصريحات نشرها موقع "0404" العبري، "إن الدولة الإسبانية منافقة، فهي ترفض السماح كتالونيا بإجراء استفتاء حول استقلالها"، على حد تعبيره، وأضاف "*بن داهان*"، وهو من أعضاء حزب "البيت اليهودي" اليميني والذي يشكل أحد مركبات الحكومة الإسرائيلية، "موقف إسبانيا على مر السنين كان المطالبة بإعطاء الفلسطينيين حقوقهم كاملة، لكنها غير مستعدة للسماح لمواطني كتالونيا حتى بإجراء الاستفتاء، هذا يكشف نفاقها"[1].

ثالثاً: المواقف الدولية التي أعلنت حياديتها من انفصال اقليمي كردستان وكتالونيا

1- المواقف الدولية التي أعلنت حياديتها من انفصال قليم (كردستان-العراق):

أ- روسيا: قال الرئيس الروسي "*فلاديمير بوتين*" *Vladimir Putin* أن روسيا تتفهم الحساسية المرتبطة بالمسألة الكردية وأن بلاده ترى أن تجري العملية ضمن أطر القانون الدولي[2].

ب- بلغاريا: أعلن رئيس الوزراء البلغاري "*بويكو بوريسوف*" *Boyko Borisov* أن بلغاريا استمعت إلى الرئيس بارزاني عندما زار البلاد في مايو 2017، ولكن لم يكن لديه موقف رسمي بشأن هذه المسألة[3].

ج- كندا: قال رئيس الوزراء "*جوستين ترودو*" *Justin Trudeau* أنه يشعر بالحساسية بسبب انخراط الدول في القرارات الداخلية لبلد أخر، وأنها ستحترم العملية التي أقامها الأكراد[4].

---

[1]- "بعد كردستان العراق.. تل أبيب تؤيد انفصال كتالونيا عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=36568، (2018/02/02).

[2]- "Putin to Kurdistan24: We understand sensitivity of Kurdish cause", See the link belo:
http://www.kurdistan24.net/en/news/c1afb730-007b-464e-9e6e-99c56d903334, (2018/02/26).

[3]- "Bulgaria has not Given Stance on Iraqi Kurdistan Independence Referendum", See the link belo: **http://www.novinite.com/articles/180696/**, (2018/02/24).

[4]- "Justin Trudeau stays mum on Iraq referendum, citing Quebec as a lesson", See the link below: **https://globalnews.ca/news/3767626/justin-trudeau-iraq-referendum/**, (2018/02/25).

د- بلجيكا: قال "*جان جامبون*" *Jean Gambon* نائب رئيس الوزراء البلجيكي في مقابلة مع قناة (*nrt*) "إن آر تي" بعد لقاءه لنائب رئيس الوزراء حكومة إقليم كردستان "*قباد طالباني*"، أن لجميع الدول الحق بتقرير المصير[1]، كما قال السفير البلجيكي في العراق أنه ليس لبلاده موقف رسمي بخصوص هذه القضية[2].

2- المواقف الدولية التي أعلنت حيادتها من انفصال إقليم (كتالونيا-اسبانيا):

أ- الصين: قال المتحدث باسم وزارة الخارجية "*لو كانغ*" *Lu Kang* أن جمهورية الصين الشعبية تعتقد "قضية كتالونيا تنتمي إلى الشؤون الداخلية لإسبانيا، ونحن نعتقد أن الحكومة المركزية الاسبانية يمكن أن تعامل بشكل صحيح مع القضية والحفاظ على التضامن الوطني والوحدة والاستقرار"[3].

ب- روسيا: دعا رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الشيوخ الروسي "*قسطنطين كوساشيف*" *Constantine Kosachev* الحكومة الاسبانية الى اجراء حوار مع الكتالانيين، وإلا فإن تناقضاتهم سوف تتعمق فقط، والتي يمكن أن تنتهي بتفكك الدولة، كما كان واضحا أيضا في أوكرانيا، هذا الاقتراع، مثل الاقتراع السابق في كردستان العراق، "هو صراع واضح، وواضح آخر للمبادئ الأساسية التي تتبعها الإنسانية: السلامة الإقليمية والحق في تقرير المصير"، "يجب على الدولة أن تتحدث مع مواطنيها، وأن تتوصل إلى اتفاق، كما نفعل في روسيا"[4].

---

(1)- "BELGIAN DEPUTY PM SAYS ALL NATIONS HAVE RIGHT TO SELF-DETERMINATION", See the link below: **http://www.nrttv.com/en/Details.aspx?Jimare=15016**, (2018/02/26).

(2)- "Belgian Diplomats Visit MERI to Discuss Current Challenges in Iraq", See the link below: **http://www.meri-k.org/belgian-ambassador-and-consul-visit-meri/**, (2018/02/26).

(3)- "Foreign Ministry Spokesperson Lu Kang's Regular Press Conference", See the link below: **http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/t1498012.shtml**, (29/01/2017).

(4)-"Spanish authorities should begin dialogue with Catalans - Russian senator", See the link below: **http://tass.com/politics/968316**, (2018/02/26).

البرتغال: رفض وزير الخارجية "*اوغوستو سانتوس سيلفا*" *Augusto Santos Silva* التعليق على الاستفتاء في كتالونيا ولكنه يعتقد ان الحكومة الاسبانية ستتمكن من حل القضية بالاتفاق مع الدستور والقانون الإسباني، وقال "*أوغوستو سانتوس سيلفا*" أن هذه مسألة داخلية في إسبانيا[1].

المطلب الثالث: مواقف المنظمات الدولية من انفصال الاقليمين

إثر استفتاء الذي اجري في كلا الاقليمين تباينت ردود أفعال المنظمات الدولية، حيث تعاملت مختلف المنظمات الدولية مع قضية انفصال الاقليمين بمنطق واحد

أولاً: موقف الأمم المتحدة:

1- بالنسبة لانفصال اقليم (كردستان-العراق):

اعترض أعضاء مجلس الأمن الدولي على أي محاولة استقلال لكردستان عن العراق معتبرين أن هذه الخطوة من شأنها أن تزعزع الاستقرار في الدولة العراقية، لا سيما وأن حكومة إقليم كردستان أقدمت على هذه الخطوة بشكل منفرد دون الرجوع للحكومة المركزية في بغداد، وأصدر المجلس بيانا قال فيه أن الاستفتاء مقرر في وقت لا تزال فيه العمليات الحربية مستمرة ضد تنظيم داعش، والتي تؤدي القوات الكردية فيها دورا رئيسيا، وأن إجراءه يهدد بإعاقة الجهود الرامية لضمان عودة طوعية وآمنة لأكثر من ثلاثة ملايين نازح ولاجئ، وأن أعضاء المجلس متمسكون بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه، وأن أي مشكلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان يجب حلها في إطار الدستور العراقي عبر حوار منظم وحلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي[2].

2-بالنسبة لانفصال اقليم (كتالونيا-اسبانيا):

علن أمينها العام "*أنطونيوس غوتيريش*" *Antonius Guterich* عن "أمله في أن تتمكن المؤسسات الديمقراطية في إسبانيا من إيجاد حل للأزمة بين الحكومة المركزية وسلطات إقليم كتالونيا"[3]، وقال المتحدث باسم رئيس

---

[1]- "Ministro acredita que Espanha saberá resolver questão do referendo na Catalunha", See the link below: **http://sicnoticias.sapo.pt/pais/**, (19/02/2018).

[2]- " مجلس الأمن يؤكد معارضته للاستفتاء على استقلال كردستان"، أنظر على الرابط التالي:
https://web.archive.org/web/، (2018/01/25).

[3]- نادر عبد الرؤوف، "الأمم المتحدة: لدى شعب كتالونيا الحق في تقرير مصيره ولكن!"، أنظر على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/world/902254-، (2018/02/26).

الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة: "إن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو حق أساسي. . . وأشار إلى ضرورة أن يطبق هذا الحق دون مخالفة مبدأ أراضي البلاد وعبر الاتفاق بين الأطراف" مما يشير إلى أن الأمم المتحدة تشجع استقلال كتالونيا، بينما عارضت استفتاء إقليم كردستان واستقلاله بسبب الهيمنة الأمريكية على القرار في الأمم المتحدة[1].

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي:

1- بالنسبة لانفصال اقليم (كردستان-العراق):

اتسم موقف الجماعة الاوربية تجاه القضية الكردية في العراق بالإيجابية نظرا للموقف السلبي لحكومة العراقية من المسألة الكردية، وخصوصا بعد صدور قانون الحكم الذاتي عام 1974وتطبيقه في المنطقة الكردية آنذاك[2].

بعد تحول الجماعة الاوروبية إلى مسمى الاتحاد الاوروبي جاء موقفه واضحا، فقد اوضح *"خافير سولانا" Javier Solana* سكرتير الاتحاد الاوربي، في حرص الاتحاد على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، ويعارض أية محاولات انفصالية من جانب الاكراد، ويؤيد حقوقهم الانسانية ولم يؤيد حتى الآن قيام دولة كردية في المنطقة أو في العراق[3].

في الفترة الاخيرة أعلن الاتحاد الأوربي عن تحفظه الاستفتاء، وذكر متحدث باسم خدمة العمل الخارجي الأوروبي، في بيان صحافي، أن "على حكومة الإقليم الدخول في حوار مع الحكومة المركزية في بغداد، لتسوية جميع القضايا التي لم يتم حلها ضمن الدستور العراقي، وأكد أن "المصلحة العامة للشعب العراقي ككل ستتحقق على أفضل وجه في عراق موحد تعمل فيه جميع الأطراف المختلفة معا، لتحقيق الاستقرار طويل الأجل للبلاد"[4].

---

[1]- "التداعيات السياسية في إقليم كتالونيا !"، أنظر على الرابط التالي: http://www.pal-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world/9887-، (2018/02/26).

[2]- صبا حسين مولى، "موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية"، **دراسات وبحوث الوطن العربي**،ع16، (د س ن)، ص85.

[3]- بدر حسن شافعي، "الاتحاد الأوربي وقضية الاكراد"، **مجلة السياسة الدولية**،ع135، (1999)، ص 143.

[4]- "الإمارات وإسرائيل فقط من يدعم انفصال كردستان عن العراق وهذه الدول الرافضة"، **مرجع سابق**.

2- بالنسبة لانفصال اقليم (كتالونيا-اسبانيا):

في حين قد يكون الاتحاد الأوروبي بمثابة اتحاد للدول الديمقراطية، إلا أنه أولا وقبل كل شيء، اتحاد دول ذات سيادة، وبالتالي، حذر الاتحاد من مغبة تشجيع القوى الانفصالية التي تهدد الكثير من البلدان، فضلا عن الاتحاد في حد ذاته.

ومما لاشك فيه أن الجميع قد انتبه إلى تناقضات وهدوء بروكسل النسبي تجاه هذه المسألة وخاصة الكتالونيين، الذين يساندون هذا الاتحاد، والذين أعربوا عن رغبتهم في انضمام كتالونيا إلى كتلة الاتحاد الأوروبي على اعتبارها دولة مستقلة[1]، وأكد رئيس المجلس الأوروبي أن إعلان الاستقلال الأحادي لا يغير أي شيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وقال إن "إسبانيا تظل محاورنا الوحيد، وأتمنى أن تختار الحكومة الإسبانية اللجوء إلى الحوار بدلا من القوة"، من أجل حل الأزمة[2].

واعتبر رئيس البرلمان الأوروبي أن إعلان كتالونيا للاستقلال مخالف لحكم القانون والدستور الإسباني وحالة الحكم الذاتي للإقليم، وكل ذلك جزء من الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي"، وأضاف: "لن يعترف أحد من الاتحاد الأوروبي بهذا الإعلان ويجب إعادة الشرعية كقاعدة للحوار وضمان حريات وحقوق كل مواطني كتالونيا"[3].

ثالثاً: موقف الجامعة العربية من انفصال اقليم (كردستان العراق): الجامعة العربية بدورها أعلنت عن رفضها المشروع حيث أعلن المجلس الوزاري للجامعة العربية عن رفضه الخطوة، معتبرا أن بقاء العراق الموحد والقوي الفيدرالي هو مصلحة للعراق بعربه وكرده وللأمة العربية جميعا، حيث أصدر المجلس الوزاري قرارا عربيا، وبالإجماع، لرفض الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان، لعدم قانونيته، وتعارضه مع الدستور العراقي الذي يجب احترامه والتمسك به، ودعم وحدة العراق لما تمثله من عامل رئيسي لأمن واستقرار المنطقة، وأن تهديد هذه الوحدة يمثل خطرا على أمن المنطقة وقدرة دولها وشعوبها على مواجهة الإرهاب[4].

---

[1]- ستيفن إرلانغر، ترجمة: نون بوست، "ما موقف الاتحاد الأوروبي من مطالبة كتالونيا بالحق في الديمقراطية؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20130، (2018/02/20).

[2]- "أمريكا ودول أوروبا يرفضون انفصال كتالونيا.. واسكتلندا: نتفهم موقف الإقليم"، **مرجع سابق**.

[3]- "كتالونيا: أزمة جديدة تحرج الاتحاد الأوروبي"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20171030-، (2018/02/20).

[4]- ألكسندر توميلين، "الجامعة العربية ترفض بالإجماع استفتاء كردستان"، أنظر على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/middle_east/898675-، (2018/02/15).

خاتمة الفصل

ساهمت العوامل (التاريخية والسياسية، الاقتصادية والثقافية)، في تعزيز فكرة انفصال اقليمي (كردستان- العراق)، و(كتالونيا-اسبانيا)، خاصة في ظل التغيرات الدولية السريعة التي شهدها العالم في السنوات القليلة الاخيرة، والتي عملت على زيادة الوعي لدى الجماعات الانفصالية بضرورة السعي الى تحقيق اهدافها المتمثلة في الحصول على الاستقلال، او الحكم الذاتي، فأكراد العراق استثمروا في الوضع الامني في المنطقة وجسدوا مطالبهم بالانفصال من خلال الاستفتاء الذي جرى في 27 نوفمبر 2017، كما هو الحال بالنسبة لإقليم كتالونيا في اسبانيا والذي جسد هو الاخر رغبته في الانفصال عن اسبانيا بإجراء استفتاء الانفصال في 1 اكتوبر 2017.

ورغم المطالب المتشابه للإقليمين في هدف الانفصال وحتى وان اختلفت في واقع كل اقليم الا انها قوبلت بالرفض من طرف الحكومتين (الحكومة العراقية – الحكومة الاسبانية) بشكل تام رغم ان الاغلبية الساحقة صوتت لصالح الانفصال في كلا الاقليمين، غير ان الحكومتين اعتبرت ما عده الانفصاليون انتصارا لهم ولأهدافهم، اعتبرته الحكومتين مخالفا للدستور ولقوانين الدولتين، هذا من جهة، من جهة اخرى فان ردود الافعال الاقليمية والدولية اظهرت تباين في المواقف، وذلك يعود الى الدور الذي تلعبه الدول المعنية وما يمثله كل اقليم في عملية تحقيق امن الدول بدرجة اولى.

الفصـــــــل الثالث:

إقليمي (كردستان-العراق)/ (كتالونيا - اسبانيا): بين واقع متغير ومستقبل غير واضح

تمهيد

شكل استفتاء الانفصال الذي قام به كل من اقليم كردستان العراق واقليم كتالونيا-اسبانيا، أحد أهم الأحداث في العالم عام 2017، حيث أن التقارب في تاريخ اجراء الاستفتاء بين الاقليمين طرح العديد من الأسئلة حول العلاقة بين هذين الاستفتاءين من جهة، ومن جهة أخرى ، أثار العديد من المخاوف لدى دول العالم حول طبيعة هذا الانفصال، كما فتح المجال لعودة ظاهرة الانفصال بقوة في العالم، والتي زادت من تخوفات الدول حول إمكانية انتشارها في العديد من الدول في ظل ما يشهده العالم من تحولات عميقة في جميع المجالات وفي ظل تطور مسارات العولمة، كما أن تزامن هذين الحدثين يطرح العديد من التساؤلات حول تداعيات انفصال الاقليمين على كيان الدولة الوطنية ومستقبلها في عالم متغير ومتسارع.

وعليه نحاول في هذا الفصل ابراز أهم المتغيرات التي لها علاقة بين الاقليمين وابراز نقاط التماثل والتباعد في قضية انفصال الاقليمين، حيث أنها تختلف وتتمايز في نقاط عديدة ناهيك عن ما يجمعها من نقاط تتماثل فيها، مرورا بتداعيات هذا الانفصال لكل من اقليمي كردستان و كتالونيا سوءا على كل اقليم على حدى والدول الأم وحتى على المستوى الاقليمي، مع تبيان أي مستقبل لكلا الاقليمين والاحتمالات الواردة في هذا الشأن لنخلص إلى مستقبل الظاهرة الانفصالية في العالم وعلاقتها باحتمال انفصال الاقليمين، وأي مصير للدولة الوطنية من هذا كله.

المبحث الأول: إقليمي (كردستان- العراق)/ (كتالونيا - اسبانيا): مطالب واحدة واقع مختلف

بفارق أسبوع واحد نضم استفتاء استقلال إقليم كردستان العراق واستفتاء استقلال إقليم كتالونيا في إسبانيا ليكون هناك افتراض بتحول حلم الدولة المستقلة فيهما إلى كابوس بعواقب وخيمة على شعوب هذين الإقليمين، ورغم الاختلاف الثقافي بين الإقليمين إلا أن ما يجمعهما هو الرغبة في الانفصال عن الدولة المركزية لتحقيق دولة تكرس خصوصيتهما الثقافية والأثنية، وفي ما يلي نبرز نقاط التماثل واللاتماثل ما بين هذين الإقليمي، ولماذا الاصرار على الانفصال رغم عدم الاعتراف الدولي، وما هي المتغيرات المسؤولة عن التقارب والتباعد بين الاقليمين.

المطلب الأول: المتغيرات المسؤولة عن التقارب والتباعد بين الاقليمين

في المجمل هناك عدة متغيرات مسؤولة عن تباعد وتقارب قضية الانفصال، لكل من اقليمي (كردستان- العراق)/ (كتالونيا - اسبانيا)، وفي هذا المطلب ابراز لأهم هذه المتغيرات.

أولاً: المتغير التاريخي:

في الحالة الكردستانية في العراق، يرى رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث "د. *ديلاور علاء الدين*" أن الإصرار على استفتاء الانفصال في كردستان لم يأت بين ليلة وضحاها، بل نتيجة تراكمات تاريخية منذ عقود، وحلول مؤجلة لمشاكل موجودة منزمنة وعالقة، وهو يرى أن العراق أصبح بلد الأزمات، وأحد أسباب هذه الأزمات يكمن بتأجيل العلاج ليتفاقم ويصل لمرحلة الحريق، ويوضح أن العلاقة بين بغداد وأربيل تدهورت في مراحل كثيرة وبشكل مطرد، ووصلت إلى محطات مهمة، ولم تعالج المشاكل إلى أن وصلت الأمور لنقطة اللاعودة[1].

والدولة قائمة على الأرض بالفعل في كردستان بمؤسساتها وجيشها، وبالتالي فهم يرون أنه الوقت المناسب لانتزاع الحقوق في هذه الفترة التي يتفوق فيها العامل الكردي[2].

---

[1]- "استفتاء الانفصال في كردستان وكتالونيا: مفارقات بين نقطتي انفجار متباعدتين"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.sahafi.jo/files/5441cfd3664e892d684bb8331192cb69db0fd663.html، (2018/03/04).

[2]- "بين كردستان وكتالونيا.. جدلية الاستفتاء"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/programs/al-jazeeraspecialprograms، (2018/002/27).

كذلك فان الكتالونيين يؤمنون بوحدتهم وقدرتهم على إدارة شؤونهم ضمن بوتقة دولة منفصلة ودون الحاجة لدولة أم، وهو ما تعارضه اسبانيا بشدة[1].

بحجة أن الانفصال استنادا لدستور 1978 الذي حصد أكبر عدد من الأصوات داخل كتالونيا نفسها، وكذلك استنادا إلى دستور إقليم كتالونيا عام 2006، الذي يقر بأن كتالونيا هي جهة مستقلة داخل المملكة الإسبانية، وهناك ترسانة من القوانين تنظم علاقة الحكومة المركزية بـ17 جهة تشكل الدولة الإسبانية في إطار توافقات لكتابة دستور 1978[2].

ثانياً: المتغير السياسي والأمني:

في حالة إقليم كردستان، كان الإقليم والعراق بصفة عامة يعيشان متغيرات كبيرة ما بعد الحرب على "داعش" غيرت المعطيات على الأرض، فنجاحات" البشمركة" في طرد التنظيم في عديد المناطق ومشاركته الهامة في تحرير الموصل، إلى جانب ما حققه الأكراد في سوريا من انتصارات على داعش، أحيت الحلم الكردي القديم بدولة مستقلة، يضاف إلى ذلك، الوضع الداخلي المتأزم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مما دفع *"بمسعود بارزاني"*، رئيس الإقليم، إلى محاولة تحسين شعبيته واللعب على المشاعر القومية[3].

في حالة إقليم كتالونيا، فإن الحزبين الرئيسيين في حكومة كتالونيا والذين صعدا إلى السلطة منذ 2012 بنيا خطابهما الانتخابي والسياسي على تحقيق الاستقلال للإقليم فلم يكن أمامها إلا الوفاء بوعودهما أمام الناخبين، كما أن تفاقم الأزمة الاقتصادية في إسبانيا وإثقال كاهل مواطني الإقليم بالضرائب أجج النزعة الانفصالية، حيث فرضت الحكومة الإسبانية ضريبة على كتالونيا تصل إلى 10% من الناتج المحلي الخام[4].

---

[1]- "استفتاء الانفصال في كردستان وكتالونيا: مفارقات بين نقطتي انفجار متباعدتين، المتغير السياسي والأمني"، **مرجع سابق**.

[2]- "بين كردستان وكتالونيا . . جدلية الاستفتاء"، **مرجع سابق**.

[3]- "استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية"، **مرجع سابق**.

[4]- حنان نربيس، "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، أنظر على الرابط التالي:

-http://ar.leaders.com.tn/article/2394، (2018/02/21).

ثالثاً: متغير الجغرافيا:

بالنسبة لكردستان، لا بد من قراءة اللوحة الجيوسياسية جيدا، حيث أنها محاطة بجيران أقل ما يقال عنهم أنهم غير مرحبين بالكيان الجديد، إذا تقرر إقامته عنوة ودون اتفاق مع الأطراف المعنية، لاسيما في ظل موقف دولي غير مشجع أو ضبابي على أقل تقدير، خصوصا وأن الهدف الذي يشكل شبه إجماع إقليمي ودولي هو محاربة داعش وتجفيف منابع الإرهاب، وباستثناء الموقف الفرنسي الذي دعا رئيس الوزراء "*حيدر العبادي*" لزيارة باريس في إطار وساطة أعلن عنها، على الرغم من أن الزيارة كانت مقررة قبل ذلك، كما أشار ناطق رسمي حكومي، فإن الجبال وحدها ستبقى وفية إلى النهاية لصداقة الكرد المديدة على أرضهم وفي وطنهم[1].

على العكس من كوردستان في جوار كتالونيا لا يوجد حكم ولاية الفقيه ولا سلطة مطلقة لحزب معين، كما أن جند المرجعية وفيلق القدس بعيدون تماما عن برشلونة، فضلا عن أنه لا توجد حقول نفط ولا اتفاقات سرية، ولا حتى عرف يثبت حق بريطانيا في استثمار نفط كركوك بهذه الطريقة أو تلك، لم يسقط مشروع استقلال كتالونيا بسبب غزو حشد المرجعيات الدينية المسلحة ولم يشرف على معاقبة برشلونة الجنرال قاسم سليماني[2].

ما حصل في كتالونيا على خارطة أوربا هو أقسى بكثير لما حدث لإقليم كوردستان العراق وهما باختصار ضحية لتغيير عميق في توجهات وسياسات مراكز القرار الأوربي أمريكي، ويمكن اعتبار مخاض تحرر كتالونيا حدثا مفصليا في تاريخ تطور الفكر السياسي الأوربي وتطبيقاته على أرض الواقع، سنعده محطة جديدة، بحيث تتصف مرحلة ما بعد كتالونيا أساسا بهيمنة الحكومات المركزية الصلبة على الشعوب الضعيفة، للمحافظة ليست على قوة وتماسك الدول القائمة وإنما وبنفس السوية على قوة ووحدة الرأسمال العالمي وحسن سير أعمال الشركات وتراكم أرباحها[3].

---

[1]- عبد الحسين شعبان، "كردستان ودكتاتورية الجغرافيا السياسية"، **جريدة المثقف**، ع 4057، (الأحد 14أكتوبر2017)، أنظر على الرابط التالي: **http://www.almothaqaf.com/a/b11a/921739**، (2017/03/04).

[2]- آزاد أحمد علي، كوردستان وكتالونيا أول ضحايا الرأسمال المسلح"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.mirs.co/AR/details.aspx?jimare=47**، (2018/03/01).

[3]- **المكان نفسه**.

رابعاً: متغير الاقتصاد:

المشكلة في قيام الانفصاليين بتجاهل الحقائق والمعطيات المتعلقة بالتبعيات الاقتصادية لاستقلال قسري يتم فرضه من جانب واحد في دول تعيش فيها أعراق وقوميات متعددة كإسبانيا والعراق، ومن تبعات ذلك فشل محاولات الانفصال والاستقلال والدخول في دائرة قد تصبح مفرغة وتودي إلى خسارة المكتسبات السابقة بدلا من تعزيزها، وهو الأمر الذي أظهرته تجربة كردستان العراق بعد محاولة الانفصال التي عطلت مشروع الاستقلال وأودت بالكثير من المزايا الاقتصادية التي كان يتمتع بها مثل تعطيل ضخ النفط وتوقف الملاحة الجوية الخارجية وتعطيل حركة التجارة البرية، ومما سيعنيه ذلك حرمان كردستان من إيرادات النفط التي تعد المصدر الأساسي للدخل بشكل سيفاقم مشكلة الفقر والبطالة في الإقليم الفتي[1].

وعلى عكس كردستان العراق فإن كتالونيا تعد في مقدمة المناطق الأكثر تصنيعا وتطورا في إسبانيا، وانطلاقا من مبدأ التضامن بين الأقاليم التي تشكل إسبانيا فإن قسما كبيرا من فوائض الإقليم المقدر بنحو 10 مليارات يورو سنويا يذهب إلى الحكومة المركزية في مدريد دون مقابل، وهو الأمر الذي يرفضه كثير من الكتالونيين الذين يطالبون بتوزيع اكثر عدالة للثروة[2].

فالانفصاليين الكتالونيين يذهبون إلى أبعد من القومية عندما يضعون الاقتصاد في مقدمة مبررات النزعة الانفصالية، فصحيح أن إقليم كتالونيا تمكن بفضل عرق وجهد وعقول أبنائه من تحقيق سبق أو ازدهار أعلى من مستوى مثيله في الاقاليم الإسبانية الأخرى، غير أن هذا الازهار ما كان ليحصل لولا اندماجه بالسوقين الإسباني والأوروبي، ومن هنا فإن أي انفصال قسري من جانب واجد سيقوض هذا الاندماج ويفقده جملة من أهم مقومات ازدهاره، وعليه فإن التفاوض لانتزاع المزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية خطوة فخطوة يبدو في الوقت الحاضر الطريق الأسلم للوصول إلى الهدف النهائي، وهنا تصح النصيحة بالمثل القائل: رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة[3].

---

[1]- "كردستان وكتالونيا-الانفصال وحسابات الربح والخسارة!"، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- **المكان نفسه**.

خامساً: متغير القومية:

القومية كأطروحة فلسفية والدولة الوطنية كإطار سيادي سياسيا وقانونيا وتاريخيا بدأت تأخذ مغزى إقليميا جديدا، ففي المجال الجديد تعاني بعض الدول من إشكالية كبرى، بفعل التناقض بين مبدأ العيش معا وأيديولوجية النزعات الوطنية التي ترفض الاستمرار في المواطنة، فالتصور الأيديولوجي الذي يعتمد على منطق احتكاري ودوغماطيقي يستلهم وجودية مفهوم المكسب السياسي في مجال أصغر والبعد عن الدولة بوصفها تعبيرا عن هويتها القومية[1].

اليسار المؤيد للاستفتاء ردد نفس أطروحات الأحزاب القومية الحاكمة في وجود اضطهاد للقومية الظالمة «العرب» على القومية المظلومة «الكرد» وأحيانا كانوا ملكيين أكثر من الملك، حيث كان هناك اضطهاد قومي صارخ وعنيف في العراق قبل العام 2003 ولكن بعد ذلك ووفق صفقات القوميين الأكراد مع قوى الإسلام السياسي في العراق، تحول إقليم كردستان إلى دولة قومية كاملة تقريبا تنقصها بعض المقومات الشكلية، وبالتالي انتهى الاضطهاد القومي، ومن خلال المتابعة لم يرى أي تقرير من منظمات حقوق الإنسان الدولية يشير إلى وجود حالات للاضطهاد القومي على الأكراد في العراق ما بعد 2003[2].

بل بالعكس تمت ممارسة الظلم القومي بحق القوميات والأقليات الأخرى في الإقليم وتمت إدانة ذلك من منظمات حقوق الإنسان الدولية (وبالأخص منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش) مرات عدة، ومنها سياسات «التكريد» المقيتة بحق سكان ما سمي بالمناطق المتنازع عليها، لذا يلاحظ أن استخدام نصوص ماركسية حول القوميات الظالمة والمظلومة هنا، وكأنها نصوص قرآنية معصومة من الخطأ وصالحة لكل الأزمان والأمكنة لا تتلاءم مع حالة الإقليم وموضوعة الانفصال في شكل الاستفتاء[3].

---

[1]- "كتالونيا: انتحار سياسي أم نهاية كيان الدولة؟"، أنظر على الرابط التالي:
http://arabic.euronews.com/2017/10/05/catalonia-political-suicide-or-a-fragility-of-the-state-paradigm، (2018/03/02).

[2]- ريزكار عقراوي، " اليسار والاستفتاء في إقليم كردستان.. ما العمل والمهمات؟"، **جريدة المثقف**، ع 4060، (2017/10/17)، أنظر على الرابط التالي: **http://www.almothaqaf.com/a/b11a/921823-**، (2017/03/04).

[3]- **المكان نفسه**.

من ناحية اقليم كتالونيا، فالعداء بين الإقليم والحكومة المركزية في مدريد ليس وليد اليوم، فله خلفيات قومية تاريخية بعيدة تعود إلى العام 1936 حينما دخل الإقليم في صراع ضد الجنرال "*فرانسيسكو فرانكو*" الذي أوقف العمل بنظام الحكم الذاتي للإقليم الذي حصل عليه في العام 1936، ومنذ ذلك الحين عمل أهل الإقليم على تعزيز قوميتهم الخاصة[1].

في كتالونيا و بعد خطاب ملك إسبانيا ظهر الاستياء الشديد في الاقليم من محتوي الخطاب، ويعتبر البعض أن القصر الملكي قد فقد دور الوساطة للحوار مع المؤسسات في كتالونيا، لما له من عداء للقومية الكتالونية[2]، من جهة اخرى يطرح السؤال حول تغيب العواصم الأوروبية وعدم مبادرتها بمساعدة مدريد علي تخطي تلك الأزمة التي تعد من أهم الأزمات الداخلية إلحاحا في بلد أوروبي، وصمت المؤسسات الأوربية، إن لم يكن له علاقة بقومية كتالونيا[3].

فالكتالانيون مدعومون بعمق تاريخي ووعي جمعي بهوية "أمة كتالانية" لم تعد تجد فرصتها في المملكة الإسبانية، التي انضمت إليها بالقوة، حيث تعزز القناعة الراسخة عند الكتالونيين للإصرار على إجراء الاستفتاء أنهم شعب مستقل وله ثقافة ولغة مستقلة[4].

سادساً: متغير العولمة:

تعد العولمة بثقافة عالمية يكون فيها الفرد موطنا بلا انتماء محدد فتتسع آفاقه، كي تتجاوز بكثير حدود بلده ودولته، ويمكن لهذه الآفاق أن تمتد لتشمل مختلف الانتماءات الحضارية والثقافية وذلك حسب رغباته وقدراته على الحركة في مجاله العالمي الجديد[5].

---

(1)- "هل ينجح إقليم كتالونيا الإسباني في الانفصال رغم الرفض المركزي؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/19686، (2018/03/07).

(2)- "إسبانيا: الملك فيليبي السادس يقول إن استفتاء استقلال كتالونيا "غير شرعي وغير ديمقراطي"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20171003، (2017/12/27).

(3)- "كتالونيا: انتحار سياسي أم نهاية كيان الدولة؟"، **مرجع سابق**.

(4)- "ماذا لو قال الكتالونيين "نعم" في استفتاء الانفصال عن إسبانيا؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20092، (2018/03/07).

(5)- "الحركات الانفصالية الجديدة: كتالونيا مثالا"، أنظر على الرابط التالي: http://www.csds-center.com/archives/10583، (2015/03/02).

وفي حين تسعى الدول الى إعادة تشكيل استراتيجياتها بما يمكنها من التأقلم مع واقعها المعولم تساهم سياساته سببيا في إضعاف قناعة مواطنيها بالبعد الجوهري لانتمائهم لها، فاكثر الدول تسعى الى الانخراط في تكتلات كبرى وذلك لوعي قادتها بالتراجع النسبي لقيمتها الاستراتيجيّة كعنصر منفرد[1].

وقد يصل ذلك الى حد تنازل الدولة عن جزء من صلاحياتها السيادية، كما هو الحال في الاتحاد الأوربي، ولهكذا اختيار أثره، إذ أنه يرسخ لدى المواطن أن انتماءه الوطني قد فقد جزءا من قيمته الحصرية، فتشتت وعيه الهوياتي بين مستويات متعددة من الانتماء، وهو ما يؤدي إلى إشكالية الحدود التي تفرض حسب سياقات شديدة التقلب، فهي لم تعد تلعب دورها القديم من حيث الفصل بين الانتماءات المختلفة بل إن السياسيين يتعرضون لنقد شديد كلما حاولوا الدفاع عن هذا الدور باعتباره أنه مخالف للانفتاح ومناقض لما تقتضيه العولمة، ولكن هذا النقد سرعان ما ينقلب الى ضده حين تفرض الأحداث الأمنية والتوازنات الاقتصادية الدفاع عن الحدود القديمة كحل معقول لتجاوز مشكل ما[2].

ولاشك أن وجود أي شكل من أشكال التمايز الهوياتي إنما يشجع على هذا التوجه، إذ أن الخاصية الثقافية في كتالونيا مثلا تجتمع مع الشرعية الديمقراطية بالمعنى الجديد، فالحجة المقدمة من قبل الانفصاليين في كتالونيا تعبر عن هذا النمط الجديد من القومية الذي يجمع بين الانفتاح والمحلية، ذلك أنها قومية تبرر وجودها برفض الانغلاق النسبي التي تفرضه الدولة، ودليل ذلك إصرار الانفصاليين الكتالونية على البقاء تحت لواء الاتحاد الأوربي بعد حصولهم على الاستقلال المنشود، رغم علمهم بان مدريد لن تدخر وسعا لإقصاء كتالونيا المستقلة من هذه المنظومة، وقادة الانفصاليين يعلمون ان تقديم مثل هذه الوعود، التي لا يملكون تحقيقها، فحقيقة الأمر أن شروط تنفيذها ضرورية للحصول على دعم مواطنيهم الذين لا يرغبون ،بأي حال من الأحوال، في الانكفاء على حدود كتالونيا، أي أن انفصالهم عن اسبانيا هو في نظرهم وسيلة لدعم اتصالهم بأوروبا والعالم[3].

الدولة المركزية أو الدولة الوطنية تم ضربها بصورة مباشرة بالقوة العسكرية في العراق، وأكدت التطورات الإقليمية نهايتها، وتحول هذا البلد إلى ساحة صراع بين أقليات قومية ودينية على كعكة النفط والسلطة، و تراجعت في إسبانيا لحساب البناء الأوروبي، حيث يعترف الجميع بأن القرارات الأساسية الخاصة بكل بلد أوروبي تتخذ في

---

[1]- هانك جونستون، تر: أحمد زايد، **الدول والحركات الاجتماعية**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 20158)، ص ص 34-39.

[2]- "الحركات الانفصالية الجديدة: كتالونيا مثالا"، **مرجع سابق**.

[3]- **المكان نفسه**.

بروكسل، أو ربما في برلين، وعلى أساس اقتصادي بحت، واتحاد أوروبي تسوده الأزمات والعجز عن تطوير وتوسيع حركته إلى مجالات سياسية واجتماعية وثقافية، تدفع بأقاليم ثرية لتبني الرؤية الاقتصادية وحدها بحثا عن مصالحها[1].

وفي نظرة سريعة على مستوى أوسع، على مستوى العالم تمنح السؤال مصداقية حقيقية، هل ما زال مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها صالحا أم أن العولمة تجاوزته تماما، وهل يمكن لانتخابات أو لاستفتاء شعبي أن يحدد ملامح مستقبل شعب، أم أن قرارات من هذا النوع تتخذ حاليا في "*وول ستريت*"[2].

وإذا ما كان بعض الباحثين الاستراتيجيين في الغرب قد لاحظ الدور الخطير لحركة العولمة على حساب سيادة مبدأ الدولة- الأمة (دولة وستفاليا) وتآكل دور الدولة الحديثة في وجه الحراك الشرس لرأس المال العالمي المعولم، فإن ما سيشهده الإقليمان في حال انفصالهما، من تداعيات عزل اقتصادي عالمي، سيوفر للجميع حالة مثالية لخطورة تجربتي الانفصال في زمن العولمة[3].

ويثبت الاستفتاءان الأخيران في كردستان العراق وكتالونيا في إسبانيا أن ما يجري هو ثورة الأقليات، نتيجة ضغط العولمة على نموذج الدولة الوطنية، من دون قدرتها على تقديم بديل آخر لهذا النموذج غير الانفصال[4].

---

[1]- وليد عباس، "كردستان . . . كتالونيا بين حق تقرير المصير والعولمة الاقتصادية"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.mc-doualiya.com/chronicles/decryptage-mcd/20171009-**، (20018/03/03).

[2]- عباس، **مرجع سابق**.

[3]- "كردستان وكتالونيا . . كيانات ما بعد العولمة"، أنظر على الرابط التالي: **https://ajel.sa/opinions/1960116**، (2018/02/28).

[4]- محمد طيفوري، "ثورة الأقليات قادمة"، أنظر على الرابط التالي: **https://mtapost.com**، (2018/02/28).

المطلب الثاني: نقاط تماثل قضية الانفصال بين الاقليمين

نقاط كثيرة للمقارنة بين حالة استفتاء الإقليم الاسباني، وحالة استفتاء إقليم كردستان العراق، نظرا لأن الاستفتاءين على انفصال الإقليمين، جاءا في مرحلة زمنية متقاربة رغم أن المسافة بينهما تصل إلى 3500 كيلومتر.

أولاً: الديناميكية الداخلية المولدة لحركة الانفصال

1- من حيث المكانة الاقتصادية:

كلا الإقليمين غني اقتصاديا فإقليم كتالونيا يساهم بنسبة 17 % من إجمالي الناتج الخام لإسبانيا في حين أنه لا يمثل سوى 6% من مساحة البلاد وهو من المناطق الأكثر حيوية اقتصاديا في شبه الجزيرة الإيبيرية[1]، وإقليم كردستان كذلك معروف بثرواته النفطية، خاصة في منطقة كركوك وتقدر صادرات نفط الإقليم حاليا بحوالي 600 ألف برميل يوميا أي ما يوفر 11 مليار دولار سنويا[2].

2- من حيث العامل الثقافي:

لا يخفى أيضا أن الشعب في كلا الإقليمين لديه إحساس قوي بالانتماء إلى قومية و اثنية مختلفة عن الأغلبية ولديه لغة وهوية خاصة به، كما أنه قام بمحاولات عديدة للاستقلال، فبالنسبة لإقليم كتالونيا، لم تكن كتالونيا جزءا من المملكة إلا في عام 1479، وضع فرض على السلطة المركزية في مدريد، على إثر تأسيس الجمهورية الإسبانية الثانية (1931)، منح المنطقة نظام الحكم الذاتي مع إقليمين آخرين، قبل أن تدار البلاد بقبضة من حديد مع الجنرال "فرانكو"، ثم ما لبثت دعوات الانفصال تتجدد بعد نهاية الحرب الأهلية، ويشكل أنصارها الغالبية، وهم ضد أن يقال عنهم إنهم "إسبان"[3]، إذ أن هناك الرغبة في تعزيز اللغة الكتالونية في جميع مجالات المجتمع، و استعادة المكان الذي تستحقه بين اللغات المتنوعة والغنية في أوروبا، و الاعتراف بشعب الإقليم ككتالونيين وليس إسبان، خاصة مع تزايد الإحساس بعدم

---

[1]- مهدي، مرجع سابق.

[2]- "Iraq's oil-The Kurdish opening ", **op.cit**.

[3]- طيفوري، مرجع سابق.

□

الانتماء إلى اسبانيا، فالإقليم يملك علمه الخاص الذي يمثل ثقافة سكانه وقيمهم وسكانه يريدون سماع النشيد الوطني الخاص بهم[□].

أما عن اقليم كردستان، فقد انتعشت الطموحات الكردية عام 1920 عندما وقعت معاهدة "سيفر" بين الحلفاء التي جاء في موادها النص على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان العراق تتمتع بالحكم الذاتي أولا ثم الاستقلال، فبعد أن استقرت الدولة العراقية ظهر ما يثبت أنها كانت الدولة الوحيدة من بين الدول التي يسكنها الأكراد تعترف بالوجود الكردي، ولم تمنع الأكراد من استخدام لغتهم ومن حقهم في التمسك بهويتهم القومية، ما أدى إلى اصرار الأكراد على حقهم في الانفصال[□].

3- من حيث الوضع السياسي:

يجدر التذكير بأن هذه المنطقة كانت تتمتع بحكم ذاتي في زمن الحرب الأهلية في اسبانيا في 1931 ثم، ومع هزيمة الجمهوريين، وقعت تحت دكتاتورية "*الجنرال فرانكو*" الذي مسح كل معالم هويتها المستقلة، ولم تستعد كتالونيا وضعيتها كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي إلا بعد وفاة "*فرانكو*"[□]. □

كردستان العراق أيضا تمتع بالحكم الذاتي منذ فصله عن باقي العراق منذ حرب الخليج الأولى تدعم هذا الحكم بعد سقوط نظام "*صدام حسين*"، ولكن قبل ذلك، وتاريخيا، ثار الأكراد عديد المرات على السلطة الحاكمة، سواء في العهد العثماني أو في عهد الدولة القومية الحديثة[□]. □

[□]- رشاد سعيد جيرني، "لهذه الأسباب استقلال كتالونيا ليس محل اجماع"، أنظر على الرابط التالي":

http://arabic.euronews.com/2017/10/01/why-some-catalans-want-independence-and-some-dont، (2018/03/01).

[□]- سعيد ناجي جواد، "أكراد العراق وأزمة الهوية"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54fcaf98-8fc4-41ab-ab8b-154b053a49b2، (2018/03/01).

[□]- علي، **مرجع سابق**.

[□]- الهيمص، **مرجع سابق**.

□

4- من حيث الظروف المحيطة بقضية الانفصال:

ما يجمع بين اقليمي كردستان وكتالونية، يتمثل في الظروف التي توحدت ضدهما في أكثر من وجه، ففي حين تظل تهديدات كل من إيران وتركيا بمثابة سيف معلق على كردستان العراق، في حال انفصال الإقليم عن العراق، يظل الصمت في أوروبا حيال انفصال كتالونيا، تعبيرا عن حصار صامت تهدد به بيروقراطية الاتحاد الأوربي ومزاياه الكثيرة، بمثابة سيف معلق على تجربة الاستقلال المحتملة لإقليم كتالونيا هناك[1].

ثانياً: الفعل و رد الفعل:

1- من حيث منطق الخلاف مع الحكومة المركزية:

من نقاط التشابه أيضا أن منطلق الخلاف مع الحكومة المركزية والتفكير في الانفصال هو أساسا اقتصادي، ففي حالة كتالونيا، أدى تراجع الاقتصاد الإسباني وإثقال كاهل الإقليم بالضرائب إلى اعتبار الكثير من الكتالونية أن هناك إجحافا في حقهم لأن الضريبة المفروضة عليهم هي الأعلى في البلاد (حوالي 2 مليون يورو سنويا)، رغم ذلك، فإنهم لم يروا تحسنا واضحا على مستوى نمط عيشهم أو على مستوى جودة الخدمات أو البنية التحتية[2].

أما في إقليم كردستان، فقد تمرد الأكراد منذ 2014 على الاتفاق المعمول به مع بغداد وهو تصدير نفطهم للحكومة المركزية مقابل الحصول منها على 17 % من الميزانية ليقرروا بيع نفطهم بأنفسهم عبر تركيا، اعتقادا منهم أن في هذا الاتفاق إجحافا، لذلك رغبوا في التمتع بثرواتهم[3].

2- من حيث رد فعل الحكومة:

في تصريح يحمل تلميحا ساخرا لتشابه المواقف بين حكومتي العراق وإسبانيا تجاه حركتي الانفصال في كردستان وكتالونية، قامت وزارة الخارجية العراقية بالإعراب عن أسفها من قيام سلطات إقليم كتالونيا إعلان الانفصال الأحادي الجانب عن إسبانيا، وهو ما رأته أمرا يتعارض ومبادئ الدستور الإسباني، ويعرض الأمن والتعايش السلمي في إسبانيا للخطر وزعزعة الديمقراطية، وفي حال قامت وزارة الخارجية الإسبانية برد البادرة الظريفة للتنديد بقرار

---

[1]- "كردستان وكتالونيا . . كيانات ما بعد العولمة"، **مرجع سابق**.

[2]- حنان نربيس، "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، **مرجع سابق**.

[3]- **المكان نفسه**.

الاستفتاء الكردي ونتائجه فإنها لن تضطر سوى لترديد كلمات حكومة بغداد مع استبدال اسبانيا بالعراق وكتالونية بكردستان[1].

موقف حكومتي مدريد وبغداد الرافض بشكل مطلق للاستقلال، وهو أمر مفهوم في حالة بغداد، التي يسيطر عليها نظام قائم على الغلبة الطائفية وكسر الأقليات الدينية والقومية، وهو ما يدفع، بالتالي، للتساؤل عن مدى تجذر النظام الديمقراطي في اسبانيا، مقارنة، على سبيل المثال، ببريطانيا، التي سمحت لإسكتلندا بإجراء استفتاء لتقرير المصير، وشارك زعماء الأحزاب البريطانية وقتها بإقناع جمهور اسكتلندا بفوائد البقاء تحت الراية البريطانية، بينما لجأت مدريد، كما فعلت بغداد، إلى القوة، مما جعل حظوظ أنصار الاستقلال أكبر بكثير من حجمهم الحقيقي في مجتمع كتالونيا وأدى إلى هذه الأزمة السياسية الهائلة التي لا يمكن لإسبانيا أن تهرب من نتائجها التاريخية اللاحقة[2].

3- من حيث ردود الفعل الدولية:

من بين تلك التشابهات النسبية التي أدت إلى فشل خطط استقلال كردستان العراق وكتالونيا، كان اجتماع المواقف الدولية على رفض الانفصالين (باستثناء الموقف الإسرائيلي والاماراتي نحو كردستان وموقف بعض الأقاليم التابعة لإسبانيا من كتالونيا)، وهو ما شكل مانعا سياسيا لا يمكن اجتيازه[3].

أيضا كان وجود رفض داخلي مبطن مثله موقف الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي ساهم في اندفاع حزب *"بارزاني"* نحو الاستفتاء ثم انقلب عليه حين بدأت حكومة بغداد وقوات الحشد الشعبي بالتحرك نحو كركوك (وهناك طبعا مواقف تركمان وعرب إقليم كردستان الرافضين للانفصال)، ويناظره وجود تيار مناصر للوحدة الإسبانية داخل كتالونيا وقد عبر عن نفسه بمظاهرة كبرى[4].

---

[1]- "نهاية كئيبة لمشروعي استقلال كردستان وكتالونيا"، انظر على الرابط التالي:

http://www.alquds.co.uk/?p=817121، (2018/02/28).

[2]- محسن عوض الله، "كتالونيا وكردستان وبينهما أوجلان"، أنظر على الرابط التالي: **http://sdf-press.com/2017/10/**، (2017/11/10).

[3]- "أمريكا ودول أوروبا يرفضون انفصال كتالونيا . . واسكتلندا: تتفهم موقف الإقليم"، **مرجع سابق**.

[4]- "نهاية كئيبة لمشروعي استقلال كردستان وكتالونيا"، **مرجع سابق**.

ورغم غموض الدستور الاسباني واعترافه الضبابي بالقوميات المنضوية داخل البلد الواحد، وقفت أوربا برمتها مع الدولة الاسبانية، في المقابل، بقيت القضية الكردية في العراق رهن استراتيجيات اقليمية ودولية متناحرة، دون الأخذ بالاعتبار مصالح الشعب الكردي نفسه ولا الشعب العراقي أيضا[1].

زيادة على ذلك ردود فعل عربية عديدة داخليا وعلى مستوى الإقليم، فضلا عن رد فعل شديد من جانب إيران وتركيا وهما الدولتان اللتان تواجهان مشكلة كردية حادة إضافة إلى سوريا التي بدأت الورقة الكردية تتحرك فيها على نحو مختلف منذ العام 2011، وخصوصا الدور العسكري الذي تقوم به حاليا باسم " قوات سوريا الديمقراطية" المدعومة أمريكيا، كما إن الدور الذي يقوم به حزب العمال الكردستاني *PKK* في كل من سوريا والعراق، أصبح مقلقا عراقيا وعربيا وبشكل خاص تركيا وإيرانيا[2]، لذا كان التوافق الاقليمي مع العراق بشأن قضية انفصال اقليم كردستان براغماتيا يراعي مصالح كل دولة[3].

ثالثاً: مستويات اجراء وتطبيق الاستفتاء 2017

1- من حيث كيفية الاعلان عن الاستفتاء:

هناك أيضا نقطة تشابه أخرى بين الإقليمين وهي أن زعيميهما أعلنا إجراء الاستفتاء دون أخذ موافقة الحكومة المركزية ودون الحصول على دعم دولي، أي بقرار يمكن اعتباره «أرعنا» ليدخلا شعبيهما في مغامرة سياسية لا تحمد عقباها، وذلك في محاولة لكسب شعبية جماهيرية[4].

---

[1]- "مقارنة سريعة بين استفتاءين: كردستان العراق وكتالونيا . . . "، **مرجع سابق**.

[2]- عبد الحسين شعبان، " كردستان وتداعيات ما بعد الاستفتاء"، **جريدة المثقف**، ع 4083، (2017/11/09)، أنظر على الرابط التالي: **http://www.almothaqaf.com/a/b11a/922608-**، (2017/03/04).

[3]- الصباغ، "براغماتية ناجحة"، **جريدة الصباح**، ع4096، (السبت 04 نوفمبر 2017)، ص 11.

[4]- مريم عبد الحميد، ""استفتاء كتالونيا" في ميزان الصحافة الغربية . . "، أنظر على الرابط التالي: **http://www.youm7.com/story/**، (2018/02/21).

2-من حيث تاريخ اجراء استفتاء الانفصال:

بتاريخ 25 سبتمبر 2017 ، نظم اقليم كردستان العراق استفتاء حول إعلان الدولة الكردية المستقلة، وأسفرت نتيجة الاستفتاء عن 92،73% من الاجابة بنعم، بنسبة مشاركة بلغت 72%، وبحلول الأول من اكتوبر 2017 نظم اقليم كتالونيا استفتاء الانفصال ليسفر عن نتيجة 90% من المجيبين بنعم، مع نسبة مشاركة بـ 43% مما يعني أن الفترة الزمنية التي أجري فيها الاستفتاءين لا تتعدى الأسبوع بينهما[1] .

3-من حيث نتيجة الاستفتاء:

حيث أيد 90% من أصل 43 %شاركوا بالتصويت في كتالونيا للاستقلال عن إسبانيا ، في حين أيد 73 % من أصل 72 % شاركوا بالتصويت بكردستان الانفصال عن العراق، مما يعني أن الأغلبية من المشاركين كانت لصالح فكرة الانفصال عن الدولة الأم[2] .

المطلب الثالث: نقاط اللاتماثل لقضية الانفصال بين الاقليمين

رغم نقاط التشابه بين الإقليمين، فإن هناك نقاط اختلاف عديدة بينهما، وفي هذا المطلب نبرز أهم النقاط التي جاءت في اختلاف قضية الانفصال بين اقليمي (كردستان-العراق)و(كتالونيا -اسبانيا) .

أولاً: صدى قضية انفصال الاقليمين

1- من حيث طبيعة المطالب الانفصالية:

وفقا لهذه الاختلافات يبدو انفصال كردستان العراق سياسيا أكثر منه عرقيا، وهذا لاعتبارات عدة منها ما هو خلاف بين الأحزاب الكردية، وما لدول الجوار من مصالح[3]، وأيضا من خلال ما أعطاه الدستور العراقي الذي جرى اقراره في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2005 ، من صلاحيات واسعة بما فيها تشكيل حكومة خاصة به، وإنشاء أجهزتها الأمنية والعسكرية، وإقامة قنصليات، واستقبال مسؤولين أجانب، واجراء تعاملات خارجية من دون العودة إلى

---

[1]- عبد الحميد ، **مرجع سابق** .

[2]- عوض الله ، **مرجع سابق** .

[3]- "كتالونيا ليست كردستان . . إرادة بدون قوة لا تصنع شيئاً غالبا"، أنظر على الرابط التالي:

http://thelenspost.com/2017/10/، (2017/12/28) .

الحكومة المركزية في بغداد، بينما انفصال كتالونيا إسبانيا اقتصادي عرقي أكثر منه سياسي، لاعتزاز الكتالونيين بتاريخهم واعتبار أنهم أمة واحدة[1]، والتيار القومي مهيمن إلى حد كبير ويركز على التميز عن الإسبان بكل شيء بداية من اللغة حتى التقاليد[2]، وما تمر إسبانيا بمرحلة عصيبة اقتصاديا في السنوات الأخيرة يجعل فكرة الانفصال تبدو مجدية، خصوصا مع امتيازات الاقليم وتفوقه الاقتصادي عن بقية اقاليم اسبانيا[3]، لكن وطأة الثاني –إن تم– ستكون أشد على الحكومة الإسبانية في مدريد، أكثر من وطأة استفتاء كردستان على الحكومة العراقية في بغداد، وهذا وفقا لتبعيات وتداعيات انفصال كل من الاقليمين[4].

2-من حيث ظروف اجراء الاستفتاء:

إلى جانب ذلك، يجب التذكير بأن الاستفتاء في كردستان حصل في ظروف طيبة نسبيا رغم كل التحذيرات والتهديدات قبيل تنظيمه، سواء من قبل الحكومة المركزية أو من قبل إيران وتركيا، في حين تم استفتاء كتالونيا في ظروف عصيبة تميزت بالعنف من قبل شرطة الحكومة المركزية التي تعرضت للمستفتين وهاجمتهم محاولة منعهم من المشاركة في الاستفتاء، بالإضافة إلى مهاجمة مقرات التصويت، كذلك فإن إقليم كردستان عرض تجميد نتائج الاستفتاء واستئناف الحوار مع بغداد، في حين رفض إقليم كتالونيا ذلك وأعلن الاستقلال من طرف واحد[5].

3-من حيث مدى تأثير مطالب الانفصال:

في كردستان، لم يكن الاستفتاء شأنا عراقيا، بقدر ما كان شأنا إقليميا، فتركيا وإيران تتمسكان برفضه، وتهددان بإجراءات، وبقدر ما شكل هذا الأمر حالة احتراب إقليمية متوقعة يخشى معها تفجر الأوضاع بشكل كبير في منطقة ملتهبة بالفعل، إلا أن الأمر يحمل في طياته تنفيسا للضغوط عن حكومة العراق، من باب أنها ليست فقط من ترفض استفتاء كردستان[6].

---

[1]- "كتالونيا ليست كردستان.. إرادة بدون قوة لا تصنع شيئا غالبا"، **مرجع سابق**.

[2]- "لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، **مرجع سابق**.

[3]- مندور، **مرجع سابق**.

[4]– "كتالونيا ليست كردستان.. إرادة بدون قوة لا تصنع شيئا غالبا"، **المرجع نفسه**.

[5]– "استفتاءا الانفصال في كردستان وكتالونيا: مفارقات بين نقطتي انفجار متباعدتين"، **مرجع سابق**.

[6]- "كتالونيا ليست كردستان.. إرادة بدون قوة لا تصنع شيئا غالبا"، **المرجع نفسه**.

في كتالونيا، تبدو الأمور مختلفة، فالشأن – إلى حد الآن – يبدو إسبانيا خالصا، لا داعمين أو رافضين إقليميين، الاتحاد الأوروبي لا يبدو أنه يريد التحرك للآن، والقوى الدولية الكبرى تراقب بصمت[1].

ثانياً: شرعية ومشروعية انفصال الاقليمين

1- من حيث الوضع القانوني والتمثيل الدبلوماسي:

من جهة كردستان، فإن هناك اعترافا دستوريا بالشعب الكردي، فالدستور العراقي لسنة 1959 يعتبره شريكا في الوطن، ودستور 2005 يعتبره جزءا من الفيدرالية، في حين لا يعترف الدستور الإسباني بالكتالونيين كأمة[2]، ولم يسمح لكتالونيا أبدا تقاسم السيادة مع مدريد، وبقيت تلك من مسؤوليات الدولة المركزية حصرا[3].

حيث كانت كردستان مستقلة فعليا منذ أكثر من ربع قرن، وقررت العودة طواعية لنمط من الاتحاد الفيدرالي، ضمن جمهورية العراق، أيضا لم تتوفق بغداد منذ 2003 لاعتماد سياسة اقليمية ودولية تضع ضمن أولوياتها مصالح الجميع، واعتمدت في الغالب مصالح نخب محددة أو تقاربات إقليمية واضحة على حساب مصالح البلد العليا، مما ساهم في عزل العراق وإضعافه وإلحاق الأذى به كدولة ذات سيادة متعدد القوميات والأديان[4].

في حين يعتمد النموذج الاسباني على المواطنة والولاء للدولة والأمة الاسبانية والدستور أولا دون الاهتمام الفعلي بالمساواة القومية لشعوبها، وهذا ما تعتبره القوميات الأخرى مجحفا ومن بقايا الفرانكوية[5].

و في العراق تم تصميم الدستور على أساس مكونات، تتقاسم نخبها السلطة السياسية والريع النفطي، خاصة تلك النخب التي تدعي التمثيل السياسي الديني والنخب التي تمثل المجموعة الاثنية الكردية[6]، ضمن هذه المعادلة (التي جمعت معسكر المنتصرين)، بات مستقبل النخب السنية مهمشا ومقتصرا على قدرات بعض ممثليهم انتزاع شيء من المركز

---

[1]- "كتالونيا ليست كردستان.. إرادة بدون قوة لا تصنع شيئا غالبا"، **مرجع سابق**.

[2]- داود، **مرجع سابق**.

[3]- "مقارنة سريعة بين استفتاءين: كردستان العراق وكتالونيا ..."، **مرجع سابق**.

[4]- **المكان نفسه**.

[5]- **المكان نفسه**.

[6]- فاروق عبد الله عبد الرحمن، "حقوق الأقليات في مسودة الدستور العراقي"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/518f94e4-ddc3-45cd-b2c4-ef6beac0e3ed، (2018/03/05).

لشرعنة وتثبيت تمثيلهم أولا، وبدرجة أقل إعلاء أصوات قواعدهم المحلية ثانيا، وهذه إحدى الأسباب الأساسية التي أوجدت وغذت الحركات الراديكالية في المناطق الغربية -بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[1].

في حين تعيش كتالونيا في بلد دستوري، عضو في الاتحاد الأوروبي، عماده حقوق الانسان والديمقراطية[2]، وكان إقليم كتالونيا يتمتع بالحكم الذاتي خلال الجمهورية الإسبانية الثانية في عام 1931، ولكن نزع بسبب الحرب الأهلية الإسبانية وسياسات التسلط والهيمنة التي قادها" *فرانسيسكو فرانكو*" حتى وفاته في العام 1975، والحكم الذاتي أعيد العمل بقانونه في عام 1979[3]، ومع ذلك فقد ظلت كتالونيا تشعر بالإجحاف، خصوصا استثنائها من الحق الذي ظلت تطالب به، وهو تحصيل ضرائبها، إسوة بإقليمي الباسك و نافار، وذلك بعد تقسيم البلاد إلى 17 إقليما[4].

2- من حيث الدعم:

في قضية انفصال اقليم (كردستان-العراق)، يمكن القول بوجود دعم إسرائيلي، حيث أن إسرائيل هي الدولة الرئيسية الداعمة للانقسامات في المنطقة العربية، فهي تسعى بشكل دائم للعب بورقة الأقليات، ودعم عربي (إماراتي على وجه الخصوص) وتم وصفها بالتآمر على العراق ووحدته[5]، أيضا دعم أمريكي واضح في بداية الأمر على وجه الخصوص بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003[6]، لكن تغير هذا الموقف بتغير الأوضاع في المنطقة[7]، في حين الكتالونيين لا يملكون غير إرادة ومؤيدين "عزل" أمام شرطة وجيش تابعين لـ "إسبانيا مدريد "[8].

---

[1]- "مقارنة سريعة بين استفتاءين: كردستان العراق وكتالونيا . . . "، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- عبد الحسين شعبان، " كتالونيا الكردية"، **جريدة المثقف**، ع3364، (2015/11/21)، أنظر على الرابط التالي:
http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=899885&catid=267&Itemid=54، (2018/03/04).

[4]- وديع حسن، **مرجع سابق**.

[5]- "استفتاء الأكراد يقرب بين أكبر عدوين في المنطقة . . ودول عربية تتفق سرا مع إسرائيل على تأييد الانفصال"، **مرجع سابق**.

[6]- الهيمص، **مرجع سابق**، ص 15.

[7]- "الولايات المتحدة تدعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء"، **مرجع سابق**.

[8]- "كتالونيا ليست كردستان . . إرادة بدون قوة لا تصنع شيئا غالبا"، **مرجع سابق**.

ثالثاً: النتائج والمآلات

1- من حيث العامل الجغرافي

لعبت الجغرافيا أيضا، وليست السياسة فقط، دورا كبيرا في إفشال مشروعي الانفصال، فإقليم كردستان العراق لا يملك منفذا بحريا وحدوده محاطة بدول معادية تستطيع خنقه فعليا[1]، بحسب المقال الذي نشره الموقع الرسمي لمعهد واشنطن، حول مستقبل اقليم كردستان العراق بعد محاولة الانفصال، واصفا اياه بالمستقبل القاتم الذي يواجه الدولة المقبلة، مبينا أن "الموقع الجغرافي وانعدام الاكتفاء الذاتي قد يجعلان كردستان تخسر سيادتها الوطنية أو يؤديان إلى رضوخها لإحدى الدول المجاورة تركيا أو إيران"[2].

ورغم حظوظ كتالونيا الأفضل جغرافيا كونها تملك حدودا بحرية كبيرة على المتوسط فإن حدودها البرية مع فرنسا وبقية اسبانيا يمكن أن تشكل، لو أغلقت، حاجزا هائلا أمام وجودها[3].

الحدود الكتلانية محددة جيدا، لكن حدود كردستان العراق ليست واضحة، وأهمية هذا الاختلاف هي المسألة التي يطرحها على المواطنين، وبالنسبة للكتالانيين، فإن السؤال هو: "هل تريد أن تكون كتالونيا دولة مستقلة في شكل جمهورية؟" في حين يجب على الأكراد العراقيين أن يسألوا: "هل تريد أن تصبح إقليم كردستان والمناطق الكردية خارج سيطرة المنطقة دولة مستقلة "[4].

2- من حيث الوضع العسكري:

إن إقليم كردستان يمتلك جيشا وهو "البشمركة" وإن كان رسميا يمثل جزءا من وحدات الدفاع العراقية، في الحقيقة، القوة العسكرية الكردستانية مقسمة بين أحزاب سياسية عدة، ولم تتحول أبدا الى قوة موحدة إلا بحدود 25بالمئة من حجمها الفعلي، وثلاثة أرباع هذه القوى موزعة بين الحزبين الرئيسيين، وأحيانا بين المكتبين السياسيين (أي هناك خمسة قوى

---

[1]- "نهاية كئيبة لمشروعي استقلال كردستان وكتالونيا"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.alquds.co.uk/?p=817121**، (2018/03/05).

[2]- جلال عاشور، "معهد واشنطن: كردستان. . المستقبل القاتم"، أنظر على الرابط التالي: **https://al-aalem.com/news/46658**، (2018/03/05).

[3]- نهاية كئيبة لمشروعي استقلال كردستان وكتالونيا، **المرجع نفسه**.

[4]- How is the Kurdish independence referendum different from Catalonia's?, See the link below: **http://www.euronews.com/2017/09/22/how-is-the-kurdish-independence-referendum-different-from-catalonia-s**, (06/03/2018).

فعلية ميدانيا الى جانب الأمن الوطني لمنطقة بهدينان والأمن الوطني لمنطقة سوران)، طبعا هناك العشرات من الجماعات والميليشيات المسلحة العراقية التي تنظوي شكليا تحت مسؤولية القوات المسلحة العراقية، وفي الواقع هي قوى مستقلة وموازية للدولة، لها في الغالب مصادرها المالية الخاصة بها والسلاح، والمقرات وتفرض سياسة أمنية في المناطق التي تتواجد فيه، يمكن قول ذات الشيء بشأن العشرات من الجماعات المسلحة السنية التي تكونت بسرعة البرق بعد انهيار داعش في الموصل والأنبار وقبلها في صلاح الدين[1].

ولكن فعليا هو يأتمر بأوامر الحكومة والبرلمان الكرديين، في حين لا يمتلك إقليم كتالونيا أي قوّة عسكرية[2].

3- من حيث استخدام القوة:

لمنع الاستفتاء تبدو الحالة الاسبانية متقدمة بعض الشيء، إذ أن السلطات الاسبانية نشرت قوات شرطتها في الاقليم بعد تحذيرات متعددة من رفضها للاستفتاء، كما قامت بمصادرة صناديق الاقتراع، وإغلاق اللجان بما مكنها من إجهاض المحاولة نسبيا، بينما في حالة كردستان العراق فإن الحكومة المركزية في بغداد، رفضت الاستفتاء بقوة وحذرت من إجرائه، كما أشار رئيس وزرائها إلى أن الخيار العسكري ليس مستبعدا لإيقافه، لكن الاستفتاء مضى قدما ولم يوقف، وبعد اجراء الاستفتاء بدأت بغداد ودول جوار كردستان العراق، إجراءات لمحاصرة الاقليم وخنقه اقتصاديا، في محاولة لمنعه من تطبيق ما أسفر عنه الاستفتاء، وإيصال رسالة إلى سياسييه مفادها خطأ تقديراتهم بالمضي قدما في الاستفتاء[3].

---

[1]- هشام داود، "مقارنة سريعة بين استفتاءين: كردستان العراق وكتالونيا الاسبانية"، أنظر على الرابط التالي: **https://al-aalem.com/article/46621-**، (2018/03/02).

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- "كتالونيا وكردستان: هل يحق للدولة المركزية وقف الانفصال بالقوة؟"، أنظر على الرابط التالي: http://www.bbc.**com/arabic/interactivity-41461916**، (2018/02/28).

4- من حيث احتمالات الحروب ووضع الشركات الكبرى:

تظل احتمالات الحرب احتمالات شبه مؤكدة، في حال انفصال إقليم كردستان من طرف واحد، لاسيما تهديد ووعيد كل من إيران وتركيا، و تظل احتمالات الحرب في إسبانيا منعدمة تماما في حال ما انفصل الإقليم عن الدولة الأم، لكن ما تجب ملاحظته، أنه في كل من الإقليمين ثمة ضغوط واضحة للشركات الدولية العاملة في مجال التجارة والاستثمار، والمتمثلة في مغادرة تلك الشركات الكبرى للإقليمين في خطوة استباقية للتحذير من عواقب الانفصال[1].

وإذا ما بدت ضغوط تلك الشركات واضحة في أهدافها، رغم اختلاف الوضع بين الإقليمين حيال قدرتهما على تحمل تبعات ذلك، إذ إن إقليم كتالونيا الغني هو الأوفر حظا بتحمل التبعات الاقتصادية، من إقليم كردستان العراق، إلا أن ما يستنتج من حركة إخلاء الشركات الكبرى لمقارها في الإقليمين، هو في جزء منه، خوف بيروقراطي واقتصادي فرضه واقع العولمة الذي يخضع لمنطق الاقتصاد، لا منطق الدولة، الأمر الذي سيفرض استحقاقات خطيرة وأشبه بالمغامرة للإقليمين، في ظل وضع عالمي بالغ التعقيد في حراكه الاقتصادي والتجاري[2].

جدول يمثل مقارنة وإبراز لأهم النقاط المتشابه والمختلفة في قضية انفصال اقليمي كردستان وكتالونيا:

	أوجه التشابه بين إقليمي كردستان وكتالونيا
الديناميكية الداخلية المولدة لحركة الانفصال	يمثل كل من اقليمي كردستان وكتالونيا مركيزة هامة في اقتصاد كل من العراق و اسبانيا
	يملك كل اقليم هوية ولغة خاصة ولديهم رغبة كبيرة في الانفصال
	يتمتع كل من الاقليمين بحكم ذاتي
الفعل و رد الفعل	البعد الاقتصادي يعد متغير هام للانفصال في كلا الاقليمين كردستان وكتالونيا
	رفض مطلق من الحكومتين وعلى المستوى الاقليمي وحتى الدولي، كل هذا بعد إجراء الاستفتاءين
مستويات اجراء وتطبيق الاستفتاء 2017	إجراء الاستفتاء دون الرجوع للحكومة المركزية
	تقارب كبير في تاريخ إجراء الاستفتاء بين الإقليمين (ستة أيام)
	نسبة التصويت لصالح الانفصال كبيرة جدا، حيث بلغت 90% في كتالونيا، و72% في كردستان

[1]- "كردستان وكتالونيا . . كيانات ما بعد العولمة"، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

أوجه الاختلاف بين إقليمي كردستان وكتالونيا		
	بالنسبة لإقليم كردستان	بالنسبة لإقليم كتالونيا
صدى قضية انفصال الاقليمين	رغبة الانفصال مراجعة لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية أو عرقية، بفضل ما تم تحقيقه من انجازات	اقتصادي ذو طابع عرقي لاعتزاز الكتلان بهويتهم وتاريخهم
	إجراء الاستفتاء كان في ظروف حسنة نسبيا	إجراء الاستفتاء كان في ظروف عصيبة تميزت بالعنف
	أحدث صدى اقليمي كبير، نظرا لارتباط الشعب الكردي بدول الجوار التي ترفض انفصال الاقليم	لا وجود لارتباطات اقليمية، فالانفصال يمس الداخل الاسباني، كونها مركبة من 17 اقليم
شرعية ومشروعية انفصال الاقليمين	وجود اعتراف دستوري بالشعب الكردي، ويتمتع الاقليم باستقلال ذاتي	لا يعترف الدستور الاسباني بالكتلان كأقلية أو كأمة، ويعتمد على الولاء والمواطنة للدولة الأم
	وجود دعم اقليمي من طرف اسرائيل والإمارات، دعم أمريكي في البدايات	لا يوجد أي عدم إقليمي أو دولي، باستثناء بعض المظاهرات في الأقاليم المكونة لإسبانيا من بينها اقليم الباسك
النتائج والمآلات	عقدة جغرافية، حيث لا يوجد أي منفذ بحري أو بري، حدود غير واضحة المعالم	يمتلك حدود بحرية كبيرة على المتوسط، وحدوده واضحة ومحددة
	يمتلك قوة عسكرية تتمثل في قوات البشمركة	لا يمتلك أي قوة عسكرية ولا جيش نظامي
	لم يتم استخدام القوة، مع التلويح باستخدامها في أي وقت	استخدام القوة لمنع والتضييق على عملية إجراء الاستفتاء
	الحرب شبه مؤكدة في حال الانفصال، وعدم قدرة الاقليم على تحمل عبئ مغادرة الشركات الاقتصادية	انعدام لحالة الحرب بعد الانفصال، مع قدرة أكبر من كردستان في تحمل تبعات خروج الشركات الاقتصادية

المصدر: جدول تم اعداده من طرف الطلبة بناءا على ما سبق ذكره من معلومات

المبحث الثاني: تداعيات انفصال اقليمي كردستان – كتالونيا على الأمن (محليا/اقليميا) .

تعاظمت موجة الانفصال عن الحكومات المركزية في السنوات الأخيرة وبرز الأمر بصورة واضحة في كل من كردستان العراق الراغب في تأسيس دولة مستقلة عن حكومة بغداد، وكتالونيا التي تسعى الى قطع العلاقة مع اسبانيا، وتوهجت مطالب المنطقتين، واحدة في الشرق العربي وأخرى في الغرب الأوربي، في صدفة تاريخية، ولكن أخيرا، وقف الاستفتاء الأخير على حقيقة دور دول الجوار في مصير الخيار وتداعياته عليه، وقوة الدولة المركزية في فرض سيطرتها على الاقليم، ليتبين ان الاستفتاء ليس كافيا للتنزيل السياسي، وأن الحقائق على الأرض وموازين القوى وعراقة الدولة المركزية أهم عناصر حسم مصيره، وأن النزعة القومية و سؤال الهويات العريقة لم يعد يرد عليه من الدولة بالإجابات القديمة .

المطلب الأول: انعكاسات انفصال (كردستان-كتالونيا) على مستوى أمن الاقليمين

وفي هذا المطلب نسعى لإبراز انعكاسات المطالب الانفصالية لكل من الاقليمين، على مستوى الاقليمين، وما الذي يعنيه انفصال الاقليمين من تداعيات عليهما .

أولاً: انعكاسات الانفصال على أمن اقليم (كردستان – العراق) .

لا أحد يشك اليوم أن المغامرة الانفصالية الكردية عادت بالوبال العظيم على إقليم كردستان العراق، بحيث أن تداعياتها السلبية لم تنقطع فكل يوم يحمل أزمة جديدة في الإقليم واضطرابات تعصف باستقراره وترسم سيناريو غامض لمستقبله[1]، فالوضع بإقليم كردستان والآثار السلبية ستكون على حكومة الإقليم أكثر منها على العراق نفسه، لقيام بغداد بقطع التزاماتها تجاه الإقليم، ولا سيما الـ 17% من ميزانية الدولة[2] .

يقول مراقبون، إن أي خطوة للعبور إلى دولة كردية لا بد أن تحقق ثلاثة شروط مجتمعة لا تقبل التجزئة، أولها أخذ الضوء الأخضر الدولي، ولا سيما من الدول الكبرى الفاعلة على الأرض، وثانيها إقناع الدول الإقليمية، ولا سيما تركيا وإيران،

---

[1]- حنان ربيس، "استفتاء كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات الجديدة" ، أنظر على الرابط التالي:
http://ar.leaders.com.tn/article/2619، (2018/02/27) .

[2]– "الدعوات الانفصالية ما بين كتالونيا وكردستان . . الشبه والاختلاف"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.anapress.net/ar/articles، (2018/03/05).

وثالثها تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة الوليدة، ويؤكد المراقبون أن أيا من تلك الشروط لم يتوفر حتى اللحظة بشكل كامل[1].

فبالعودة إلى الأحداث التي جرت بعد الاستفتاء، نجد أن تغييرات كبيرة حصلت سواء على المستوى السياسي أو العسكري أدخلت الإقليم في نفق مظلم لا يعرف متى سيخرج منه، فبعد يوم من إجراء استفتاء الانفصال في 25 سبتمبر 2017 أعلنت حكومة بغداد عدة اجراءات سابقة للذكر ضد الاقليم[2].

مع سيطرة القوات العراقية على كركوك تسببت في خسارة الأكراد، عدا الأرض، لحقول مهمة من النفط كانت تؤمن نصف إرادته النفطية، هذه الخسارة العسكرية والاقتصادية كانت لها بالطبع انعكاساتها على الوضع السياسي في الإقليم حيث اضطر رئيس إقليم كردستان، "*مسعود البارزاني*"، الذي كان يحلم بأن يدخل التاريخ كمؤسس الدولة الكردية المستقلة، إلى أن يستقيل من منصبه ويوزع صلاحياته بين رئاسة الحكومة والبرلمان ومجلس القضاء وذلك في 29 أكتوبر 2017[3].

تلت استقالة بارزاني استقالات في الحكومة ومطالبة بالإطاحة بها وتكوين حكومة وطنية وجاءت مؤخرا استقالة رئيس البرلمان لتعاضم الأزمة السياسية الخانقة في الإقليم، وقد فضحت هزيمة الأكراد في كركوك الانقسامات الداخلية داخل الإقليم، حيث انحاز قسم من الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة "*هافال طالباني*"، أحد أبناء الراحل جلال طالباني، إلى القوات العراقية وساعدهم في بسط نفوذهم على المدينة ليخلق بذلك شرخا في الجبهة الكردية إلى حد أنه تم اتهامه بالخيانة من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم، من جهة أخرى، شهدت بعض الأحزاب التاريخية الكردية انقسامات داخلها مثل الاتحاد الوطني الكردستاني بعد أن انفصل عنه نائب أمينه العام، "*برهم صالح*"، ليؤسس حزبا جديدا باسم «التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة»[4].

---

[1]- "الدعوات الانفصالية ما بين كتالونيا وكردستان.. الشبه والاختلاف"، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- "ماذا بعد استفتاء انفصال كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **https://kitabat.com/2017/09/27**، (2018/03/04).

[4]- حنان مربيس، "استفتاء كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات الجديدة"، **مرجع سابق**.

ثانيا: انعكاسات الانفصال على أمن اقليم (كتالونيا-اسبانيا) .

تنقسم آراء المحللين حول التداعيات الاقتصادية التي ستقع على الإقليم حال اختيار كتالونيا لخيار الاستقلال، فالفريق الأول يرى أن انفصال كتالونيا لن يساهم في النهوض باقتصاد الإقليم وتحسين أوضاعه، بل على العكس سيكون له تداعيات اقتصادية كارثية، حيث يتوقع هذا الفريق أن يساهم الانفصال في ارتفاع معدلات البطالة وخفض الناتج المحلي للإقليم بنسبة 14.2 %، كما يتوقع أن تنخفض معدلات التجارة بين الإقليم وإسبانيا، آخذا في الاعتبار أن 35.5 % من الصادرات الكتالونية تتجه إلى إسبانيا، وهو ما يجعلها وريدا أساسيا في اقتصاد الإقليم[1] .

وحذر هذا الفريق من مخاطر هرب رؤوس الأموال وفقدان كتالونيا لمقرات عدد كبير من الشركات وانتقالها إلى مدن أخرى في إسبانيا، موضحا أن شركات كثيرة وضعت للتو خططا بديلة في حالة أدى الاستفتاء إلى الاستقلال ، وإنشاء دولة جديدة سيؤدي بدوره إلى إنفاق مليارات الدولارات على تجهيز البنية التحتية اللازمة وإنشاء هياكل حكومية جديدة ودفع رواتب العاملين، فضلا عن تكاليف اعتماد عملة جديدة، وكل ذلك سيتم بالتزامن مع هرب رؤوس الأموال والاستثمارات، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تضخم مفرط في الاقتصاد الكتالوني، ويرى هذا الفريق ، أن المعضلة الكبرى هنا تتمثل في الانفصال عن أوروبا والخروج خارج منطقة اليورو وفقدان جميع الميزات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي يعد ضروريا للإقليم حتى يتمكن من المضي قدما في بناء الدولة الكتالونية المستقلة[2] .

وفي هذا السياق، تنبأت صحيفة «الإيكونوميست *The Economist*» الإسبانية، أن تتحول مدينة برشلونة، حال الانفصال عن إسبانيا، إلى جزيرة منعزلة، حيث توقع التقرير أن تنفق الدولة الجديدة مليارات الدولارات على تجهيز البنية التحتية اللازمة ودفع رواتب العاملين، وأن يكون ذلك بالتزامن مع هرب رؤوس الأموال والاستثمارات، ما قد يؤدي إلى تضخم مفرط في الاقتصاد الناشئ[3] .

---

[1]- "انفصال كتالونيا عن إسبانيا يهدد اقتصاد الطرفين"، أنظر على الرابط التالي:

https://aawsat.com/home/article/1039586/، (2017/03/02) .

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- **المكان نفسه.**

في المقابل، يرى فريق آخر، وهو الفريق المؤيد للانفصال، أن حكومة كتالونيا تخسر مبالغ طائلة بسبب انتمائها إلى إسبانيا، وهو ما تقدره بما يبلغ 16 مليار يورو سنويا، الأمر الذي ترفضه حكومة مدريد، ويؤكد هذا الفريق أن كتالونيا في حالة انفصالها لن تعاني عجزا ماليا؛ لأنها في الوقت الحالي تسدد ضرائب لمدريد تفوق ما تحصل عليه بالمقابل، في ضوء الحقائق الاقتصادية، يتوقع هذا الفريق من المحللين أن الانفصال سيؤدي إلى التحكم في إدارة الموارد المالية للإقليم بعيدا عن الحكومة المركزية، وهو ما قد يصب في مصلحة كتالونيا، متوقعين أنه في حال الانفصال فإن الناتج المحلي للإقليم سيظل ثابتا على المدى القصير وسيرتفع بنسبة 7 %على المدى الطويل[1].

ووفقا لأصحاب هذا الرأي سيساهم الانفصال في خلق 71 ألف فرصة عمل من أجل تلبية مطالب الهياكل الحكومية الجديدة وإداراتها، وهو ما سيعمل بدوره على خفض معدلات البطالة، وبخاصة أن كتالونيا تسجل نسبة بطالة منخفضة مقارنة بباقي مناطق البلاد، حيث تصل إلى 13.2 % ، بينما تبلغ نسبتها 17.2 % على الصعيد الوطني خلال النصف الثاني من عام 2017، ويخلصون إلى أنه توجد الكثير من المعطيات التي تدعو للقول إن كتالونيا – في حال انفصالها – ستكون قادرة على تحقيق استقرارها الاقتصادي، لكن بالنظر إلى مختلف الاعتبارات الاقتصادية القائمة، فإن اقتصاد كتالونيا لا يخضع فقط للسياسة المالية للإقليم، لكنه يعتمد أيضا على قرارات الفاعلين الخارجيين مثل الاتحاد الأوروبي ودولة إسبانيا[2].

وبالتالي، يتجه هذا الفريق إلى القول أن الإقليم قد يكون قادرا على مواصلة مسيرته كدولة مستقلة، شريطة بقائه ضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، أما في حالة إعلان الانفصال من جانب واحد دون موافقة إسبانيا – وهو ما أعلن عنه الاقليم ، وبالتالي فإن ذلك سيضع كتالونيا خارج المنظومة الأوروبية، وهو ما سيشكل عائقا حقيقيا أمام الإقليم، حيث أن عودته من جديد تحت مظلة الاتحاد لن يكون موضع ترحيب من قبل الأوروبيين؛ وهو ما قد يتسبب في أزمات متفاقمة للإقليم حديث الاستقلال[3].

---

[1]- "انفصال كتالونيا عن إسبانيا يهدد اقتصاد الطرفين"، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- **المكان نفسه**.

وفي حال كانت برشلونة مستقلة تماما (ضمن الإقليم) بتعداد سكان 1.6 مليون نسمة فسوف تصبح واحدة من أكثر العواصم إيهارا في العالم، وهناك من يرى أن دخول كتالونيا ضمن الاتحاد الأوروبي قد يستغرق عقدا من الزمان، حيث تعرف هذه المنطقة وكأنها علامة تجارية قائلين: "يمكن أن تنجح كتالونيا في جذب الأعمال التجارية، وبالتالي خلق فرص العمل"، بالتالي سيكون عضوا ناجحا في الاتحاد الأوروبي[1].

في حال وتم إقرار انفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا فهذا يعني أن نادي برشلونة لن يكون قادرا على المنافسة بالدوري الإسباني، وهذا من شأنه توجيه ضربة قاسية ليس للنادي الكتالوني وحسب بل أيضا للدوري الكروي الإسباني عموما، حيث أن نادي برشلونة شكل 8% من قطاع السياحة في المدينة و54% من إنتاج هذا القطاع، وأيضا اسبانيا ستخسر حوالي 26% من صادراتها التي يتم تصنيعها من خلال مواد مصنعة في إقليم كتالونيا[2].

ففريق برشلونة كان وراء تدفق إيرادات مالية على مدينة برشلونة بـ 759 مليون يورو أو ما يعادل 1.2% من الناتج الإجمالي المحلي للمدينة، ويوفر النادي، نحو 15 ألف وظيفة مباشرة من دون اعتبار الوظائف غير المباشرة، كما أنه ينعش الخزينة العامة للمدينة الكتالونية بمبلغ 219 مليون يورو سنويا[3].

وتمثل التجارة البينية مع بقية الأقاليم الإسبانية نسبة 50 % من حجم التبادل التجاري الكتالوني، ويرى المحللون أن الأقاليم الإسبانية الأخرى، بإيعاز من الحكومة المركزية والسياسيين الوحدويين، ستتوقف عن النشاط التجاري مع كتالونيا كعقاب على الانفصال وهذا الطرح ليس افتراضيا أو تخيليا، حيث أن حملة شعبية إسبانية كبرى ومؤثرة اندلعت عام 2004 لمقاطعة البضائع الكتالونية[4].

---

[1]- "كتالونيا قد تكون عضوا ناجحا في الاتحاد الأوروبي في حال استقلت"، أنظر على الرابط التالي: **https://arabic.rt.com/business/907069**، (2018/03/04).

[2]- "الدعوات الانفصالية ما بين كتالونيا وكردستان.. الشبه والاختلاف"، **مرجع سابق**.

[3]- **المكان نفسه**.

[4]- "تداعيات انفصال كتالونيا عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.albayan.ae/one-world/overseas**، (2018/02/28).

المطلب الثاني: انعكاسات انفصال الاقليمين على مستوى أمن الدولتين (العراق- اسبانيا) .

أولاً: انعكاسات انفصال اقليم كردستان على أمن العراق

الآثار سلبية على العراق من الممكن أن تتركز على النزاعات التي ستنشب بين الطرفين على المناطق المتنازع عليها في نينوى والموصل وديالى وكركوك الغنية بالنفط، والتي لن تتنازل عنها الحكومة المركزية مهما كلف الأمر[1] .

كما أن انفصال اقليم كردستان عن العراق، سوف يثير القلق لدى السنة العراقيين بإمكانية أن يلحق انفصال كردستان الضرر بهم بسبب وجود مناطق متنازع عليها بينهم وبين الأكراد، بدورهم، سيشعر التركمان بالقلق من موقعهم في الدولة[2] .

ومنذ إسقاط نظام" صدام حسين" عام 2003، وللكرد نصيب وافر من الحكم، فرئيس الجمهورية "كردي سني"، كما أنهم يمثلون ثقلا لدعم السنة الذين يواجهون حملة ضارية من قبل الحكومة الشيعية، والاستقلال في هذه الحالة يعني كما يرى الباحث في الشؤون الكردية" مفيد بوكسل" ، سوف ينعكس سلبا على السنة العراقيين، ويرى أن استقلال الأكراد سيضرب المكون السني العراقي، وسيتركهم في أيدي طهران، التي لا تنوي لهم الخير أبدا، وسيكون لذلك تداعيات على العراق تودي باستقراره الهش، ولم يخف الباحث في الشؤون الكردية مخاوفه صراحة من اندلاع حرب أهلية بين السنة والشيعة من جهة، وبين الأكراد أنفسهم، حيث لفت إلى أن العديد من القبائل الكردية ترفض الانفصال عن حكومة بغداد، وترى في العرب السنة مكملا لهم[3] .

خطوة إقليم كردستان قوبلت بمخاوف دولية من أن تؤدي إلى نزاع عسكري بين الإقليم والحكومة المركزية، وهو ما سيؤدي لزيادة نفوذ تنظيم الدولة الاسلامية، أو الجماعات المتشددة التي تتبنى مساره الفكري، بحسب

---

[1]- "عاصفة اقتصادية محققة.. ماذا لو انفصلت كردستان العراق؟"، أنظر على الرابط التالي:

http://alkhaleejonline.net/articles/1497365173449435800، (2018/03/05) .

[2]- هيوا كريم، "انفصال كردستان العراق: خيارات قبرص التركية والسودان واسكتلندا و مونتينغرو"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/politics/، (2018/04/05) .

[3]- عبد الامير رويح، "انفصال كردستان: كيف سيمزق الشرق الأوسط؟"، أنظر على الرابط التالي:

https://annabaa.org/arabic/reports/12135، (2018/03/05) .

ما يقول المعارضون للانفصال، الذين يؤكدون بأن تعطل الجهود الدولية في هذا المجال سيقود لزيادة الاضطرابات في المنطقة، وينسحب على انفصال إقليم كردستان في حال تحققه[1].

لكن "مفيد يوكسل"، وهو أيضا مؤرخ في الشأن الكردي، اعتبر أن انفصال اقليم كردستان عن العراق هو تعزيز الانقسام العرقي والطائفي الحاصل فيه، وإشعال المزيد من الحروب، لضمان أن شعوب الشرق المسلمة لن تتعافى لقرن على أقل تقدير، معززا رأيه لمخاوف الأوروبية والتي اعتبرها مجرد "إبر مخدرة" للعراق[2].

ثانياً: انعكاسات انفصال اقليم كتالونيا على أمن اسبانيا

يقول المحلل السياسي" مصطفى دروبي" "إن انفصال كتالونيا لن يمر مرور الكرام بسهولة من بين أيدي حكومة إسبانيا ولا من الاتحاد الأوروبي ذاته، من أجل ذلك تستخدم الحكومة الإسبانية سلاح المحكمة الدستورية الذي سبق وأن استخدمته من قبل لإجهاض أي محاولة للانفصال أو التفكير به من طرف الكتالونية، ذلك لأنهم يعلموا علم اليقين أن هذا الاستفتاء سيجر عليهم عدة استفتاءات أخرى، في أقاليم مختلفة، منها علي سبيل المثال إقليم الباسك الحدودي الذي يطالب بالاستقلال عن إسبانيا مع احتفاظه بجزء من الأراضي الفرنسية[3].

ويشكل الإقليم ثقلا اقتصاديا في البلاد إذ يشكل خمس الاقتصاد الإسباني باحتوائه على أكبر الشركات الإسبانية المصدرة مثل السيارات والأجهزة الإلكترونية، ويبلغ الناتج المحلي للإقليم نحو 210 مليون يورو، وهو ما من شأنه أن يشكل خسارة لإسبانيا بنحو 19% من إجمالي ناتجها المحلي فيما لو انفصل الإقليم عنها[4].

ولهذا السبب فإن الانفصال سيكلف اسبانيا ما يقارب 20 % من الناتج الاقتصادي القومي، ويؤدي إلى جدال حول كيف ستعيد كتالونيا مبلغا وقدره 52.5 مليار يورو من الديون المستحقة عليها لصالح الإدارة المركزية للبلاد، وسيبلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم حوالي 314 مليار دولار وفقا لحسابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مما يجعل الإقليم في المرتبة 34 في أقوى وأكبر اقتصاد في العالم ويتفوق بذلك على اقتصاد البرتغال وهونغ كونغ، ويبلغ نصيب الفرد

---

[1]- مرجع، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- "الدعوات الانفصالية ما بين كتالونيا وكردستان.. الشبه والاختلاف"، **مرجع سابق**.

[4]- "ما العواقب الاقتصادية التي ستلحق بإسبانيا إذا ما انفصل إقليم كتالونيا عنها؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/19874، (2018/03/04).

من الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كتالونيا حوالي 35 ألف دولار مما يجعل المواطن الكتالوني أكثر ثراء من المواطن في كوريا الجنوبية وإيطاليا، وتبلغ مساهمة إقليم كتالونيا في دعم الاقتصاد الإسباني ضعف مساهمة اسكتلندا في اقتصاد المملكة المتحدة[1].

مدريد من ناحيتها أعلنت على لسان وزير الاقتصاد عن حجم الخسائر الاقتصادية التي كلفتها الأزمة مع الإقليم حيث وصلت إلى حدود مليار يورو، فقد أصبح إقليم كتالونيا الذي كان يساهم بنسبة 19 بالمائة من الناتج الداخلي الخام لإسبانيا عبئا اقتصاديا عليها بسبب ضعف النمو الاقتصادي، وكانت أكثر من ألف شركة نقلت مركز نشاطها من الإقليم إلى خارجه نتيجة الأزمة السياسية[2].

وحول التبعات السيئة على إسبانيا، أشار موقع هيئة الإذاعة والتلفزيون الإسبانية إلى أن إسبانيا ستنتقل من المرتبة الخامسة إلى السادسة من الناتج الإجمالي للاتحاد الأوروبي، ولفت الموقع إلى تصريح وكالة التصنيف «موديز»، الذي قال: إن الاستقلال من شأنه أن يضعف قوة الاقتصاد الإسباني، وأضاف الموقع: ستكون البنوك القائمة على الكتالونية خارج السوق الأوروبية؛ لأن البنك المركزي الأوروبي سيتوقف عن ضخ السيولة التي يحتاج إليها الاقتصاد الناشئ للإقليم، والواقع أن هناك بنوكا أعلنت بالفعل نقل مقراتها خارج كتالونيا لمواصلة العمل في إطار النظام النقدي الأوروبي[3].

وفي هذا الإطار، أيضا أشارت صحيفة "*إيه بي سي*" *ABC* الاسبانية في تقرير لها، تحت عنوان "*الكارثة الاقتصادية من انفصال كتالونيا*"، إلى توقعاتها أن يقاطع الشعب الإسباني منتجات الإقليم، مذكرة بما تتجاوزه مبيعات الشركات الكتالونية لباقي إسبانيا (44 مليون دولار)، وما تحققه صادرات الإقليم إلى خارج إسبانيا (60 مليون دولار)، علاوة على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 30 في المائة على المدى القصير، وبحسب الصحيفة، أوضح الخبير الاقتصادي "*كارميلو تاغادورا*" *Carmelo Tagadura*، أن انفصال كتالونيا يعد بمثابة لعبة يخسر فيها

---

[1]- محمد عبد الكريم يوسف، "لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، **جريدة المثقف**، ع4104، (2017/11/30)، أنظر على الرابط التالي: **http://www.almothaqaf.com/a/b11a/923211-**، (2018/03/02).

[2]- حنان مربيس، "ستفتاء كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات الجديدة"، **مرجع سابق**.

[3]- "انفصال كتالونيا عن إسبانيا يهدد اقتصاد الطرفين، أنظر على الرابط التالي:

https://aawsat.com/home/article/1039586/، (2017/03/02).

الإقليم والحكومة المركزية، وقال: لن يكون هناك مكاسب للجانبين، كاشفا أنه في حال إعلان الانفصال من جانب واحد ستقع كتالونيا خارج الاتحاد الأوروبي ولن يكون انضمام الإقليم موضع ترحيب بالاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثالث: انعكاسات انفصال (كردستان-كتالونيا) على مستوى الأمن الاقليمي

أولاً: انعكاسات انفصال اقليم (كردستان-العراق) على مستوى الأمن الاقليمي:

كذلك الحال على المستوى الاقليمي، فيما إذا تم انفصال إقليم كردستان عن العراق، قد يجر المنطقة إلى ويلات حرب كارثية قد لا تنطفأ وخاصة مع خوف العراق ودول الجوار أن يجر هذا الاستفتاء عليهم استفتاءات أخرى، وأن يطالب الأكراد في سوريا وتركيا وايران بدولة مستقلة لهم للانضمام إلى كردستان الكبرى[2].

منذ أن دعا رئيس إقليم كردستان العراق "*مسعود البرزاني*"، إلى إجراء استفتاء على انفصال الإقليم، أبدت طهران، على لسان مسؤوليها السياسيين والعسكريين، امتعاضا من الخطوة، فحذرت، بلهجة شديدة وحازمة، من تبعات الموضوع الذي رفضته جملة وتفصيلا لأسباب عديدة، ووضعت عنوانا عريضا للأسباب مفاده رفض تقسيم العراق، واعتبار أن الاستفتاء يخالف الدستور في هذا البلد، وهو الأمر الذي أعاد أمين مجلس الأمن الوطني الإيراني الأعلى، "*علي شمخاني*"، تكراره أمس الأحد، محذرا من تداعيات الانفصال[3].

تشكيل دولة كردية مستقلة مجاورة لإيران، قد يفتح الباب نحو تهديد يواجه المنطقة برمتها لا إيران وحدها، وهي المنطقة المسكونة بقوميات متعددة، إذ يحاذي إقليم كردستان العراق جغرافيا المناطق الغربية لإيران، والتي يقطنها أكراد هذا البلد، وفي إيران محافظة كردية يطلق عليها اسم كردستان لكنها غير منفصلة وتشكل جزءا من

---

(1)- "انفصال كتالونيا عن إسبانيا يهدد اقتصاد الطرفين"، **مرجع سابق**.

(2)- "الدعوات الانفصالية ما بين كتالونيا وكردستان.. الشبه والاختلاف"، **مرجع سابق**.

(3)- "لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان العراق؟"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/17، (2018/03/04).

الوحدة المركزية وتخضع لحكم طهران، والتي تتخوف من أي تحركات قد تلبي الطموح الكردي، إلا أنها في الوقت نفسه تراهن على كون عدد كبير من هؤلاء من المذهب الشيعي، وعلى شعورهم بالانتماء لإيران[1].

ويرى المحلل السياسي "عماد أبشناس"، أن انفصال كردستان العراق قد يحمل تهديدا لتركيا أكثر من كونه موجها لإيران، فطهران غير متخوّفة كثيرا من نشاط أبناء القومية الكردية، ولكن المشكلة تكمن في نشاط الأحزاب والتنظيمات الانفصالية، ويوضح "أبشناس"، أن القلق الحقيقي متعلق بتهديد الأمن القومي بالدرجة الأولى، فوجود دولة كردية محاذية لإيران يعني حدا فاصلا قد يتعارض مع مصالح وأمن اللاعبين الأساسيين في الإقليم وعلى رأسهم إيران وتركيا[2].

والتخوف أيضا نابع من التهديد الإسرائيلي الذي سيصبح محاذيا لإيران، كون انفصال الإقليم يحظى بدعم إسرائيلي، والنقطة الأبرز حسب رأيه، تتعلق بتهديد تنظيم "داعش"، فالتفجيران اللذان نفذهما التنظيم في طهران سابقا، نفذهما أكراد إيرانيون، أكدت التحقيقات أنهم تلقوا جزءا من تدريباتهم في كردستان العراق، ودخلوا إلى إيران من أراضي الإقليم[3].

ويشار إلى أن انفصال كردستان قد يؤدي إلى خسائر تركية كبيرة على المستوى الاقتصادي، وستفقد تركيا طريق صادراتها المباشر نحو العراق، الذي قد يغلق الحدود مع كردستان وربما يشعل معها حربا على الأراضي المتنازع عليها، لا سيما مسألة مدينة كركوك ذات الغالبية التركمانية، وكان إقليم كردستان العراق بوابة السلع والمنتجات

---

(1)- "لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان العراق؟"، **مرجع سابق**.

(2)- عماد أبشناس، "لماذا تعارض إيران استفتاء كردستان العراق؟"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/9/21/، (2018/03/01).

(3)- وسام البردويل، " ما الخطر الذي يشكله انفصال كردستان على تركيا وإيران؟"، أنظر على الرابط التالي:

http://shehab.ps/post/20415/، (2017/03/01).

التركية إلى السوق العراقي بشكل عام، وسوق كردستان بشكل خاص، إذ بلغ حجم الصادرات التركية للعراق عام 2013 حوالي 11.9 مليار دولار، كانت حصة كردستان 8 مليار دولار[1].

من جهة أخرى، فإن استفتاء انفصال إقليم كردستان أثار النزعة الاستقلالية عند أكراد سوريا وباتت قوات حماية الشعب الكردي التي تشكل العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية تطالب حلفاءها من الأمريكان والروس بالوفاء بتعهداتهم بمنح الأكراد حكما ذاتيا في سوريا الجديدة، بعد نجاحهم في طرد تنظيم داعش[2].

فمنذ أن نجحت قوات (قسد) التابعة لـ (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري) في شمالي سورية في طرد مسلحي (داعش) من مساحات ليست بالقليلة، وإقامتها منطقة إدارة ذاتية كردية، بدأت العمل على دمج ثلاث مناطق تدار ذاتيا في شمالي سورية، مع التوجه من ثم إلى التفاوض على حكم فدرالي لمناطق الأكراد، ولعل هذا ما دفع مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، *"ستيفان دي ميستورا" Stefan de Mistura*، إلى أن يطالب بعدم تجاهل الأكراد السوريين وبالسماح لممثليهم بالمشاركة في وضع دستور جديد للبلاد، ومن ثم، فإن الاحتمال المستقبلي، استنادا إلى تلك الملامح، هو تفعيل ما تعيشه سورية اليوم من تقاسم جغرافيتها كمناطق نفوذ بين القوى الكبرى الدولية والإقليمية[3].

وعليه فإن انفصال كردستان سيترتب عليه أن تتحول سوريا لـ 5 دول وكذلك إيران وتركيا ستصبح كل بلد أكثر من دولة، لهذا السبب فإنهم يعارضون الانفصال بشكل كبير، و سيؤدي كذلك إلى تفتت المنطقة وتحويلها دويلات صغيرة[4].

---

(1)- "تداعيات استفتاء الانفصال على العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.turkpress.co/node/39615، (2017/03/033).

(2)– "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، أنظر على الرابط التالي:

–http://ar.leaders.com.tn/article/2394، (2018/03/01).

(3)– "استفتاء كردستان العراق: الفرص والتحديات والخيارات"، أنظر على الرابط التالي:

https://geroun.net/archives/97717، (2018/0/03/03).

(4)- أسماء عز الدين أبو النور، " تداعيات انفصال كردستان خطرة على الشرق الأوسط"، أنظر على الرابط التالي:

https://alwafd.news، (2017/03/04).

ثانياً: انعكاسات انفصال اقيم (كتالونيا-اسبانيا) على المستوى الأمن الاقليمي:

بدأت انعكاسات الانفصال المحتمل لكتالونيا بالظهور، حيث بدأ إقليمان غنيان في شمال إيطاليا التصويت في استفتاءين على الحكم الذاتي الأمر الذي قد يثير توترات إقليمية في أوروبا ، ويجري إقليما" لومباردیا" و "فينيتو"، وكلاهما تحت إدارة حزب" ليجا نورد" الذي كان يوما يجاهر بالدعوة للانفصال، تصويتين غير ملزمين يأمل الحزب أن يمنحاه تفويضا يعزز موقفه في سبيل الحصول على صفقات مالية أفضل مع روما[1].

حيث أن الاستفتاءات في إيطاليا تدخل في إطار القانون، "لومباردیا" و "فينيتو" لديهما إدارتان تتسمان بالكفاءة وخدمات عامة تعمل بشكل أفضل بكثير من الأقاليم الإيطالية الأخرى. . . لذا الانفصاليون عازمون على المطالبة بالمزيد من الحكم الذاتي، وتأسس حزب" *رابطة الشمال" Lega Nord* في تسعينيات القرن الماضي لشن حملة من أجل دولة "بادانيا" المستقلة التي تمتد في شمال إيطاليا من لومباردیا في الغرب إلى البندقية في الشرق، ولم يعد الحزب يدعو للانفصال لكنه يقول أن الضرائب التي يرسلها الشمال إلى روما تهدر بسبب البيروقراطية والافتقار للكفاءة على مستوى الدولة، تزامنا مع ما يجري في كتالونيا[2].

ويمكننا القول، أن ما يجري من تفاعلات سياسية في إسبانيا نتيجة للتوجهات الانفصالية يمكنه أن يؤثر بشكل كبير على باقي دول الجوار الإقليمي وفي مقدمها فرنسا، لا سيما وأن القوميات المطالبة بالانفصال في إسبانيا لها امتداداتها التاريخية والجغرافية في فرنسا سواء تعلق الأمر بإقليم الباسك أو بإقليم كتالونيا الذي تمتد حدوده التاريخية إلى مدينة برپينيون الفرنسية التي ما زال سكانها الأصليون يتمسكون بثقافتهم وتراثهم الكتالوني، وتعاني فرنسا أيضا من التوجهات الانفصالية القوية لدى سكان جزيرة "كورسيكا"، التي قاد جناحها السياسي والعسكري بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير "كورسيكا"، معارك ضارية مع سلطات باريس من أجل الحصول على الاستقلال، وتجدر الملاحظة في السياق نفسه، أن مشروع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بات يمثل مخاطر جدية فيما يتعلق برغبة إسكتلندا في

---

[1]- "انفصال كتالونيا والتعقيدات الجيوسياسية في أوروبا"، أنظر على الرابط التالي:

https://annabaa.org/arabic/reports/12923، (2018/03/04).

[2]- "انفصال كتالونيا والتعقيدات الجيوسياسية في أوروبا"، **مرجع سابق**.

□

الاستقلال عن سلطة العرش البريطاني، ويتكرر هذا المشهد الانفصالي المتصاعد بشكل أكثر خطورة في معظم دول وسط وشرق أوروبا لا سيما في منطقة البلقان وفي جورجيا وأوكرانيا[□]□

وتكمن خطورة كل هذه التوجهات الانفصالية في ارتباطها بعناصر الهوية اللغوية واللسانية، التي ما زالت تؤكد على قوتها التمثيلية والتأثيرية قياسا بعناصر الهوية الأخرى كالعرق والدين، ويبدو أن اللغات الوطنية الكبرى قد فشلت في بسط سيادتها الكاملة على باقي اللغات سواء تعلق الأمر بالوضع في فرنسا أو إسبانيا أو بلجيكا، وبالتالي فإن الكثير من المراقبين يذهبون إلى التأكيد على أن العوامل الاقتصادية المؤثرة في التوجهات الانفصالية، تظل غير كافية من أجل تفسير صمود رغبة الانفصال والاستقلال لدى الكثير من المجموعات السكانية في أوروبا، التي ظلت تحتفظ بتراثها اللساني بالرغم من الهيمنة شبه المطلقة للغات الوطنية الكبرى على المستوى السياسي والإعلامي والاقتصادي[□].

وعليه تشكيل كتالونيا لجمهورية جديدة لن يحمل الكثير من المتغيرات، على المستوى الأوروبي، ربما باستثناء الضرر الكبير الذي يلحق بإسبانيا نفسها، حيث لن يؤدي لخروجها من منظومة الغرب، ولن تسقط كتالونيا في فلك روسيا أو الصين مستقبلا، لكن خطورتها أوروبيا أنها قد تفتح الباب أمام قوميات أوروبية أخرى للمطالبة بالاستقلال[□].

كما حذر الاتحاد الألماني للصناعة من تداعيات انفصال إقليم كتالونيا عن إسبانيا، وطالب الطرفين بالحوار، يأتي ذلك في حين تعافى أداء بورصة مدريد بعد هبوط هو الأدنى منذ أواخر العام الماضي، وأشار المدير التنفيذي للاتحاد، "يواخيم لانغ" *Joachim Lang*، إلى أن أكثر من نصف الشركات العاملة في إسبانيا وتساهم فيها ألمانيا توجد في كتالونيا، وأوضح أن العدد الإجمالي للشركات التي تتضمن مساهمة ألمانية في إسبانيا يبلغ نحو 1600 شركة.، ونبه إلى أن انفصال الإقليم سيؤدي إلى اضطرابات في الاقتصاد الذي يعتمد بشدة على التصدير[4].

[□]- الحسين الزاوي، "التوجهات الانفصالية في أوروبا"، أنظر على الرابط التالي:
http://elaph.com/Web/NewsPapers/2017/9/1167696.html، (2018/03/13).

[□]- **المكان نفسه**.

[□]- "استفتاء الانفصال في كردستان وكتالونيا: مفارقات بين نقطتي انفجار متباعدتين"، **مرجع سابق**.

[4]- "الصناع الألمان يحذرون من تداعيات انفصال كتالونيا"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/10/3/، (2018/03/04).

□

المبحث الثالث: مستقبل الظاهرة الانفصالية على ضوء وضع ومستقبل الاقليمين.

استيقظت النزعات الانفصالية في كل من كردستان العراق وإقليم كتالونيا في إسبانيا في سابقة لم يشهدها العالم من قبل وكأن الأمر يتعلق باتفاق مبرمج، وعلى الرغم من البعد الجغرافي واختلاف أسباب الانفصال ومسبباته في كلا المنطقتين، إلا أن تزامنهما جعل نزعة الانفصال تبدو وكأنها ظاهرة عالمية تستيقظ من جديد في زمن لم يعد يوجد فيه مكان سوى للكيانات الكبيرة القادرة على إثبات تفوقها والدفاع عن مصالحها بقوة وحدتها وتلاحم صفوفها، وعليه تتناول مستقبل هذه الظاهرة في الاقليمين بوجه خاص وفي العالم بوجه عام.

المطلب الأول: سيناريوهات انفصال إقليم كردستان عن العراق

في ظل الأحداث الراهنة واجراء الاستفتاء الأخير على استقلال كردستان العراق، هناك عدة سيناريوهات حول الانفصال ونتيجته التي ستحدد مستقبل الإقليم والعراق، ومنها:

السيناريو الأول: الابقاء على فكرة رفض الانفصال من قبل الحكومة العراقية

وأفضل إطار لتسوية ذلك هو التفاوض بشأن هذه الاختلافات، والعمل على انجاحه يتطلب حنكة سياسية وبراعة وحسن نية وحظ سعيد، فالحكومة العراقية ترى في أن فيدرالية كردستان توفر بديلا صالحا عن الانفصال، وفي الوقت نفسه، تعزز الاعتقاد بين للكرد الحق بالانفصال والقدرة على ممارسة السيادة الكاملة وهنا تكمن المفارقة، ففي حين توفر الفيدرالية بديلا عمليا للانفصال، لكنها تساعد على جعل الانفصال بديلا أكثر واقعية عن الفيدرالية، لذلك من الخطأ الاعتقاد بأن الفيدرالية تزيل قضية الانفصال عن جدول الأعمال السياسي[1].

ويرى العديد من المهتمين أن الفيدرالية توفر بديلا صالحا عن الانفصال، لقدرتها وبشكل فريد على استيعاب طموحات الكرد كما يقال، وتحترم رغبة الجماعات الوطنية بأن تبقى مستقلة ومحافظة على تميزها الثقافي، فضلا عن ذلك،

---

[1]- قيس ناصر راهي، " أخلاقيات الانفصال.. قراءة لفيدرالية كردستان واستفتائها"، **جريدة المثقف**، ع4037، (2017/09/24)، أنظر على الرابط التالي: **http://www.almothaqaf.com/a/b11a/921090**، (2018/03/04).

فالفيدرالية نظام مرن يمكن أن يستوعب حقيقة إن الجماعات المختلفة ترغب بأشكال الحكم الذاتي المختلفة، التي يبدو إن الكرد يريدون أكثر مما هو مشاركة بالسلطة[1].

من خلال منح بغداد استقلالا اقتصاديا وماليا للإقليم وحل مشكلات النفط بما فيها الإنتاج والتصدير واستمرار انسيابية وصول الموارد إلى إقليم كردستان، والعمل على حل المشكلات الأخرى، مثل كركوك والمناطق المتنازع عليها سلميا حتى وإن تطلب خطة طويلة الأمد، وهذا بالطبع يحتاج إلى استقرار وتوافق سياسي والتخلص من "داعش" وذيولها..

وبالتالي، فإن قرار إعلان الدولة الكردية ليس قرارا كرديا، أو عراقيا، أو حتى عربيا، بل هو قرار دولي سيخضع للعديد من الصفقات والمساومات السياسية بين عدة قوى إقليمية، كتركيا وإيران، ودولية، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ولذا لن يكون بالسهولة التي يتصورها قادة الاقليم[2].

ويحذر أيضا من أن دولة كردستان ستعاني من تدخلات متكررة قد تزعزع استقرارها، وبالفعل، قد تصبح مسرحا شائعا للصراعات الإقليمية، والنتيجة التي ستكون طبيعية في ظل الظروف الجيوسياسية، وهي الفشل الحتمي لمشروع الدولة المستقلة، وأنها عوضا عن توفير السعادة والراحة إلى الشعب الكردي، إلا أن الاستقلال سيعزز القلق والانقسامات الداخلية[3].

السيناريو الثاني: إعلان الدولة الكردية وتحقيق الانفصال عن العراق

وهذا السيناريو سيحدث حال تمت موافقة الحكومة العراقية على الانفصال عن العراق، يبدأ الاقليم في إجراءات الانفصال القانونية مع الحكومة العراقية أولا، ثم مع الهيئات الدولية، تمهيدا لإعلان الدولة الكردية، والاعتراف بها في الأمم المتحدة، وهذا السيناريو لن يكون في مصلحة أي دولة عربية أو إقليمية، وسيصب في مصلحة إسرائيل فقط التي ترتبط بعلاقات جيدة مع الإقليم، وستتعزز علاقاتهما، حال إعلان كردستان دولة، بل إن تل أبيب ستكون أول دولة

---

[1]- راهي، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- عاشور، **مرجع سابق**.

تعترف بالدولة الكردية الجديدة، وهو ما يمثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني لدول المشرق العربي التي ستحاط بكردستان شمالا، وإسرائيل جنوبا[1].

مما سبق، فإن قرار إعلان الدولة الكردية سيفتح باب تقسيم العراق لثلاثة أقاليم: سنية في الوسط، وكردية بالشمال، وشيعية في الجنوب، وهو سيناريو طرح منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003، بيد أنه لم ينفذ، كما أن انفصال كردستان العراق يعد إنهاء لمبدأ الدولة الوطنية الجامعة للأعراق والأديان، وسيفتح الباب للقوميات العراقية الأخرى (كالتركمان، والإيزيديين، والصابئة المندائيين) للمطالبة بالانفصال، أو إنشاء أقاليم خاصة بهم[2].

السيناريو الثالث: وجود انفصال دون دولة ذات سيادة كاملة:

وهذا السيناريو سيحدث بعد ما تمت عملية الاستفتاء وموافقة الشعب الكردي على الانفصال، وإرجاء إعلان الدولة الكردية ربما لسنوات قادمة، وهو ما لوح به رئيس هيئة الاستفتاء الكردية" هوشيار زيباري" (وزير خارجية العراق الأسبق)، حيث أكد أنه بعد إجراء الاستفتاء لن يتبعه مباشرة إعلان الدولة الكردية، (وهذا التأكيد جاء قبل الاستفتاء)، لأن الخطوة الأخيرة تخضع للعديد من الحسابات الإقليمية والدولية، وهذا السيناريو سيكرر الوضع القانوني للسلطة الفلسطينية، حيث سيمتلك إقليم كردستان شعبا، وسلطة حاكمة، وتمثيلا دبلوماسيا في بعض الدول، عبر قنصليات كردية، ولكنه لن يعلن كدولة مستقلة معترف بها دوليا[3].

وكان الاقليم قد لجأ للهيئات الدولية للاعتراف به كدولة كردية، بيد أن تلك الهيئات ترفض بتحريض من الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وألمانيا، التي ترتبط بعلاقات وثيقة بالشعب الكردي، وربما ترى تلك الدول أن الوقت غير مناسب الآن لإعلان الدولة الكردية، وربما يكون هذا السيناريو الأقرب للواقع، لأنه سيحقق

---

[1]- منى سليمان، "السيناريوهات المحتملة لانفصال كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/News/15210.aspx، (2018/03/05).

[2]- راهي، **مرجع سابق**.

[3]- **المكان نفسه**.

مصالح جميع الأطراف، ففي كردستان، سيكون الاقليم قد حقق الانفصال لاحتواء الغضب الشعبي المتصاعد ضده، وسيبقي العراق دولة موحدة نظريا فقط[1].

المطلب الثاني: سيناريوهات انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا

في ظل الأحداث الراهنة واجراء الاستفتاء الأخير على استقلال كتالونيا عن اسبانيا، هناك عدة سيناريوهات حول الانفصال و نتيجته التي ستحدد مستقبل الإقليم واسبانيا، ومنها:

السيناريو الأول: مسايرة الحكومة الاسبانية لمصالب الاستقلال

هو أن ترضخ حكومة مدريد لمطالب الاستقلال المالي والاقتصادي لإقليم كتالونيا، وبهذا المعنى يمكن تأخير أو تأجيل إعلان الكتالونيين فكرة الاستقلال الكامل، بالاستبدال عنها باستقلال شبه كامل يكون لمصلحة الطرفين، خصوصا في الشؤون الاقتصادية والمالية ودرجة عالية من الاستقلال الإداري، وفي جميع المرافق من دون استثناء[2]، وذهاب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات، بحثا عن استقلال ذاتي لكتالونيا، هو الحل الذى لن يرضي الانفصاليين، والحل الأكثر جذرية سيكون حشد الطبقة السياسية الإسبانية لتحرك الإرادة السياسية في اتجاه الفيدرالية الكاملة، وهو ما سيكون صراعا شاقا بالتأكيد[3]، مما يعني استمرار الحكم المباشر من مدريد على كتالونيا لحين انعقاد انتخابات جديدة وتخضع كتالونيا لرغبة مدريد وتتخلى عن حلمها في الانفصال[4]، وكانت الحكومة الكتالونية قد طالبت الاتحاد الأوروبي بلعب دور أكثر فاعلية في التوسط بالحوار بينها وبين الحكومة المركزية في مدريد، لكن الأخيرة رفضت ذلك[5].

---

(1)- راهي، **مرجع سابق**.

(2)- شعبان، **مرجع سابق**.

(3)– "3 أسباب ترجح فشل سيناريو "انفصال كتالونيا" . . "، أنظر على الرابط التالي: **http://www.youm7.com/story** ، (2018/03/06).

(4)- فاطمة شوقى، "سيناريوهات الرعب تطرق أبواب التاج الإسبانى"، أنظر على الرابط التالي: **https://parlmany.com/News**، (2018/03/06).

(5)- هدير عادل، "انفصال كتالونيا . . 3 سيناريوهات تحدد مستقبل إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي: **https://al-ain.com/article/catalonia-catalan-independence-referendum**، (2018/03/06).

وقال وزير الشؤون الخارجية في كتالونيا، "راؤول رومينا" Raul Rumeva، إنهم سيظلون منفتحين على الحوار مع مدريد، وأضاف لـ"نيوزويك" الأمريكية: "الحل الدائم يجب أن يستند على الحوار، والمفاوضات، بلا شروط مسبقة، هل هناك أية عروض من الدولة؟، لا، لا يوجد"[1].

أيضا زيادة نسبة اللامركزية، مع أن الأمر مستبعد، لانعدام ثقة الكتالونيين في مدريد، ونقص الدعم السياسي للامركزية الحقيقية، ووجدت الأبحاث أن اللامركزية لن يكون لها فائدة حقيقية، إذا كانت الأحزاب الانفصالية قوية بالفعل، علاوة على ذلك، عندما يتصاعد الصراع الفيدرالي إلى هذه الدرجة، يرى الانفصاليون أن أي قرار بشأن اللامركزية متأخر، وغير كاف[2].

فضلا عن أن أغلب الكتالونيين لا يثقون في هذه الوعود، ففي عام 2005، صوت 89 % من البرلمان الكتالوني على اقتراح باللامركزية، يمكن حكومة الإقليم من جمع الضرائب مباشرة، ويعلن كتالونيا أمة مستقلة، ورغم الوعود الإسبانية، إلا أن الحكومة قضت على الاقتراح، ولم تنفذه، ولم تكن تلك المرة الأولى التي تتراجع فيها إسبانيا عن وعودها، فتأكد الكتالونيون أنها لا يمكن الاعتماد عليها مستقبلا، حتى إذا وعدتهم باللامركزية، فهذا لم يعد كافيا، إذ باتوا يحلمون بالاستقلال عنها بشكل نهائي[3].

وقال "جوزيف يانيج" Joseph Yanning نائب مدير مركز دراسات البحوث السياسية التطبيقية في ميونيخ، إن مثل هذه الخطوة ستزيد من تصعيد الأزمة، ومن شأن ذلك أن يخلق حالة حرب أهلية غير معلنة ويمكن أن تكون هناك حالات عصيان، وأن هذا ما يفسر تأجيل إعلان الاستقلال واللجوء إلى المفاوضات مع مدريد[4].

---

[1]- عادل، **مرجع سابق**.

[2]- هدى الشيمي، "أزمة كتالونيا: 3 سيناريوهات محتملة"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details، (2018/03/03).

[3]- علا محمود، "3 سيناريوهات لـ"انفصال كتالونيا" أحدها حرب أهلية"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.albawabhnews.com/2752494، (2018/03/04).

[4]- محمود، **مرجع سابق**.

السيناريو الثاني: قبول الحكومة الاسبانية بانفصال اقليم كتالونيا

هو قبول مدريد مبدأ حق تقرير المصير للكتالونيين، وستكون النتيجة كما الاستقلال تام لكتالونيا، وهنا لا بد من بدء مفاوضات وحوارات شاملة حول التفاصيل والحقوق والواجبات والأفق المستقبلي عبر اتفاقية شاملة، وبإشراف دولي لضمان التنفيذ مع حفظ الوثائق في الأمم المتحدة[1].

في الوقت الراهن، تمثل المسألة الكتالونية إضافة إيجابية يمكن توظيفها في خضم الساحة السياسية الإقليمية في جميع أنحاء أوروبا حاليا، حيث من الضروري الاستفادة من ذلك، بدلا من التفكير في قمعها بوحشية، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية، على العموم، تجاهل المظاهرات في كتالونيا واعتبارها غير قانونية، لم يحل المشكلة، بل زادها تعقيدا، والجدير بالذكر أن الأوروبيين الفدراليين الذين عاصروا الفاشية في عشرينات وثلاثينات وكذلك أربعينات القرن العشرين، كانوا يحلمون منذ البداية بأن تكون أوروبا مكونة من عدة وحدات إقليمية متساوية تقريبا، لا تهيمن فيها الدول الكبرى على الدول الصغرى[2].

أما الحلول والمعالجات بخصوصها فهي لا ترتقي إلى ما وصلت إليه الحالة العراقية، وفي هذه الحالة سيواجه مجموعة من الإشكاليات والتعقيدات سواء للدولة الأصلية أو للأقاليم المستقلة، لاسيما في جوانبها الاقتصادية وقدرتها على النهوض بأعباء الأوضاع الراهنة والمستقبلية، فيما يتعلق بالإنفاق العام، ولاسيما ميزانيات الدفاع العسكري وتبعات التمثيل الدبلوماسي ومنشآت البنية التحتية والأصول الكبرى (التي هي للدولة قبل أن تكون للأقاليم)، فضلا عن القدرة في تجاوز إيجابيات التجارة البينية بين الأقاليم والدولة الاتحادية، ولعل مثل هذه المشكلات ستكون حاضرة بقوة، خصوصا عند إعلان الاستقلال[3].

---

[1]- شعبان، **مرجع سابق**.

[2]- أولريكه غروت، "هل سيشهد العالم اتحادا أوروبيا جديدا ومفككا ؟، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20240، (2018/03/06).

[3]- شعبان، **مرجع نفسه**.

السيناريو الثالث: الابقاء على فكرة رفض انفصال الاقليم من قبل الحكومة الاسبانية

من خلال الاستمرار في إجراءات إلغاء الحكم الذاتي، حيث أعلنت إسبانيا انتقال صلاحيات الحكومة الكتالونية للسلطة المركزية الإسبانية، وسيطرة مدريد على الحكومة والشرطة ووسائل الإعلام الكتالونية، وعلم الجميع أن البلاد تتخذ إجراءات صارمة، وتقوم بأشياء لأول مرة منذ عقود[1].

فقد هددت مدريد كتالونيا من قبل في عام 2012، كما أن وزير الدفاع الإسباني "*بيدرو مورينيس*" *Pedro Mourines*، في عام 2015 هدد القوميين الانفصاليين بالتدخل العسكري لوقف التهديدات الانفصالية، والذي صرح في ذلك الوقت أن المادة 155 تخول للحكومة التدخل من أجل المحافظة على وحدة البلاد[2].

وتعتقد مدريد أن حالة التأييد للانفصاليين المنتشرة في الإقليم لن تستمر طويلا، وترى أن الأحزاب الانفصالية عملت على تأجيج مشاعر الغضب تجاه الحكومة، في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، وانتشار فضائح الفساد التي أثرت على سياسيين مرتبطين بالحكومة المركزية والمملكة، ويشار إلى أن إسبانيا في هذه الحالة، ستنتظر حتى يهدأ الكتالونيون المؤيدون للانفصال، وربما ستشن بعد ذلك حملة على الأحزاب والجماعات التي تسببت لها في المشاكل، من خلال استعادتهم السيطرة على مواردهم المالية، وقد تعتقل القادة الذين يحاولون مخالفة قرارتها والمضي قدما في اجراءات الانفصال[3].

الموقف الذي تتخذه الحكومة الإسبانية، مفاده أنه لا يوجد حوار مجد يمكن إجراؤه، وذكر مكتب رئيس الوزراء الإسباني "*ماريانو راخوي*"، خلال بيان، أن "الحكومة لن تتفاوض حول أي شيء غير قانوني"، وفي الوقت نفسه، يبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يريد التدخل في القضية أكثر من اللازم[4].

---

(1)- الشيمي، **مرجع سابق**.

(2)- شوقي، **مرجع سابق**.

(3)- الشيمي، **المرجع نفسه**.

(4)- عادل، **مرجع سابق**.

وقال "جوناثان هوبكين" Jonathan Hopkins، أستاذ مساعد بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية: يبدو لي أن الاتحاد الأوروبي لا يريد المشاركة في هذا، بل يفضل ترك حل الأمر للمؤسسات الإسبانية، كما أشار "هوبكين" إلى، إن كان هناك أعمال عنف أشد خطورة، تحديدا أي شيء أسفر عن وقوع قتلى، من المحتمل أن يبدأ الاتحاد الأوروبي في التدخل"[1].

من جهة أخرى لا تستطيع كتالونيا، الانفصال بشكل تام وإنشاء مناطق مزدهرة ومحصنة على حساب المصلحة العامة في أوروبا. فمجرد وجودهم ضمن "أوروبا الإقليمية" يفرض عليهم دفع الضرائب لفائدة الحكومات الأوروبية[2].

في حين أنه و برأي عدد من علماء الاجتماع السياسي قالوا إنه عندما تبدأ دولة ما في قمع مواطنيها وسلب قدرتهم على اختيار حكومتهم، فإن ذلك يخلق شعورا بالاحتقار والغضب لدى المواطنين، ومن الممكن أن يزيد من حدة الصراع، ويتحول إلى عنف بشكل أو بآخر[3].

[1]- عادل، **مرجع سابق**.

[2]- غروت، **مرجع سابق**.

[3]- "بعد تصعيد «إسبانيا» . . ثلاثة سيناريوهات لحل أزمة استفتاء استقلال كتالونيا"، أنظر الرابط التالي: **https://www.tahrirnews.com/posts/848195**، (2018/03/06).

المطلب الثالث: مستقبل الظاهرة الانفصالية

قرار انفصال إقليم (كردستان- العراق) و (كتالونيا-اسبانيا)، سوف يكون له أبعاد وتأثيرات كبيرة على الاستقرار والأمن الدولي في ظل وجود أقاليم عديدة في دول مختلفة تطالب بالانفصال تزامنا مع ما يجري في الاقليمي، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب من خلال ذكر مدى تأثير هذه الظاهرة عالميا وأي مستقبل لها .

أولاً: الدول تقبل الحروب وترفض الانفصال

في استعراض للخريطة يتبين أن الظاهرة الانفصالية موجودة في عشرات البلدان، إلا أن الانتقال إلى تفعيلها بدا متاحا في المرحلة الراهنة في حالتين، إما في دول منظمة (كتالونيا)، تسمح قوانينها بطرح مثل هذا الخيار بمعزل عن إمكان نجاحه، أو في دول تعاني الفوضى والتفكك، وفقا للتوقعات بالنسبة للعراق وسوريا فضلا عن ليبيا واليمن[1]، وتختلف قضية كردستان في كون الأكراد حاولوا باستمرار إنشاء دولتهم، لكنهم خرجوا وحدهم خاسرين من توزيع الدول الكبرى تركة الدولة العثمانية، غداة الحرب العالمية الأولى، بين أقوام الشرق الأدنى، وكان أن تفرقوا بين دول أربع ويجدون اليوم أن الظروف الدولية وانهيار الدولة في العراق وسوريا فرصة تاريخية لإحياء حلم دولتهم وتبدو لهم متاحة بدءا بكردستان العراق مع احتمال التواصل جغرافيا مع أكراد شمال شرقي سوريا وجنوب شرقي تركيا وشمال غربي إيران، لم تكن أحوال الأكراد متشابهة في كل من هذه المواقع، لكنها كانت صراعية ومضطربة عموما، وبقدر عنف القمع والاضطهاد زادت العصبية القومية للأكراد[2] .

مع بزوغ أول بوادر تسونامي الانفصال، يحق لنا التساؤل عن دور الدولة كحامية وماسك وحيد للاقتصاد والسياسة فنضيف كلمة "تكاد"[3]، وهذا ينذر بنهاية البراديغم الدولوي الذي يهيمن على مختلف التجارب التي نعيشها في مجال معولم قد تجد الدولة فيه نهاية قوتها في ظاهرة بدأت في عشرية التسعينات من القرن الماضي[4] .

---

[1]- عبد الوهاب بدرخان، " كردستان وكتالونيا . . وحمى الانفصال"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.noqta.info/page-113659-ar.html، (2018/03/06).

[2]- بدرخان، **مرجع سابق**.

[3]- Benno Valentin," La mondialisation signe-t-elle la fin de l'État nation ?", See the link below:
https://www.ebay.com.au/itm/, (07/03/2018).

[4]- "كتالونيا: انتحار سياسي أم نهاية كيان الدولة ؟"، **مرجع سابق**.

عندما كتب "*شارلز تيللي*" *Châles Tilly* عالم الاجتماع والمؤرخ السياسي بأن الحروب الكبرى، على شاكلة الحرب العالمية الأولى أو الثانية، قد عفي عليها الزمن فقد كان مفكرو مفهوم الدولة كما نعرفه هو أكثر الدعائم التي انتجها الفكر المعاصر[1]، وتم بهذا المفهوم إزاحة مفهوم آخر وهو مفهوم الامبراطوريات إلى مالا مرجعة، فالحرب العالمية الأولى كانت نتائجها إزاحة آخر الامبراطوريات: الإمبراطورية العثمانية، علما بأن الامبراطوريات أرغمت العالم ولمدة قرون في العيش على إيقاع قوتها العسكرية أو الثقافية أو الاثنين معا[2].

الأمثلة على ذلك كثيرة، مثل الامبراطورية البريطانية، والتي قيل عنها إنها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، أو الفرنسية النابليونية، وفي كل الحالات كانت الحروب هي العامل الأوحد لاتساع الرقعة الجغرافية لهذه المنظومات والتي كانت تفرض سيطرتها بمبدأ القوة التي لا تقهر[3].

بعد اندثار أخر الامبراطوريات إبان الحرب العالمية الأولى، اندلعت موضة الاستقلال على أطلال ما تبقي من إمبراطوريات مفككة أو مضمحلة بفعل الزمن، ففي العديد من المناطق، مثل أفريقيا أو آسيا وخاصة منطقة الشرق الأوسط، عمت هذه الموضة وتم خلق كيانات ارتدت أثواب الدولة، فصار لها جيوش للدفاع عن حدودها، وبعد الحرب العالمية الثانية تم خلق كيان دولي لتلاشي الفوضى فيما نعرفه الآن بالأمم المتحدة، إذ لم يغب عن الأذهان فكرة "*توماس هوبز*" *Thomas Hobbes*، مبدع مبدأ الحالة المنظمة (والتي انجبت مفهوم الدولة) تفاديا لحالات الفوضى (مصدر اشعال الحروب) لم تغب عن أذهانهم أمكانية ضعف "الليفياثان" الذي تحدث عنه هوبز[4]، ولكنه وبعد قرون أثبت الزمن أن الدول لا تبالي ولا تخاف من الحروب فجاء "*شارلز تيللي*" بمقولته الشهيرة: ***الحروب تصنع الدول وهذه الدول هي صانعة الحروب***[5].

---

[1]- "كتالونيا: انتحار سياسي أم نهاية كيان الدولة؟"، **مرجع سابق**.

[2]- "L'Europe au XIXe siècle ", See the link below:
http://www.cosmovisions.com/ChronoEurope19.htm, (07/03/2018).

[3] Charles Tilly, **The Politics of Collective Violence**, (New York: Cambridge University Press, 2003), p p 04-24.

[4]- "كتالونيا: انتحار سياسي أم نهاية كيان الدولة؟"، **مرجع سابق**.

[5]- Charles Tilly, **War Making and State Making as Organized Crime**, (Cambridge: University Press, 1985), pp 184-186.

أما الرغبة في الانفصال فتضع التساؤلات حول النموذج الأيديولوجي الجديد لدولة ما والتي استلهمت إطارها السياسي وليد البراديغم الدولوي من فلسفة الأنوار فصارت الدولة صانعة القرار أمام خيار الحرب على الانفصال، فهل يحق لنا الآن القول بأن الأقاليم تسحب السجادة من تحت أقدام الدول وتصير صانعة الانفصال؟ أم أن الدول تشعر بالخطر وتهديد وجودها فتقوم برفض أي عملية بتر عضو ما، لكي يستمر الجسم الدولوي في الحياة، فموجة الانفصالات التي نعيشها تنذر بنهاية براديغم الدولة[1].

ثانياً:: تأجيج النزاعات الانفصالية في العالم

من الواضح أن المغامرتين الكردية والكتالونية أحيتا لدى العديد من الشعوب النوايا الانفصالية، ففي 22 أكتوبر 2017 أجرى إقليما "لومبارديا" و"الفينيتو" بإيطاليا استفتاء من أجل الانفصال، مطالبين بمزيد من السلطات وبدرجة أعلى من الحكم الذاتي، واقترح "نيكولا ستورجون" *Nicolas Sturgeon*، الوزير الأول في اسكتلندا وزعيم الحزب الوطني الاسكتلندي المؤيد للاستقلال، إجراء استفتاء جديد في 2018 أو 2019، ولكن تأخرت في وقت لاحق خططها لإدخال تشريع يدعو إلى إجراء استفتاء بدلا من ذلك[2].

وتخشى أوروبا من تفاقم النوايا الانفصالية داخلها، سواء من قبل الكورسيكيين في فرنسا أو إقليم "الباسك "في اسبانيا أو "البافاريين" في ألمانيا، لذلك تشجع على وحدة الدول، وفي هذا الصدد يبرز موقف غريب إذا ما رأينا دعم بعض دول الاتحاد الأوروبي لاستفتاء انفصال إقليم كردستان مثل فرنسا وألمانيا، وهنا يتضح الأمر ويفهم على أنه سياسة الكيل بمكيالين[3].

من جهة أخرى، فإن استفتاء انفصال إقليم كردستان أثار النزعة الاستقلالية عند أكراد سوريا وباتت قوات حماية الشعب الكردي التي تشكل العمود الفقري لقوّات سوريا الديمقراطية تطالب حلفاءها من الأمريكان والروس

---

[1]- "كتالونيا: انتحار سياسي أم نهاية كيان الدولة؟"، **مرجع سابق**.

[2]- Brennan Weiss, " Catalan and Kurdish referendums are part of a growing number of separatist movements calling for freedom around the world", See the link below: **http://www.businessinsider.com/catalonia-kurdish-referendums-independence-movements-around-world-2017-10**, (06/03/2018).

[3]- "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، **مرجع سابق**.

بالوفاء بتعهّداتهم بمنح الأكراد حكما ذاتيا في سوريا الجديدة، بعد نجاحهم في طرد تنظيم داعش، ولكن الحليفين لا يبدوان متحمسين لتنفيذ وعودهما، هذا إضافة إلى ضغط تركيا وإيران لعدم تحقيق ذلك[1].

موجة الانفصال التي تعوم عليها بعض الأقاليم هنا وهناك تأتي بمواجهة بين البراديغم الدولوي الوحدوي ونظيره الاستقلالي القوموي، فالمنادي بإعلاء القومية فوق مبدأ الوحدوية يريد خلق كينونة لهوية جديدة مثلما يحدث في كتالونيا، ففي هذا المضمار تفقد الدولة الإسبانية أحد أهم اختصاصاتها وهو مبدأ السيادة والقوة العليا ويصير التنين جريحا، إذ ما طبق الأمر على فكرة" هوبز"، فمنذ ان تم رسم البراديغم الدولوي وبعد أن اتسمت الدول وارتبطت بأسطورة الليفياثان، هذا الكائن البحري الخرافي برأس تنين وجسد أفعى، فأي صورة من صور إضعاف الليفياثان من شأنها أن تؤدي إلى صراع، قد يكون دمويا، بين الاخوة الذين يتركون جانبا مبدأ التعايش معا إلى مستقبل الجوار الغير مستقر[2].

منذ وضع الأسس الحديثة لمفهوم الدولة وقد استقر الأمر على نبذ فكرة الانفصال باعتبارها، من وجهة نظر الدولة المعنية، واستغلال خوف وقلق الأفراد من الحروب وحبهم للأمن والاستقرار، فنهاية مفهوم الدولة الوطنية يعني نهاية مفهوم الانتماء وتغيير جذري في معني الهوية، إذ تشعر الدول المعنية بضمور في قواها وتهديد في المضي قدما في التماسك واللحمة القومية الداخلية، وفي ظل العولمة صارت الدولة الوطنية تشعر بالابتعاد عن قداسة المكان والحيز الجغرافي إلى مجال اللامكان والذي تؤثر فيه الشركات العملاقة، التي تريد الهيمنة علي صنع قرار الدول، فتتصارع الدول المعنية على الاحتفاظ بقدراتها التي تسمح لها بعدم الانحدار في منعطف الضعف أمام الضغوط الاقتصادية التي تقوم بها الشركات العملاقة عابرة القارات، السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: إن كانت الدول تشعر بالضعف أمام هذا الضغط المستمر في تكاملها الجغرافي فكيف ستستطيع الأقاليم التي ترغب في الانفصال مواجهة ما ينتظرها ككيان مستقل[3].

---

[1]- "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- **المكان نفسه**.

ثالثاً: كشف هشاشة الديمقراطيات الغربية

أول دلالات رفض استقلال كتالونيا وسجن دعاتها يعد وأدا للديمقراطية الليبرالية الغربية وانكشاف وجهها المخادع، فقد تم إسقاط إرادة الشعب الكتالوني الديمقراطية، ليس بواسطة البوليس الاسباني فحسب وإنما عن طريق البوليس والهيمنة السياسية لبروكسل أيضا، التي اعتقلت فيها رئيسة البرلمان الكتالوني بطريقة مهينة[1].

لقد أثبتت تجربة كتالونيا أن الغرب "الأوروأمريكي" ذو بنية اجتماعية وسياسية هشة، يشعر بالذعر من أي ممارسة ديمقراطية تحررية جذرية لشعوبها ومكوناتها المجتمعية، فهي من الضعف لدرجة أنها غير قادرة حتى على تطبيق مواثيق الأمم المتحدة في حقل حقوق الإنسان والشعوب في تقرير مصيرها السياسي داخل الفضاء الأوربي، هذا وقد تجددت المخاوف الأوربية بعد فوز الأحزاب الداعمة لاستقلال كتالونيا نهاية عام 2017، مع احتمال توظيفها لنتائج الاستفتاء مستقبلا، لدرجة قد تشكل كتالونيا حالة مشجعة لشعوب و إثنيات أخرى داخل اسبانيا والدول الأوربية الأخرى، ومن ثم في مختلف دول العالم[2].

إن الموقف "الأوروأمريكي" من استقلال كتالونيا وقمع هذا التطلع بطريقة بوليسية يعد بداية لمرحلة جديدة، وبداية لمرحلة أخرى، هي انتهاء الليبرالية المرافقة لزمن احترام الخصوصيات الثقافية والحريات بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز مرحلة جديدة بدأت معها عملية التهرب من استحقاقات العولمة وخاصة حرية الشعوب والجماعات في اختيار مستقبلها السياسي، فهي بداية مرحلة الهيمنة الشاملة للرأسمال الاحتكاري المتمظهر في صيغته العسكرية المسلحة[3].

خطر انفصال بعض أقاليمها عن الحكومات المركزية التابعة لها، ليس فقط ما يقلق دول أوروبا من أزمة إقليم كتالونيا، فما يقلقها أيضا انكشاف زيف ديمقراطيتها التي طالما تغنت بها، فصور ضباط الشرطة الذين يرتدون زي أشبه بـ:"روبوكوب" أسود وخوذات "دارث فيدر"، يمنعون العديد من الأشخاص العاديين من التصويت، ويضربون المواطنين بالهراوات وإطلاق الرصاص المطاطي عليهم، مما أدى إلى إصابة الكثير من المحتجين بجروح، لم تثر اهتمام الأوروبيين[4].

---

[1]- أحمد علي، **مرجع سابق**.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- **المكان نفسه**.

[4]- "القارة العجوز على شفا خريطة جديدة: لماذا تقلق أوروبا من الاستفتاءات الانفصالية؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.noonpost.org/content/20417**، (2018/03/07).

حيث كان الاتحاد الأوروبي دائما يدين هذا النوع من أعمال العنف ويطالب بمعاقبة مرتكبيها، ولكن الأمر لم يكن بتلك البساطة هذه المرة، نظرا لأن المسألة تتعلق ببلد ينتمي له إسبانيا[1].

في واقع الأمر، وضعت القضية بشأن استقلال كتالونيا الاتحاد الأوروبي وأعضاءه في موقف حرج، فطالما دافع الاتحاد الأوروبي عن الحقوق الديمقراطية الأساسية، على غرار حرية التعبير والتجمع الحر والتصويت، وفي الوقت الذي كان عليه إدانة تصرفات الحكومة المركزية الإسبانية وأعمالها العدائية تجاه المتظاهرين، خيرت دول الاتحاد الأوروبي التحذير من مغبة تشجيع القوى الانفصالية التي تهدد الكثير من البلدان، فضلا عن الاتحاد في حد ذاته[2].

أورد الكاتب النمساوي، "روبرت ميناسي" *Robert Menasi*، أن الأقاليم والمناطق هي الوطن، أما الدولة فهي ضرب من الخيال، فالوطن يمثل اللغة، وأصناف الطعام، وجوهر الثقافة، أما الدولة فهي مجرد عبارة مفرغة من معناها، وبالتالي، لابد من إعلاء قيمة المنطقة والإقليم في صلب النظام السياسي "للجمهورية الأوروبية الجديدة"، وإبراز أهمية مفهوم "الوحدة في التعدد"، دون محاولة خلق هوية أوروبية مصطنعة ومتعصبة، أو إلزام بعض المناطق بالعمل ضمن نطاق الدولة[3].

تثبت محاولات تجارب الانفصال لإقليمي كردستان و كتالونيا الحاجة إلى تقوية الكيانات الإقليمية الكبرى المتعددة الأجناس والأديان التي تخلوان من نزعات انفصالية، وبناء التجمعات الاقتصادية الكبرى الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي القائمة على أساس المصالح المشتركة والتجارة الحرة وحرية المبادرة ما تزال عوامل جاذبة للدول والشعوب التواقة إلى العيش داخل مجتمعات متقدمة ومتطورة ومتنوعة ومتعددة، ولكن أيضا وأساسا ديمقراطية يحتكم فيها الناس إلى القوانين والمؤسسات حتى لا يضطرون إلى اللجوء للاحتماء بالهويات الضيقة والعرقيات المريضة والبحث عن الخلاص في الإيديولوجيات القاتلة[4].

---

[1]- إيرلاندر، **مرجع سابق**.

[2]- "القارة العجوز على شفا خريطة جديدة: لماذا تقلق أوروبا من الاستفتاءات الانفصالية؟"، **مرجع سابق**.

[3]- أولريكه غروت، "هل سيشهد العالم اتحادا أوروبيا جديدا ومفككا؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20240، (2018/03/07).

[4]- علي أونرلا، "استيقاظ النزعات الانفصالية"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index.php?option=com_content&tmpl=component&id=222116، (2018/03/07).

لا شك أن العودة القوية لمطالب الانفصال في العالم الراهن، تعزى بالدرجة الأولى إلى الوضع الاقتصادي الضاغط بسبب العولمة، إذ لم تعد المسألة الديمقراطية، التي تقدم في معرض تبرير أي انفصال في العالم الثالث، شرطا كافيا، فهي موجودة في أوروبا وأمريكا، ولم تحل المشكلة[1].

وعليه يتحول المعطى الاقتصادي إلى تحد جديد، يضاف إلى باقي التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية (الهوياتية) والأمنية التي تهدد فكرة الدولة الوطنية، بفعل تطورات العولمة الجارفة، في مختلف تجاربها مركزية كانت أو فيدرالية[2].

في حين تبدو المرحلة القادمة مليئة بالتغيّرات على الصعيد الجيوستراتيجي وإعادة تشكيل خارطة العالم، ومن المستبعد أن تنتهي تداعيات استفتائي كردستان وإقليم كتالونيا في وقت قريب..[3].

[1]- محمد طيفوري، "حمى الانفصال.. عودة القوميات وانكفاء الديمقراطيات"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aleqt.com/2017/10/15/article_1267396.html**، (2018/03/07).

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل

نخلص من خلال هذا الفصل إلى أن اقليمي كردستان العراق و كتالونيا اسبانيا يشكلان في ما بينهما علاقة ترابطية قائمة على عدة متغيرات، منها تلك المتغيرات التي تعتبر عوامل دفع نحو تغذية أكثر للانفصال، وأخرى مسؤولة عن التباعد .

حيث أنه رغم البعد الجغرافي والاختلاف الثقافي بين الاقليمين، إلا أن هذا لم يمنع الأكراد و الكتالونيين من التعبير عن رغبتهما في الانفصال، والعمل على تحقيق مطالب شعبي الاقليمين، حتى وإن تم تصنيف قضية انفصال كردستان، قضية ذات طابع سياسي اقتصادي أكثر منه عرقي، في حين تم النظر لقضية انفصال اقليم كتالونيا على أنه انفصال ذو طابع عرقي بنكهة اقتصادية، وكل هذا تحت شعار ***"أطلب أكثر مما تريد لتنال ما تريد"*** ، والذي توج بإجراء استفتاءين في كلاهما .

وهذا الأخير كان وسيكون له تداعيات وانعكاسات مزدوجة، على جميع النواحي وكافة الأصعدة والقطاعات، فمن ناحية سيحقق مطالب الشعبين وخطو خطوة كبيرة جدا في مسار الانفصال عن الدولة الأم، ومن ناحية أخرى إثارة النزعة الانفصالية في العديد من دول العالم، ناهيك عن ما سيواجهه الاقليمين من تحديات وصعوبات في مسار بناء كيان جديد مستقل .

يأتي كل هذا وقد تم طرح عدة احتمالات وتوقعات حول مستقبل الاقليمين، والتي في مجملها وباختلاف توجهاتها إلا أنها تصب في خانة أن الاقليمين سوف يواجهان صعوبات جمة مهما كانت النتيجة وما سيصل له الاقليمين من تطور في قضية انفصالهما، في حاضر لا نزلت قضية هذين الاقليمين تلقي بضلالها على إبراز ملامح الظاهرة الانفصالية في العالم ومستقبلها وموقع الدولة الوطنية منها الذي ينذر بذوبان هذه الأخيرة واضمحلالها نتيجة هذه الانقسامات وتراجع دورها في رسم المعادلة الأمنية على مستوى أمن الدول بالتزامن مع تراجع وكشف قناع الديمقراطية الليبرالية الغربية .

الخاتمـــــة

إن احتمال الانفصال بالنسبة لإقليمي كردستان و كتالونيا قد أحدث هوة أمنية كبيرة سيكون لها تداعيات على الأمن سوءا المحلي/الاقليمي/الدولي، حيث أن هذا الاحتمال للانفصال سيؤدي إلى تغير في المشهد الأمني على كافة مستوياته وتغير للخارطة السياسية لدول عديدة والتي تعاني من نزعة انفصالية، وذلك يرجع للوزن الذي يمثله الأكراد والكتالان بالنسبة للعراق واسبانيا تواليا، فهو سيؤدي إلى غموض في مستقبل الاقليمين، فكل التوقعات والسيناريوهات تشير إلى ذلك.

كما أثبت الاستفتاء الذي أجري في كل من اقليمي كردستان وكتالونيا، حقيقة القول بتراجع قدرة الدولة على مواجهة تحديات العولمة المخترقة للأمن الوطني، والتي مست الأمن المجتمعي و الهوياتي في كل من العراق واسبانيا بالدرجة الأولى، ويظهر هذا جليا من خلال طرح المعضلة الأمنية المجتمعية والانتشار الثقافي.

وقد تم معالجة إشكالية الدراسة وما تبعها من تساؤلات فرعية كانت مجزئة على امتداد ثلاث فصول، و انطلاقا من الفرضيات الواردة في مقدمة الدراسة، سيتم في هذه الخاتمة الوقوف على نتائج اختبار هذه الفرضيات وما تم التوصل إليه من نتائج، مع تقديم تساؤلات بمثابة آفاق للدراسة:

الفرضية الأولى: إن خطورة انفصال اقليمي كردستان و كتالونيا تبرز بما يجري في الدولة أكانت العراقية أو الاسبانية التي تعاني إلى اليوم من شرذمة لمفهوم الأمن الوطني الموحد، و رغم ما تعمل به من تطبيق للنظام الفدرالي بالنسبة للعراق من جهة والحكم الذاتي في الدستور الاسباني للأقاليم من جهة أخرى، إلا أن انفصال الاقليمين بشكل تام ورسمي يسهم في أن تكون بقية الأقليات الموجودة لها الرغبة الانفصالية بشكل أعمق للانفصال عن الدولة الأم سوءا العراق أو اسبانيا.

الفرضية الثانية: إن سوء التعامل مع الأقليات داخل الدولة وتنوع مطالب الأقليات يسهم بشكل كبير جدا في وجود نزعة انفصالية داخل الدولة مع وجود عدة عوامل ومتغيرات (داخلية/خارجية)، وهذا ما يشكل تهديد مباشر على الأمن الوطني.

الفرضية الثالثة: إن اختلاف وتباين اقليمي كردستان و كتالونيا من حيث عدة متغيرات مسؤولة عن هذا متمثلة في أصداء هذا الانفصال وشرعيته والنتائج المترتبة عنه و مختلف ما دار في فلك استفتاءي الاقليمين، كان عبارة عن أرضية مشتركة تسمح بالمقارنة بينهما رغم انردواجية معايير التعامل مع كل منهما.

الفرضية الرابعة: إن احتمال انفصال اقليمي كردستان و كتالونيا شكل إحدى أبرز القضايا المطروحة التي كان وسيكون لها المسببات التي تعد من أقوى التحديات ت في ظل وجود تهديدات عديدة مؤثرة على الأمن وهو ما سيؤدي إلى تعظيم الظاهرة الانفصالية في العالم وجعلها موضة العصر على الساحة السياسية الدولية تزامنا مع ما يجري في عدة أقاليم من العالم.

نتائج الدراسة:

- ✓ أدى تطور ظاهرة الانفصال عن الدولة الأم إلى تهديد الأمن الوطني وتجزئة سيادة الدولة مع وجود حالة اللاستقرار، ليتعدى ذلك للمستوى الإقليمي.
- ✓ توجد عدة أطر نظرية تفسر ظاهرة الانفصال بكل ما تحمله من مفاهيم واختلافات، كما أن القانون الدولي حدد الأسس والقواعد القانونية التي تضبط عملية الانفصال.
- ✓ المتتبع للسيرورة التاريخية لإقليمي كردستان وكتالونيا وصولا للاستفتاءين اللذين أجريا عام 2017، يلاحظ وجود عوامل مشتركة بين الاقليمين رغم البعد الجغرافي والاختلاف الثقافي.
- ✓ ساعدت الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط منذ الغزو الأمريكي للعراق 2003، إلى زيادة شعور الأكراد بضرورة خلق كيان جديد مستقل عن العراق، وتفعيل أعمق للقضية الكردية في العراق.
- ✓ كما ساعدت الظروف السياسية الداخلية في اسبانيا تزامن مع الغزو الأمريكي للعراق من خلال ما أقره البرلمان المحلي من نظام أساسي جديد يقر بسيادة إقليم كتالونيا على دفع الكتالان إلى تجديد المطالب للانفصال الذي انجر عنه خلافات حادة مع الحكومة المركزية كانت ايذانا ببدء مرحلة جديدة في قضية انفصال الاقليم.
- ✓ يمثل اقليمي كردستان و كتالونيا جزءا مهما من المعادلة الاقتصادية في كل من العراق واسبانيا، ناهيك عن ما يمثلانه من تعدد للثقافات والعرقيات لكل منهما.
- ✓ كان موقف كلا الحكومتين العراقية والاسبانية رافضا بشكل كلي ورسمي لأي محاولة للمساس بالأمن الوطني وتجزئة سيادة كل منهما، وهو ما ترجم في رفض الانفصال خصوصا بعد اجراء استفتاء في كل من الاقليمين.

- ✓ إن اختلاف مواقف الدول من انفصال اقليمين كـردستان وكتالونيا يبرز سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير في التعامل مع كل اقليـم، وهذا يرجع للمصالح المرتبطة بكل طرف باختلاف توجهاتها سوءا كانت لارتباطات أمنية أو سياسية أو اقتصادية، مع كشف هشاشة الديمقراطية الغربية في مواجهة مثل هذه التطلعات الانفصالية.
- ✓ إن مقارنة قضيتا انفصال كل من اقليمي كـردستان و كتالونيا تبين أن وجود متغيرات عديدة مسؤولة عن تقارب مطالب كل منهما من جهة، في حين توجد اخرى للتباعد وهذا ما سمح باستخلاص نقاط للمقارنة بين الاقليمين.
- ✓ إن انفصال اقليمي كـردستان وكتالونيا يعني تهددا لكافة الأطراف المعنية المعادلة الأمنية بدأ بالإقليمين بالتوازي مع الدولتين الأم ليمتد للمستوى الإقليمي، وفي الشكل الكلي الأمن الدولي في علاقته مع نزعة الانفصال المجتاحة للعالم، بشكل ترابطي مع بقية أقاليـم العالم الحاملة بالانفصال والتي تسعى له، أسوة بهذين الاقليمين.
- ✓ أكد الاستفتاءان في اقليمي كـردستان العراق و كتالونيا في إسبانيا أن ما يجري هو موجة مستحدثة من ثورة الأقليات، وهذا راجع لضغط العولمة على نموذج الدولة الوطنية، التي ليس لها البديل غير الانفصال عن الدولة التي تنطوي تحتها.
- ✓ كما تبدو المرحلة القادمة مليئة بالتغيّرات على الصعيد الجيوستراتيجي وإعادة تشكيل الخارطة الجغرافية العالم، مع ما يشهده من تداعيات استفتائي كـردستان وإقليـم كتالونيا والذي من الممكن أن لا ينتهي في وقت قريب.

ومن خلال ما سبق، فإنه يتوجب على اقليمي كـردستان وكتالونيا إيجاد السبل والآليات المناسبة التي يمكن من خلالها التخفيف من أضرار هذا الانفصال في حال حدوثه، والعمل على الخطوات التي تضمن الحصول على السيناريو الأمثل في ظل تعدد السيناريوهات المحتملة، والتي من الممكن أن تكون كارثية على الطرفين، فهل سيكون لهذا الانفصال فائدة أم أنه سيؤدي بالطرفين إلى نفق مظلـم ؟ و أي سيناريو من السيناريوهات المطروحة سوف يتحقق ويحصل لكل منهما ؟، ثـم هل سيشهد العالم موجات جديدة من الانفصال أم أنها ستتوقف بمجرد انفصال اقليمي كـردستان وكتالونيا ؟.

قائمـــــــة
المراجـــع

□

I – قائمة المصادر:

1) **المنجد الاعدادي**، (دون اسـم المؤلف)(بيروت : دار المشرق ، ط5 ،1986) .

2) الكيالي عبدالوهاب ، **موسوعة السياسة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2،ج4، 1990) . □

3) الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، **مختار الصحاح**، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1989) .

4) الأمم المتحدة، **دليل بشأن الأقليات – بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية**،(نيويورك: الجزء الأول، ، قرار 47/135، 18 ديسمبر 1992) .

II – قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

1–الكتب باللغة العربية:

1) أحمد جلال عز الدين ،**الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب :تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، ط2، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998) .

2) أحمد محمود مزروق ، **الحركة الكردية في العراق– دور البرزانيين في الحكم الذاتي1918–1968**، (الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014) .

3) أحمد عطية الله ، **القاموس السياسي**، (مصر: دار النهضة العربية، ط3، 1968) .

4) بووا توماس ، تر: محمد تيسير مرخان ،**تاريخ الأكراد**، (دمشق: دار الفكر، 2001) .

5) بوم تشيل سكوت وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، تر: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014) .

6) جبر السيد محمد ، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية**، (الاسكندرية، منشأ المعارف، 1990) .

7) جونستون هانك ، تر: أحمد زايد ، **الدول والحركات الاجتماعية**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 20158) .

8) دبلة عبد العالي ، **الدولة مرؤية سوسيولوجية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والاتوزيع، 2004) .

□

9) واصل سامي جاد عبد الرحمن ، **إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2003) .

10) وهبان احمد ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية**،(مصر: جامعة الاسكندرية، د س ن) .

11) وليد عبد الحي، **معوقات العمل العربي المشترك**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) .

12) زهراقط علي ، **الوسيط في القانون الدولي العام**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011) .

13) حاطوم نور الدين ، **تاريخ الحركات القومية يقظة القوميات الأوروبية الوحدات الأوروبية**، (لبنان: دار الفكر الحديث، ط3، 1969) .

14) حسين عدنان السيد ، **الانتفاضة وتقرير المصير** ، (دون بلد النشر: دار النفائس، 1992) .

15) حتي ناصف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) .

16) كحيلة عبادة ، **القطوف الديواني في التاريخ الاسباني**، (القاهرة :جامعة القاهرة، 1998) .

17) كركري محسن سعدون ، **الفيدرالية في المجتمعات المتعددة**، (دهوك: مطبعة انرادي، 2008) .

18) مولود محمد عمر ، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي(العراق نموذجا)** ، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009) .

19) نادر مثنى أمين ، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية**، (القضية الكردية نموذجا) ، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003) .

20) نافعة حسن ، **مبادئ علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002) .

21) نيكيتين باسيلي ، تر: نوري طالباني، **الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية**، (سليمانية: مكتب الفكر والتوعية، ط3، 2007) .

22) النقشبندي محمد نجم الدين ، **الكرد وكردستان**،(بغداد: مطبعة المعروف، 2002) .

23) ساطع، **ما هي القومية** ، (بيروت : دار العلم للملايين، 1963) .

24) السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الاسلامية**، (الاسكندرية، منشأ المعارف، 1990) .

25) السماك محمد ، **الأقليات بين العروبة والإسلام**،(لبنان: دار الملايين، 1990) .

26) عبد الرحمان بسيوني علي ، **تاريخ البحرين الحديث والمواطنة، فلسفة المواطنة والتطور الاقتصادي والتنمية في البحرين**، (د م ن: د د ن ، 2014) .

27) عيسى محمود ، **المشكلة الكردية في الشرق الاوسط**، (مصر: مكتبة مدبولي، 1992)

28) عكاوي ديب ، **حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة**، (عكا: مؤسسة الأسوار، 1997) .

29) علي حامد محمود عيسى ، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى 1991**، (د م ن ، مكتبة المدبولي، 1992) .

30) العمري أحمد سويلم ، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، (القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 1959) .

31) عرفة عبد السلام ، **المنظمات الدولية والإقليمية**،(ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993) .

32) الفار عبد الواحد محمد ، **القانون الدولي العام**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1994) .

33) فرج أنور محمد ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007) .

34) الروندوزي عثمان ، **استجواب اصدام حسين مع رجل المتناقضات**،(لندن: الدار الاندلسية، 2002) .

35) الشيح رأفت غنيمي ، **تاريخ العرب الحديث** ، (د م ن: دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1958) .

36) شعبان ابراهيم ، **القانون الدولي لحقوق الانسان**، (القدس: جامعة القدس، 2008) .

2- الكتب باللغة الأجنبية:

1) anthology h Richmond , **raeding in race and ethnic relations, (**pergomon press, oxford ;1972) .

2) Griffiths Annl,**Handbook of Federal Countries - Forum of Federation**, (GB: McGill- Queen's University Press, 2005).

3) Kurds Edmonds .C.J **, Turks and Arabs, London** ,(Oxford, 1957).

4) L.Watts Ronald.,**Comparing Federal Systems**, (Canada : 2end.2000).

5) Tilly Charles, **The Politics of Collective Violence**, (New York: Cambridge, University Press, 2003).

6) Tilly Charles, **War Making and State Making as Organized Crime**, (Cambridge: University Press, 1985).

ثانياً: المجلات والدوريات:

1- باللغة العربية:

1) احمد حسين محمد ، "المسألة الكردية في الشرق الاوسط" ، **مجلة السياسية والدولية**، ع23.

2) ألبصيصي جبير ، "انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية " ، **مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية** ،ع05، (السنة الخامسة)، جامعة كربلاء ، كلية القانون .

3) "استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية" ، **سلسلة: تقدير موقف**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، (سبتمبر 2017) .

4) بهار حسين ،" التجربة الانتخابية و التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية – دراسة حالة يوغسلافيا سابقا و أكرانيا" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع خاص، (أفريل 2011) .

5) الدهشان نائل ، "القضية الكردية" ، **معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية**، (سلسلة الدراسات 54)، (2009) .

6) الدسوقي أبو بكر ، "العراق والعقوبات الذكية" ، **مجلة السياسة الدولية**، ع451، (جويلية 2001) .

7) بونربدي أحمد محمد ، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 363، (2012) .

8) بن عمر باسين ، حق تقرير المصير و حق الإنفصال في القانون الدولي المعاصر ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، ع12، (جانفي 2016) .

9) الهيمص حمد محيي ، "دولة تحت التشكيل: كردستان العراق نموذجا" ، **مجلة كلية التربية/واسط**، ع 14، (سبتمبر 2013) .

10) حمد علي عيد ، جاسم محمد طه، "الملف النووي الإيراني وانعكاساته على الترتيبات الأمنية للعراق ودول لجوار العربي" ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 09، ع03، (14جانفي 2010) .

11) حميد علي حسين, "أكراد العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير " تحليل عوامل الارتباط الاقليمي" , **مجلة أبحاث استراتيجية**, مركز بالدي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ع16، (2017) .

12) الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن ومستوياته –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع54، الكويت .

13) طوزان أحمد محمد ، "التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال مع (دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م29، ع3، (2013) .

14) كالري كريستيان ، "الدولة الجديدة في العالم – الكرد على حافة تحقيق دولتهم الخاصة, وإن فعلوا ذلك ستتغير وجهة الشرق الاوسط"، تر : مسلم عبد طالاس، **مجلة السياسة الخارجية**، (21 جانفي 2015)، أنظر الرابط: **http://www.medaratkurd.com**، (2018/02/03) .

15) مولى صبا حسين ، "موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية"،مجلة **دراسات وبحوث الوطن العربي**،ع16، (د س ن) .

16) مقبل ريهام ، "عوائق الانفصال: اشكالية تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط، **مجلة حالة الاقليم**، (العدد14)، (القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية)، (فيفري 2015) .

17) انفصال جنوب السودان) "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م 29، ع 03، (2013) .

18) س. ا ، "ارتفاع عدد سكان إقليم كردستان إلى أكثر من 5 ملايين نسمة"، **مجلة شؤون سياسية**، (17ايلول2017) .

19) سعيد كرم ،"التحركات الانفصالية في العالم: نموذج كتالونيا" ، **مجلة السياسة الدولية** ، أنظر على الرابط التالي: **http://www.siyassa.org.eg/News/7637.aspx**،(2017/10/19) .

20) عطية ادريس ، "الظاهرة الارهابية في زمن ما بعد الحداثة – دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، م31، ع63، الرياض، (2015) .

21) فريجة أحمد ، لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، **"مجلة دفاتر السياسة والقانون"**، ع14، (جانفي 2016) .

22) شافعي بدر حسن ، الاتحاد الأوربي وقضية الاكراد، **مجلة السياسة الدولية**، ع135، (1999) .

23) الخاقاني محمد كريم جبار ، إمكانية تسوية الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، **مجلة اتجاهات سياسية**، ع2، (جانفي 2018) .

2- باللغة الأجنبية:

1) Cataluna, (universitat autónoma de Barcelona: 2014).

2) "El conflicto catalán", (Madrid – España , Real Instituto Elcano , 2017).

3) Laipson Barkey, HJ;, "Iraqi Kurds And Iraq's Future", **Middle East Policy,** 12,(2005).

ثالثاً الجرائد:

1) الحداد محمد ، هل نحن اليوم أمام ثورة الأقليات؟، **جريدة الحياة**، (28 سبتمبر 2017)، أنظر الرابط: **A+a-** **http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/24381514**، (2018/03).

2) الزبيدي سامي ، "الانفصال والاستقلال"، **جريدة الزمان**،(أكتوبر 2016)، أنظر على الرابط التالي: **https://www.azzaman.com/?p=180785**.

3) يوسف محمد عبد الكريم ، " لماذا تريد كاتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، جريدة **المثقف**،ع4104، (2017/11/30)، أنظر على الرابط التالي:

-http://www.almothaqaf.com/a/b11a/923211، (2018/03/02).

4) مسعود امين ، "الكيانات الانفصالية لا تصنع دولة مواطنة"، **جريدة العرب**،ع10736، (سبتمبر 2017).

5) مقصود كلوفيس ، "العولمة في مواجهة التفكيك"، **جريدة العربي الحديد**،(3 مايو 2015)، أنظر الرابط: **https://www.alaraby.co.uk/**، (17/10/2017).

6) سعيد عبد المنعم ، "العولمة والقومية"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع13805، (14سبتمبر2016)، أنظر على الرابط التالي: **https://aawsat.com/home/article/737501**، (2017/10/17).

7) عبدالحكيم خسرو، "ماذا لو استقلت كردستان العراق؟"، **اتجاهات الأحداث**،ع22، (أوت 2017).

8) عبد الحسين شعبان،" كاتالونيا الكردية"، جريدة المثقف، ع3364، (2015/11/21)، أنظر على الرابط التالي:

http://www.almothaqaf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=899885&catid=267&Itemid=54، (2018/03/04).

9) عقراوي مزكار ، " اليسار والاستفتاء في إقليم كردستان . . ما العمل والمهمات؟"، **جريدة المثقف**،ع 4060، (2017/10/17)، أنظر على الرابط التالي:

-http://www.almothaqaf.com/a/b11a/921823، (2017/03/04).

10) فابيولا بدوي ، "العولمة سبب انتشار الحركات الانفصالية في أوروبا"، **جريدة لوفيغارو**،(3 نوفمبر 2017)أنظر على الرابط التالي: **http://www.alroeya.ae/181153/**، (2018/01/04) .

11) الصباغ، "براغماتية ناجحة"، جريدة **الصباح**، ع4096، (السبت 04 نوفمبر 2017) .

12) براهي قيس ناصر، " أخلاقيات الانفصال . . قراءة لفيدرالية كردستان واستفتائها"، جريدة **المثقف**، ع4037، (2017/09/24)، أنظر على الرابط التالي:

-http://www.almothaqaf.com/a/b11a/921090، (2018/03/04) .

13) شعبان عبد الحسين، " كردستان ودكتاتورية الجغرافيا السياسية"، جريدة **المثقف**، ع 4057، (الأحد 14أكتوبر 2017)، أنظر على الرابط التالي:

–http://www.almothaqaf.com/a/b11a/921739، (2017/03/04) .

14) شعبان عبد الحسين، " كردستان وتداعيات ما بعد الاستفتاء"، جريدة **المثقف**، ع 4083، (2017/11/09)، أنظر على الرابط التالي:

-http://www.almothaqaf.com/a/b11a/922608، (2017/03/04) .

15) شعبان عبد الحسين، "رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم"، **جريدة الحوار المتمدن**، ع1355، (22 أكتوبر 2005)، أنظر على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48517، (2018/01/14) .

16) "حركات استقلالية مشروعة أم نزعات انفصالية مشبوهة"، **جريدة العرب**، ع 103670، (سبتمبر 2017) .

17) كاتالونيا «دمرة تاج» الاقتصاد الإسباني . . . هل تملك مقومات الاستقلال؟"، **جريدة الشرق الاوسط**، العدد(14185)، 29 سبتمبر 2017 .

18) "النزعة الانفصالية تجتاح العالم"، **جريدة العرب**، م 9646،(سبتمبر 2014)، ص 07، أنظر على الرابط التالي: **http://www alarabonline. . org/?id=32564**، (2017/12/29) .

□

2-باللغة الأجنبية:

1) Mliyod Angela, "the southren soudan: acomlling case for sécession", **Columbia journal of international Law**, v32, n 419, (1994).

رابعاً: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1) أبو مور إنعام عبد الكريم ، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية" مقاربة معرفية،** رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر – غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية) .

2) بهولي عبير ، **النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق 2003**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014) .

3) بن سعدون اليامين ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**، رسالة ماجستير: (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012) .

4) بن عبد الرزاق حنان ، **تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدول – دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936**، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017) .

5) جندلي عبد الناصر، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005) . □

6) ويفي خيرة ، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005) .

7) نريد معتصم محمد مفلح ، **مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره علة الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993**، رسالة ماجستير: (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015) .

8) محمد سلمان فضلا عبد الحميد ، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، رسالة ماجستير 1985-1993**، (جامعة الزقازيق: كلية الآداب، قسم التاريخ، د س ن) .

□

9) ميهوب وسام ، **أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014) .

10) معمري خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية) .

11) مرابط رابح ، **أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009) .

12) عبد موسى هاني محمود ، **ظاهرة العولمة ونشوء دول جديدة – كوسوفو وجنوب السودان نموذجا** ، رسالة ماجستر :(جامعة بيرزيت، فلسطين ، 2012) .

13) عديلة محمد الطاهر ، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية – دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه:(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015) .

14) عطية ادريس ، **الارهاب في افريقيا – دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011) .

15) العساف فايز عبد الله ، **الأقليات وأثرها على استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)**، رسالة ماجستر، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2010) .

16) قسوم سليم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية – دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير: (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010) .

17) قرارجي جميلة ، **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق، 2009) .

18) قريب بلال "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات–**" رسالة ماجستير: (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010) .

19) راشد محمد أحمد محمد، **أهـم قضايا الأكـراد المعاصرة وعلاقتها بالنباء الحضاري في غرب آسيا- دراسة في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: بمعهد الدراسات والبحوث الآسيوية قسـم الحضارات الآسيوية، 1998)، ص 25.

20) الشهـرانـي محمد سعيد آل عياش ، **أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني**، رسالة ماجستير: (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، قسـم العلوم الشرطية، 2006) .

خامساً: المحاضرات:

1) عطية ادريس ، **الدولة الفاشلة والتحليل الكمي للأمن طرح مثقل بالمأسسة في إطار رؤية امبريقية:** مدخل للمقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر2، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسـم العلوم السياسية، 2018/2017 .

2) عطية ادريس ، **الرهانات المعرفية والاطار الابستيمولوجي للدراسات الأمنية** : مدخل للدراسات الأمنية، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر2، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسـم العلوم السياسية ، 2017/2016 .

سادساً: المواقع الإلكترونية:

أ- باللغة العربية:

1) أبشناس عماد ، "لماذا تعارض إيران استفتاء كردستان العراق ؟"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/9/21/،

(2018/03/01) .

2) أكثـم سيف الدين، " الإمارات وإسرائيل فقط من يدعـم انفصال كردستان عن العراق وهذه الدول الرافضة" ، أنظر على الرابط التالي: **https://www.alaraby.co.uk/politics**، (2018/01/30) .

3) أنوزلا علي ، " استيقاظ النزعات الانفصالية"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index.php?option=com_content&tmpl=component&id=222116، (2018/03/07).

4) بدرخان عبد الوهاب ، " كردستان وكتالونيا . . وحمّى الانفصال"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.noqta.info/page-113659-ar.html، (2018/03/06).

5) البوغانمي أيمن، "الحركات الانفصالية الجديدة: كاتالونيا مثالا"، عن مركز الدرسات الاستراتيجية والديبلوماسية ، أنظر على الرابط التالي: **http://www.csds-center.com/archives/10583** ، (2018/01/02) .

6) البرديل وسام ، " ما الخطر الذي يشكله انفصال كردستان على تركيا وإيران ؟"، أنظر على الرابط التالي: **http://shehab.ps/post/20415/**، (2017/03/01) .

7) الجباعي جاد الكريم ، "مسألة الأقليات"، أنظر على الرابط التالي : **http://cdf sy.org/content/index.php?option=com**،(2017/12/28) .

8) جواد سعيد ناجي ، **"**أكراد العراق وأزمة الهوية"، أنظر على الرابط التالي": **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54fcaf98-8fc4-41ab-ab8b-154b053a49b2**، (2018/03/01).

9) جيرني مرشاد سعيد ، "لهذه الأسباب استقلال كتالونيا ليس محل اجماع"، أنظر على الرابط التالي": **http://arabic.euronews.com/2017/10/01/why-some-catalans-want-independence-and-some-dont**، (2018/03/01).

10) جماهر عبد الحميد ، "العولمة عنصر تأجيج الانفصال، السلطوية والشعبوية"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.maghress.com/alittihad/2032105**،(2018/01/02) .

11) داود هشام ، "مقارنة سريعة بين استفتاءين: كردستان العراق وكاتالونيا الاسبانية"، أنظر على الرابط التالي: **https://al-aalem.com/article/46621-**، (2018/03/02).

12) الهايس المحامي موسى ، "حق تقرير المصير"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=8&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjWh_3ToarYAhWBxxQKHeH4A70QFghRMAc&url=http%3A%2F%2Fgeroun.net%2Fwp-content%2Fuploads%2F2016%2F11%2F20161123_185236.docx&usg=AOvVaw1YJt9qbNtah34A0A6Uigpo**،(2017/12/26) .

13) نربيس حنان ، "استفتاء كردستان العراق وكاتالونيا: التداعيات الجديدة" ، أنظر على الرابط التالي: **http://ar.leaders.com.tn/article/2619**، (2018/02/27) .

14) نربيس حنان ، "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكاتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، أنظر على الرابط التالي: **http://ar.leaders.com.tn/article/2394-**، (2018/02/21) .

15) زيارد .د، تر: الن وودز، **إيران... ثورة في انتعاش**، (باكستان، د م ن ، 200)، أنظر على الرابط التالي:
https://www.marxist.com/languages/arabic/iran_intro.html،
(2018/02/05).

16) زليل احمد ، "الشخصية الكُردية: قراءة واقعية- دراسات في التاريخ الكردي القديم"، أنظر على الرابطالتالي: **http://www.kurdnas.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2383:2013-01-10-23-41-58&catid=43:2012-01-12-01-04-59&Itemid=66K**،
(2018/02/02).

17) زقاغ عادل، "إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، أنظر على الرابط التالي: **www.geocites.co;/adelweggqh/reconl1html?2008**،(2017/12/27).

18) الحاج سعيد ، تركيا بشأن استفتاء كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/**، (2017/02/03).

19) الحسين الزاوي، "التوجهات الانفصالية في أوروبا"، أنظر على الرابط التالي: **http://elaph.com/Web/NewsPapers/2017/9/1167696.html**،
(2018/03/13).

20) حسن أحمد الخضيري، "العلومة الاجتياحية"، (د م ن : مجموعة النيل العربية، د س ن)، ص ص 43-45، أنظر على الرابط التالي:
https://books.google.dz/books?id=vbnpDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false،(2017/01/22).

21) حسن علي وديع ، لماذا تريد كتالونيا الإنفصال عن إسبانيا ؟، أنظر على الرابط التالي:
https://dkhlak.com/why-catalonia-wants-independence/،
(2018/02/02).

22) طه سعيد ، "تلخيص رسالة ماجستير بعنوان: الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، أنظر على الرابط التالي: **https://tsaidali.wordpress.com**، (2017/12/24).

23) طه فيصل عبد الرحمان علي ، "تقرير المصير و الانفصال ، أنظر على الرابط التالي:
http://www.sudantv.net/mag/submagadd.php?yy=MTzNjY/11/24)، 2017) .

24) طيفوري محمد ، "حمى الانفصال . . عودة القوميات وانكفاء الديمقراطيات"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2017/10/15/article_1267396.html، (2018/03/07).

25) كريم هيوا ، " انفصال كردستان العراق: خيارات قبرص التركية والسودان واسكتلندا وموتنيغرو" ، أنظر على الرابط التالي: **https://www.alaraby.co.uk/politics/**، (2018/04/05) .

26) مجدي زهراء ، انفصال كتالونيا «المكلف»: اضطهاد الماضي وانتصار اليوم أمام عناد إسبانيا، أنظر على الرابط التالي: **https://www.sasapost.com/the-secession-of-catalonia-the-legacy-of-the-past-and-present-trends-and-an-uncertain-future/**، (2018/01/03).

27) مهدي موسى ، استفتاء كتالونيا . . . ما الذي ستخسره إسبانيا في حال انفصال أغنى مقاطعاتها ؟، أنظر على الرابط التالي: **https://www.alaraby.co.uk/economy**، (2018/01/14) .

28) محمد الامين بن عائشة، "مفهوم الأمن"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.maqalaty.com/43640.html**، (2017/12/24).

29) محمد عبير ، " اسباب رغبة انفصال كتالونيا عن اسبانيا" ، أنظر على الرابط التالي: **https://www.almrsal.com/post/526383**، (2018/02/15) .

30) محمود علا ، " 3 سيناريوهات لـ "انفصال كتالونيا" أحدها حرب أهلية"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.albawabhnews.com/2752494**، (2018/03/04).

31) مطيفوري محمد ، "ثورة الأقليات قادمة"، أنظر على الرابط التالي: **https://mtapost.com**، (2018/02/28).

32) مندور محمد سعيد ، "لماذا يسعى إقليم كتالونيا للانفصال عن إسبانيا ؟"، انظر على الرابط التالي: **http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/9/11/**، (2018/02/12) .

33) نافعة حسن ، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي"، أنظر على الرابط التالي: **http:// afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia.Html**، (2017/12/26) .

34) السهلي ناصر، "جمهورية كتالونيا": صعاب التاريخ والجغرافيا والسياسة"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/31**، (2018/01/03).

35) سليمان منى، "السيناريوهات المحتملة لانفصال كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.siyassa.org.eg/News/15210.aspx**، (2018/03/05).

36) ستيفن إرلانغر، تر: نون بوست، "ما موقف الاتحاد الأوروبي من مطالبة كتالونيا بالحق في الديمقراطية؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.noonpost.org/content/20130**، (2018/02/20).

37) عادل هدير، "انفصال كتالونيا . . 3 سيناريوهات تحدد مستقبل إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي: **https://al-ain.com/article/catalonia-catalan-independence-referendum**، (2018/03/06).

38) عباس وليد، "كردستان . . . كاتالونيا بين حق تقرير المصير والعولمة الاقتصادية"، أنظر على الرابط التالي: **-https://www.mc-doualiya.com/chronicles/decryptage-mcd/20171009**، (20018/03/03).

39) عبد الحميد مريم، ""استفتاء كتالونيا" في ميزان الصحافة الغربية . ."، أنظر على الرابط التالي: **http://www.youm7.com/story/**، (2018/02/21).

40) عبد الرؤوف نادر، "الأمم المتحدة: لدى شعب كتالونيا الحق في تقرير مصيره ولكن!"، أنظر على الرابط التالي: **-https://arabic.rt.com/world/902254**، (2018/02/26).

41) عاشور جلال، "معهد واشنطن: كردستان . . المستقبل القاتم"، أنظر على الرابط التالي: **https://al-aalem.com/news/46658**، (2018/03/05).

42) عوض الله محسن، "كتالونيا وكردستان وبينهما أوجلان"، أنظر على الرابط التالي: **http://sdf-press.com/2017/10/**، (2017/11/10).

43) عزام عمرو، فرانكو . . الجنرال الذي أشعل الحرب بين برشلونة ومريال مدريد، أنظر على الرابط التالي: **http://www.kooora.com/?n=541683**، (2018/02/26).

44) عز الدين أسماء، أبو النور، "تداعيات انفصال كردستان خطرة على الشرق الأوسط"، أنظر على الرابط التالي: **https://alwafd.news**، (2017/03/04).

45) العيساوي علي ، "العراق بعد داعش من وجهة نظر أمريكية، حروب طاحنة ومستقبل مجهول"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017، أنظر على الرابط التالي: **http://www.iicss.iq/?id=40&sid=179**، (2018/02/16) .

46) علي آزاد أحمد ، كوردستان وكتالونيا أول ضحايا الرأسمال المسلح"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.mirs.co/AR/details.aspx?jimare=47**، (2018/03/01).

47) عرفة خديجة ، "تحولات مفهوم الأمن . . .الإنسان أولا"، أنظر على الرابط التالي:

www.islamonline.net/arabic/mafahem/2003/09/article01.html،

(2017/12/28) .

48) فاروق عبد الله عبد الرحمن، "حقوق الأقليات في مسودة الدستور العراقي"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/518f94e4-ddc3-45cd-b2c4-ef6beac0e3ed**، (2018/03/05).

49) الفرا عبد الناصر قاسم ، "حق تقرير المصير الشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، فلسطين جامعة القدس المفتوحة"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.qou.edu/home/sciResearch/researchersPages/abdulNas/self_determination.pdf، (2017/10/19) .

51) صديقي سعيد ، " تطور مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي المعاصر"، أنظر على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/publication/230600234، (2017/12/12) .

52) رأفت أحمد ، قصة إقليم كتالونيا وحلم الاستقلال، أنظر على الرابط التالي:

https://www.ida2at.com/the-story-of-the-catalonia-territory-and-the-dream-of-independence/، (2018/01/13) .

53) رويح عبد الامير ، "انفصال كردستان: كيف سيمزق الشرق الأوسط ؟"، أنظر على الرابط التالي:

https://annabaa.org/arabic/reports/12135، (2018/03/05) .

54) شوقي فاطمة ، "سيناريوهات الرعب تطرق أبواب التاج الإسباني" ، أنظر على الرابط التالي: **https://parlmany.com/News**، (2018/03/06).

55) شحاتة أمين ، "الكرد: معلومات اساسية"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles

56) **/pages/affafa1d-d4a0-4438-8bf9-b4163f943dc3**، (2018/02/02).

57) الشيمي هدى، "أزمة كتالونيا: 3 سيناريوهات مُحتملة"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details، (2018/03/03).

58) شكري محمد عزيز، "حق تقرير المصير، مقال منشور بموسوعة العلوم القانونية و الاقتصادية الصادر عن هيئة الموسوعة العربية بدمشق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14153&m=1**، (2017/11/11)

59) توميلين، ألكسندر "الجامعة العربية ترفض بالإجماع استفتاء كردستان"، أنظر على الرابط التالي:
https://arabic.rt.com/middle_east/898675-، (2018/02/15).

61) الخالدي بلال، "كيف يمكن قراءة موقف الرياض وأبو ظبي من استفتاء كردستان؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20037، (2018/02/12).

62) خليل محمود، "إعادة صياغة وظائف الدولة: لعولمة السيادة"، أنظر على الرابط التالي:
http : aharm.org/acpss/ahram/2001/1sbock.html، (2018/01/01).

63) غروت أولريكه، "هل سيشهد العالم اتحادا أو مروبيا جديدا ومفككا؟، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20240، (2018/03/06).

ب- باللغة الأجنبية:

1) Cárcel Ricardo García, "La Guerra de Sucesión no fue entre españoles y catalanes", See the link below**:** **http://www.elmundo.es/espana/2014/09/12/5412a65e268e3ec6088b456f.html**, (17/02/2018).
2) Iraqi Kurdistan's Economy: Overview", See the link below: **http://ekurd.net/mismas/articles/misc2013/1/state6775.htm**, (16/01/2018).
3) Machado Antonio," La España de Franco. 1939-1975", See the link below: **http://www.juntadeandalucia.es/averroes/centros-tic/14007374/helvia/sitio/upload/SOCII_B11_T5_contenidos.pdf**, (28/02/2018).
4) Mira Rojkan," KRG Envoy Seeks Poland's Support for Kurdistan Independence", See the link below:

http://www.basnews.com/index.php/en/news/world/345790, (15/02/2018).

5) Nourizadeh – Ali-Reza**, THE TRAGEDY OF BEING KURD IN IRAN**, (27APRIL 27 2004),See the link below: ,**http://www.nourizadeh.com/archives/000267.php**, (01/02/2018).
6) Talabani Jalal, "in a letter to the people of the United States, September 2006 ", See the link below: **https://web.archive.org/web/20070215031201/**, (18/11/2018).
7) Valentin Benno," La mondialisation signe-t-elle la fin de l'État nation ?", See the link below: **https://www.ebay.com.au/itm/**, (07/03/2018).
8) Weiss Brennan, " Catalan and Kurdish referendums are part of a growing number of separatist movements calling for freedom around the world", See the link below: **http://www.businessinsider.com/catalonia-kurdish-referendums-independence-movements-around-world-2017-10**, (06/03/2018).

مقالات دون اسـم الكاتب:

أ- باللغة العربية

1) "أبعاد الموقف الفرنسي من استفتاء كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://lebanon360.org/article-desc_142872**، (2018/02/26).
2) "أكراد العراق.. من الحكم الذاتي إلى استفتاء الانفصال"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/10**، (2018/01/04).
3) أمريكا ودول أوروبا يرفضون انفصال كتالونيا.. واسكتلندا: تتفهم موقف الإقليم، أنظر على الرابط التالي: **https://arabic.cnn.com/world/2017/10/27/us-eu-oppose-catalonia-independen، (2018/02/09).**
4) "انفصال كاتالونيا عن إسبانيا يهدد اقتصاد الطرفين"، أنظر على الرابط التالي: **https://aawsat.com/home/article/1039586/**، (2017/03/02).
5) "انفصال كردستان.. المعركة التي انتهت قبل أن تبدأ!"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/**، (2018/02/02).

6) "انفصال كتالونيا والتعقيدات الجيوسياسية في أوروبا"، أنظر على الرابط التالي:
https://annabaa.org/arabic/reports/12923، (2018/03/04).

7) "انفصال كاتالونيا عن إسبانيا يهدد اقتصاد الطرفين، أنظر على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/1039586/، (2017/03/02).

8) "استفتاء كردستان العراق: الفرص والتحديات والخيارات"، أنظر على الرابط التالي:
https://geroun.net/archives/97717، (2018/0/03/03).

9) "إسبانيا: الملك فيليبي السادس يقول إن استفتاء استقلال كاتالونيا "غير شرعي وغير ديمقراطي"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.france24.com/ar/20171003**، (2017/12/27).

10) إسبانيا على "فوهة بركان" قبيل ساعات من خطاب استقلال كتالونيا، أنظر على الرابط التالي:
http://www.al-watan.com/Latest-News/ArtMID/424/ArticleID/23386/، (2018/02/01).

11) "استفتاء الأكراد يقرب بين أكبر عدوين في المنطقة.. ودول عربية تتفق سرا مع إسرائيل على تأييد الانفصال"، أنظر على الرابط التالي: **https://web.archive.org/web/20170920111111p**، (2018/02/19).

12) "استفتاءا الانفصال في كردستان وكتالونيا: مفارقات بين نقطتي انفجار متباعدتين"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.sahafi.jo/files/5441cfd3664e892d684bb8331192cb69db0fd663.html، (2018/03/04).

13) "استفتاء إقليم كردستان ومردود الفعل الدولية والعربية قبل وبعد نتائج التصويت"، أنظر على الرابط التالي:
http://newsabah.com/newspaper/137064، (2018/02/24).

14) "استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات"، أنظر الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/10/1/، (2018/02/16).

15) "استفتاء كردستان- قلق في برلين وخيبة أمل في أربيل"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.dw.com/ar/، (2018/02/26).

16) "إسبانيا ترفض استفتاء كردستان وتؤكد على وحدة العراق"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/news/2019590، (2018/02/26).

17) استقلال الإقليم عن إسبانيا، أنظر على الرابط التالي: **http://www.france24.com/ar/-**، (2018/02/10).

18) "اقليم كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/5/**، (2018/01/04).

19) إقليم كردستان العراق: "نحترم قرار المحكمة الدستورية" الذي يحظر الانفصال عن العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41985963**، (2018/02/26).

20) بيان صادر عن إجتماع رئيس إقليم كوردستان مع الأحزاب الكوردستانية المشاركة في برلمان وحكومة إقليم كوردستان"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.presidency.krd/arabic،

articledisplay.aspx?id=ZJSZfVi6ZGo=/، (2017/02/15).

21) "بين كردستان وكتالونيا . . جدلية الاستفتاء"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/programs/al-jazeeraspecialprograms، (2018/002/27).

22) "بعد كردستان العراق . . تل أبيب تُؤيد انفصال كتالونيا عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=36568، (2018/02/02).

23) "بعد تصعيد «إسبانيا» . . ثلاثة سيناريوهات لحل أزمة استفتاء استقلال كتالونيا"، أنظر الرابط التالي:

https://www.tahrirnews.com/posts/848195، (2018/03/06).

24) "بريطانيا: لن نعترف بأي انفصال ينتج عن استفتاء كتالونيا"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.rudaw.net/arabic/world/12102017، (2018/01/15). برلمان كاتالونيا يعلن

25) "دبابات تركية تصوّب مدافعها تجاه شمال العراق . ."، أنظر الرابط التالي:

https://web.archive.org/web/، (2017/02/03).

26) "الدعوات الانفصالية ما بين كتالونيا وكردستان . . الشبه والاختلاف"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.anapress.net/ar/articles، (2018/03/05).

27) " هل ينجح إقليم كتالونيا الإسباني في الانفصال رغم الرفض المركزي؟"، أنظر على الرابط التالي: https://www.noonpost.org/content/19686، (2018/03/07).

28) "الولايات المتحدة تدعو حكومة إقليم كردستان إلى إلغاء الاستفتاء"، أنظر الرابط التالي: https://www.alhurra.com/a/Kurdistan-referendum-/392133.html، (2018/01/30).

29) "الحكومة الإسبانية تقرر إقالة قادة كتالونيا وحل البرلمان بعد التصويت لصالح الانفصال"، أنظر على الرابط التالي: https://arabic.cnn.com/world/ ، (2018/02/05) .

30) الحكومة الاردنية تحذر من تداعيات إستفتاء انفصال اقليم كردستان على تماسك العراق ووحدة شعبه"، أنظر على الرابط التالي: http://www.almanar.com.lb/2705723، (2018/02/26) .

31) "الحركات الانفصالية الجديدة كاتالونيا مثالا"، أنظر على الرابط التالي: https://www.politics-dz.com/threads/alxhrkat-alanfsali-algdid-katalunia-mthala.12631/، (2018/03/04) .

32) "كاتالونيا: أزمة جديدة تحرج الاتحاد الأوروبي"، أنظر على الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20171030-، (2018/02/20) .

33) كاتالونيا الإسبانية على خطى كردستان العراق في الاستفتاء والانفصال، أنظر على الرابط التالي: http://www.albawabhnews.com/2735075، (2018/02/09).

34) كل ما تريد أن تعرفه عن اقتصاد كتالونيا "كنز إسبانيا". ، أنظر على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/4/، (2018/02/14).

35) "كتالونيا: انتحار سياسي أم نهاية كيان الدولة؟"، أنظر على الرابط التالي: http://arabic.euronews.com/2017/10/05/catalonia-political-suicide-or-a-fragility-of-the-state-paradigm، (2018/03/02) .

36) "كاتالونيا وكردستان: هل يحق للدولة المركزية وقف الانفصال بالقوة؟"، أنظر على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/interactivity-41461916، (2018/02/28).

37) "كتالونيا ليست كردستان. . إرادة بدون قوة لا تصنع شيئاً غالبا"، أنظر على الرابط التالي: http://thelenspost.com/2017/10/، (2017/12/28) .

38) "كتالونيا قد تكون عضوا ناجحا في الاتحاد الأوروبي في حال استقلت"، أنظر على الرابط التالي: **https://arabic.rt.com/business/907069**، (2018/03/04).

39) **"**كاتالونيا: راخوي يرفض دعوة بيغديمونت للحوار رغم فوز الانفصاليين بغالبية مقاعد البرلمان"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.france24.com/ar/20171222-**، (2018/02/26).

40) "كتالونيا تعلن الانفصال والشيوخ الإسباني يعلق حكمها الذاتي"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/news/international/**، (2018/02/07).

41) **"**كردستان وكاتالونيا . . كيانات ما بعد العولمة"، أنظر على الرابط التالي: **https://ajel.sa/opinions/1960116**، (2018/02/28).

42) "لماذا تريد كاتالونيا الإنفصال عن إسبانيا ؟ . . الأسباب والنتائج"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.akhbaralaan.net/news/world/2017/10/3/**، (2018/02/11).

43) "لماذا تريد كتالونيا الانفصال عن إسبانيا ؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://dkhlak.com/why-catalonia-wants-independence/**، (2018/02/15).

44) "لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان العراق ؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/17/**، (2018/03/04).

45) "ما العواقب الاقتصادية التي ستلحق بإسبانيا إذا ما انفصل إقليم كتالونيا عنها ؟"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.noonpost.org/content/19874**، (2018/03/04).

46) ما الذي ستخسره إسبانيا لو استقل عنها إقليم كتالونيا ؟، أنظر على الرابط التالي: **https://www.sasapost.com/what-spain-lose-catalonia-independence/**، (2018/01/16).

47) "ما تريد معرفته عن إقليم كتالونيا المطالب بالاستقلال عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي: **https://arabic.sputniknews.com/mosaic/201710011026498203-**، (2018/01/16).

48) "ماذا بعد استفتاء انفصال كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي:
https://kitabat.com/2017/09/27، (2018/03/04).

49) "ماذا لو قال الكتالونيون "نعم" في استفتاء الانفصال عن إسبانيا ؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20092، (2018/03/07).

50) "مجلس الأمن يؤكد معارضته للإستفتاء على إستقلال كردستان"، أنظر على الرابط التالي:
https://web.archive.org/web/، (2018/01/25).

51) "موقع اقليم كوردستان"، أنظر على الرابط التالي: **www.krg.org**، (2017/01/03).

52) أنظر على الرابط التالي: **http://www.thebaghdadpost.com/ar/story/49801/**،
(2018/01/15).

53) "من هم الأكراد ومن اين هم واين قطنوا"، **مجلة آفشين**، أنظر على الرابط التالي:
https://kurdsyria.wordpress.com، (2018/02/04).

54) مفهوم الحكم الذاتي مقارنة بالفيدرالي من خلال تجربة كاتالونيا، أنظر على الرابط التالي:
https://www.maghress.com/almassae/115657، (2018/02/01).

55) "مقارنة استفتاءي كردستان العراق وكتالونيا: التداعيات المحلية والعالمية"، أنظر على الرابط التالي:
http://ar.leaders.com.tn/article/2394-، (2018/03/01).

56) نبذة عن إقليم كوردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.kdp.info/p/p.aspx?p=29&l=14&s=000000&r=389،
(2018/02/03).

57) "نهاية كئيبة لمشروعي استقلال كردستان وكتالونيا"، انظر على الرابط التالي :
http://www.alquds.co.uk/?p=817121، (2018/02/28).

58) "نهاية كئيبة لمشروعي استقلال كردستان وكتالونيا"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=817121، (2018/03/05).

59) نص مشروع دستور اقليم كوردستان – العراق، أنظر على الرابط التالي:
http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=14&s=01010100&r=81&a=13875
&s=010000، (2018/02/07).

60) "عاصفة اقتصادية محققة . . ماذا لو انفصلت كردستان العراق ؟"، أنظر على الرابط التالي:
http://alkhaleejonline.net/articles/1497365173449435800،
(2018/03/05) .

61) "العبادي عن استفتاء كردستان: المفاوضات ممكنة دائما"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.alhurra.com/a/iraq-kurds-/392330.html، (2018/02/10) .

62) "عبادة خاطر، موقف بريطانيا وفرنسا من استقلال كتالونيا عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.masress.com/elfagr/3809055، (2018/02/26) .

63) " الصناع الألمان يحذرون من تداعيات انفصال كتالونيا"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2017/10/3/، (2018/03/04) .

64) قاموس أكسفورد، أنظر على الرابط التالي: **http://www.learnenglish-easy.com/p/oxford-english-arabic-dictionary.html**، (25/10/2017) .

65) "القارة العجوز على شفا خريطة جديدة: لماذا تقلق أوروبا من الاستفتاءات الانفصالية ؟"، أنظر على الرابط التالي:
https://www.noonpost.org/content/20417، (2018/03/07).

66) "القومية (مفهوم)"، الموسوعة العربية، أنظر على الرابط التالي: **https://www.arab-ency.com/ar**، (2017/11/12) .

67) "القضية الكردية . . إشكالية بناء الدولة"، أنظر على الرابط التالي:
https://books.google.dz/books?id=4xTDDgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false،
(2018/01/15) .

68) "قصة الأكراد – (2) نشأة الأكراد"، أنظر على الرابط التالي:
https://ar.islamway.net/article/25219/-2-%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF، (2018/02/01) .

69) "التداعيات السياسية في إقليم كتالونيا !"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.pal-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world/9887-**، (2018/02/26).

70) "تداعيات انفصال كتالونيا عن إسبانيا"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.albayan.ae/one-world/overseas**، (2018/02/28).

71) "تداعيات استفتاء الانفصال على العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.turkpress.co/node/39615**، (2017/03/033).

72) "تناقض في الموقف الفرنسي من قضية انفصال كردستان العراق"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.kurdistan24.net/en/news/86230b4c-9a40-4693-8320-56ff6a55bef0**

73) ، (2018/01/23).

74) "تعريف و معنى انفصال في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84**، (2017/10/28).

75) "تقرير المصير"، أنظر على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/**، (2017/10/15).

76) "الخلفية التاريخية للأكراد"، أنظر على الرابط التالي: **https://www.marxist.com/languages/arabic/iran_chap1.html**، (2018/02/05).

77) "3 أسباب ترجح فشل سيناريو "انفصال كتالونيا" . . "، أنظر على الرابط التالي: **http://www.youm7.com/story**، (2018/03/06).

ب- باللغة الأجنبية:

1) "Analysis: Deadly enemies stand united against Kurdish separatist movement", See the link below : **https://www.thetimes.co.uk/article/best-of-enemies-are-united-in-opposition-56j5wk6k8**, (15/02/2018).
2) Baròmetre sobre la religiositat i sobre la gestió de la seva diversitat Resultats globals 2014.p31 , See the link below: **http://governacio.gencat.cat/web/.content/afers_religiosos/documents/Mapa_2014/Barometre2014_resultats.pdf**, (17/01/2018).

3) "BELGIAN DEPUTY PM SAYS ALL NATIONS HAVE RIGHT TO SELF-DETERMINATION", See the link below: **http://www.nrttv.com/en/Details.aspx?Jimare=15016**, (2018/02/26).
4) "Belgian Diplomats Visit MERI to Discuss Current Challenges in Iraq", See the link below: **http://www.meri-k.org/belgian-ambassador-and-consul-visit-meri/**, (2018/02/26).
5) "Broad political support for referendum on Kurdish independence", See the link below: **http://www.basnews.com/index.php/en/news/world/345790**, (17/02/2018).
6) "Bulgaria has not Given Stance on Iraqi Kurdistan Independence Referendum", See the link belo: **http://www.novinite.com/articles/180696/**, (2018/02/24).
7) Iraq Kurdistan independence referendum planned", See the link below: **http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28103124**, (16/02/2018).
8) Barzani: Kurdistan will hold referendum before October", See the link below: **http://www.kurdistan24.net/en/news/05609d37-3569,** **(**17/02/2018).
9) "Catalonia region profile", See the link below: **http://www.bbc.com/news/world-europe-20345071**, (11/02/2018).
10) "China says supports Iraq's unity as Kurds vote in referendum", See the link, belo: **https://www.reuters.com/article/us**, (23/01/2018).
11) Referéndum en Cataluña - (1 de octubre de 2017), See the link below: **http://www.elmundo.es/t/re/referendum-catalunya.html**, (10/02/2018).
12) "Democratic Progress Institute Catalonia :from 2012 to 2016,Mayo 2016 ", See the link, below: **www.democraticgress.org/.../DPI-Briefing.Note-Catalonia-2012-...**, (15/01/2018).
13) El proceso independentista catalán: ¿cómo hemos llegado hasta aquí?, ¿cuál es su dimensión europea? ¿y qué puede ocurrir?, See the link, below: **http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_es/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_es/zonas_es/cataluna-dossier-elcano-octubre-2017**, (11/02/2018).
14) "El Parlamento de Navarra rechaza la 'intervención' de la autonomía catalana", See the link below : **https://translate.google.dz/?hl=ar&tab=wT#es/ar/**, (18/02/2018).
15) "El Parlamento Vasco muestra su apoyo al referéndum catalán", See the link below : **http://www.eitb.eus/es/noticias/politica/detalle/5109235/el-**

parlamento-vasco-muestra-su-apoyo-al-referendum-catalan/, (19/02/2018).

16) "Espaldarazo al referéndum catalán en Bilbao", See the link below : **http://www.eitb.eus/es/noticias/politica/detalle/5114560/manifestacion-gure-esku-dago-bilbao-30-septiembre-apoyo-masivo/**, (19/02/2018).

17) "Foreign Ministry Spokesperson Lu Kang's Regular Press Conference", See the link below: **http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/t1498012.shtml**, (29/01/2017).

18) "Hungary to 'respect' will of people in Catalonia vote", See the link below: **https://www.politico.eu/article/hungary-to-respect-will-of-people-in-catalonia-vote/**, (2018/02/02).

19) "Identidad y politica en Catatuña; el auge del independentismo catalán", , See the link, below: **http://m.antropologia.cat**, (05/02/2018).

20) **https://twitter.com/khamenei_ir/status/877229666830045184**, (25/02/2018).

21) "Iraqi Kurdistan profile – timeline,look site", See the link below: **http://www.bbc.com/news/world-middle-east-15467672**,(18/02/2018).

22) Iraq crisis: Incumbent PM Maliki left out as country moves on, See the link below: **http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28765649**, (18/02/2018).

23) "Iraqi Kurdistan renews call for post-IS independence", See the link below: **https://www.alaraby.co.uk/english/news/**, **(**16/02/2018).

24) "Iraq's oil-The Kurdish opening", See the link below: **https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21565678-iraqi-kurds-and-western-oil-firms-have-outfoxed-government-baghdad**, (03/01/2018).

25) "Iraqi Kurds plan independence referendum on Sept. 25, See the link" below: **https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-kurds/iraqi-kurds-plan-independence-referendum-on-sept-25-idUSKBN18Y284**, **(**16/02/2018).

□□□"Iraqi Kurdistan's 'Unilateral' referendum plan only to cause new problems:□ **http**://**www**.**idescat**.**cat**/**economia**/**?TC=444&V0=15&V1=2**, (04/02/2018). □

□□□Jordan FM: Kurdistan referendum Iraq's domestic affair, See the link below: □

28) **http://www.kurdistan24.net/en/news/9d9d8cab-55e4-4187-804a-fdd2efbecce2**, (19/02/2018).
29) "Iraqi and foreign reactions to Kurdish referendum plan", See the link, belo: **http://www.rudaw.net/english/middleeast/turkey/09062017**, (20/02/2018).
30) "Italy Supports Kurdistan Independence Referendum", See the link below: **http://www.basnews.com/index.php/en/interviews/359153**, (2018/02/17).
31) "Justin Trudeau stays mum on Iraq referendum, citing Quebec as a lesson", See the link below: **https://globalnews.ca/news/3767626/justin-trudeau-iraq-referendum/**, (2018/02/25).
32) "Kurds agree to postpone independence referendum", See the link below: **https://www.thestar.com/news/world/2014/09/05/kurds_agree_to_postpone_independence_referendum.html**, **(**17/02/2018).
33) "L'Europe au XIXe siècle ", See the link below: **http://www.cosmovisions.com/ChronoEurope19.htm**, (07/03/2018).
34) "Ministro acredita que Espanha saberá resolver questão do referendo na Catalunha", See the link below: **http://sicnoticias.sapo.pt/pais/**, (19/02/2018).
35) "Practically Speaking, Iraq Has Broken Apart", See the link below: **https://www.thedailybeast.com/practically-speaking-iraq-has-broken-apart**, (18/02/2018).
36) "PM Barzani: Mosul could be liberated within three months", See the link below: **http://www.kurdistan24.net**, **(**16/02/2018).
37) "Population of Spain in 2017, by autonomous community", See the link below: **https://www.statista.com/statistics/445549/**, (04/02/2018).
38) "Putin to Kurdistan24: We understand sensitivity of Kurdish cause", See the link belo: **http://www.kurdistan24.net/en/news/c1afb730-007b-464e-9e6e-99c56d903334**, (2018/02/26).
39) REFERÈNDUM D'AUTODETERMINACIÓ DE CATALUNYA Resultats definitius, **http://estaticos.elperiodico.com**
40) **/resources/pdf/4/3/1507302086634.pdf**, (11/02/2018).
41) Saudi Arabia says hopes Kurdistan vote will not take place", See the link below: **https://www.reuters.com/article/us-**, (25/02/2018).
42) "Spanish authorities should begin dialogue with Catalans - Russian senator", See the link below: **http://tass.com/politics/968316**, (2018/02/26).

43) "Spain expressed concern over referendum of Iraqi Kurdistan", See the link below : **https://frontnews.eu/news/en/13517**, (20/02/2018).

قائمـــــــة

الملاحـــق

ملحق رقم (01): خريطة اقليم كردستان العراق

المصدر: http://www.ashairiraq.com/read/12366

ملحق رقم (02): تمثيل مناطق توزع الأكراد

المصدر: http://www.alalam.ir/news/632291/

ملحق رقم (03): موقع كردستان العراق

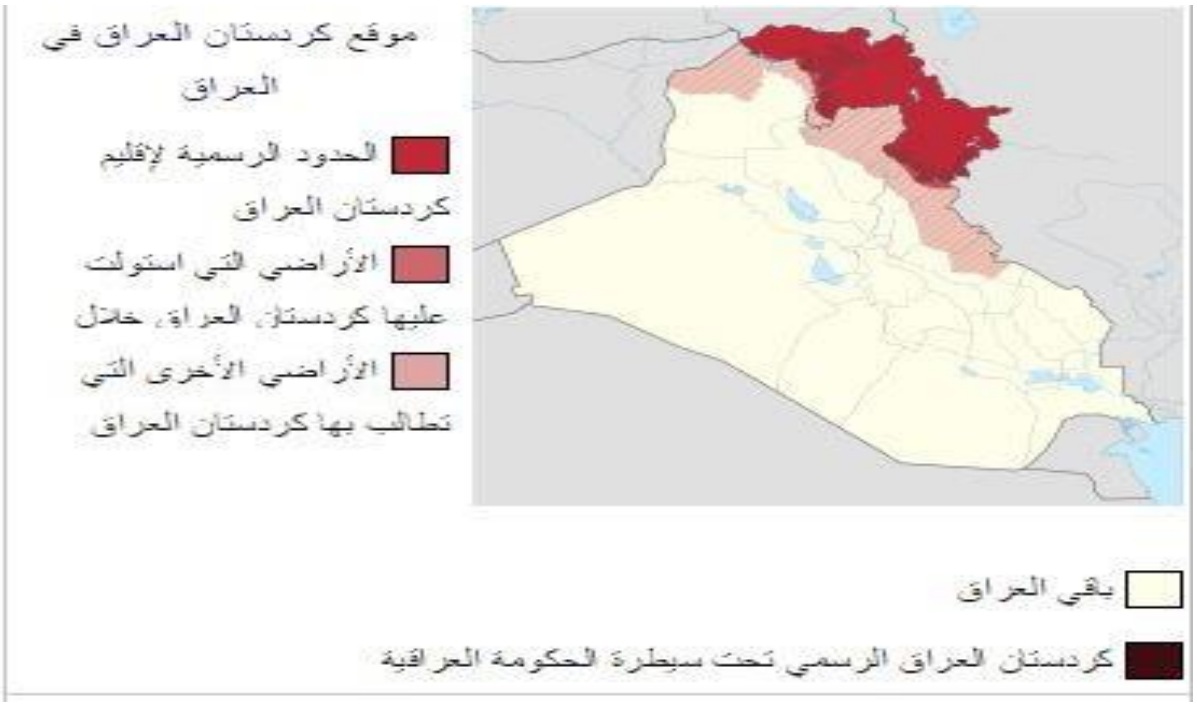

المصدر: **https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/iraq/**

ملحق رقم (04): يمثل اقتصاد وثروة كردستان العراق

المصدر: **http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events**

ملحق رقم (05): تمثيل لخريطة ومعلومات عن اقليم كردستان العراق

المصدر: http://www.youm7.com/story

ملحق رقم (06) الأحزاب السياسية المشاركة في استفتاء كردستان العراق 2017

الأحزاب السياسية الممثلة في برلمان إقليم كردستان العراق					
الخيار		الحزب	المقاعد البرلمانية	الزعيم	المكانة السياسية
موافق	KDP	الحزب الديمقراطي الكردستاني	38	مسعود برزاني	خيمة كبيرة
	PUK	الاتحاد الوطني الكردستاني	18	جلال طالباني	يساري وسطي
	KIU	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	10	صلاح الدين محمد بهاء الدين	يميني
	KSDP	الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني	1	محمد حجي محمود	يساري وسطي
	KCP	الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق	1	كمال شاكر	يساري متطرف
	KTP	حزب الكادحين الكردستاني	1	بالن محمود	يساري
	KIM	الحركة الإسلامية في كردستان العراق	1	عرفان علي عبد العزيز	يميني
	TDL	اللائحة التقدمية التركمانية	2	محمد صلاح الدين	حق لأقلية
	CSAPC	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الأشوري	2	سركيس أغاجان ماماندو	حق لأقلية
	ETL	اللائحة التركمانية في أربيل	1		حق لأقلية
	KIG	الجماعة الإسلامية في كردستان - العراق	6	علي بابير	خيمة كبيرة
	Gorran	حركة التغيير الكردية	24	عمر سعيد علي	يساري وسطي
معارض	ITF	الجبهة التركمانية العراقية (ستدعم الانفصال بحال تمت الموافقة على شروطها)[39]	1	أرشد الصالحي	حق لأقلية
	ADM	الحركة الديمقراطية الأشورية (ضد إجراء الاستفتاء في منطقة سهول نينوى)[41]	2	يونادم كنا	حق لأقلية

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki

ملحق رقم (07): تمثيل الانقسام برلمان كتالونيا في التصويت على الانفصال

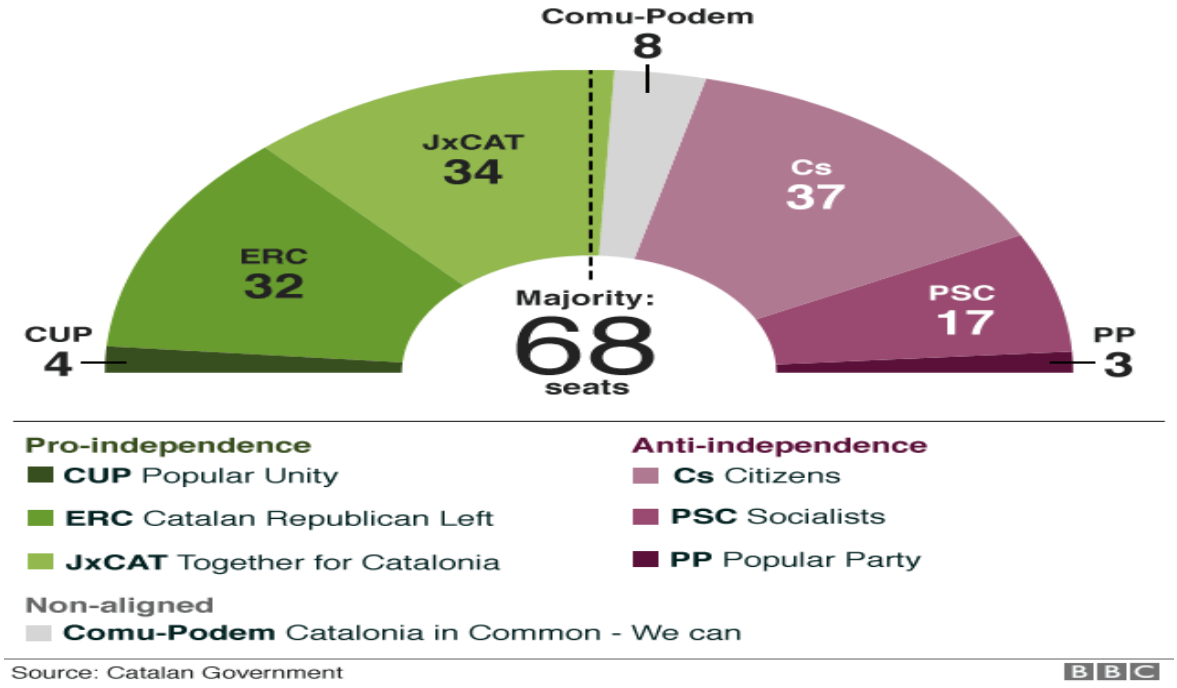

المصدر: [illegible]com/news/world-europe-29478415

ملحق رقم (08): خريطة تمثل عليها نتيجة انفصال كتالونيا في استفتاء 2017

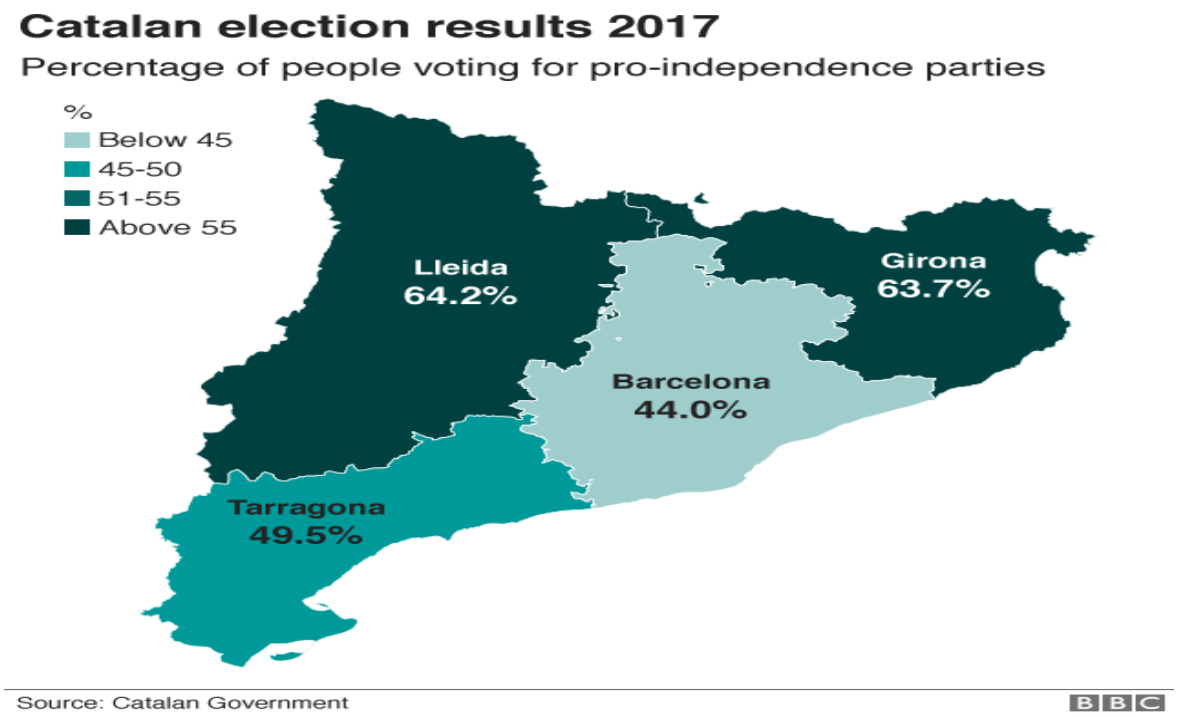

المصدر: http://www.bbc.com/news/world-europe-29478415

ملحق رقم(09): رسم بياني يوضح اقتصاد كتالونيا بالأرقام

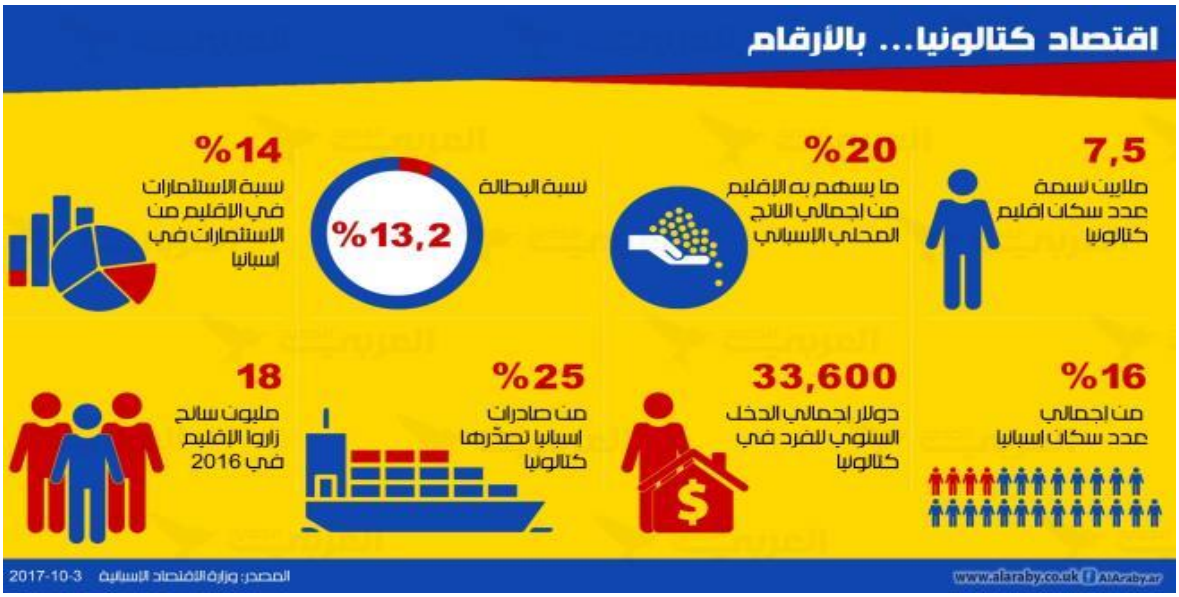

المصدر: **https://www.alaraby.co.uk/economy**

ملحق رقم (10)خريطة توضح موقع اقليم كتالونيا ضمن اسبانيا

المصدر: **/https://dkhlak.com/why-catalonia-wants-independence**

ملحق رقم (11): خريطة لإقليم كتالونيا

المصدر: http://www.superkora.football/

ملحق رقم (12): خريطة تمثيل أبرز التحركات الانفصالية في أوروبا

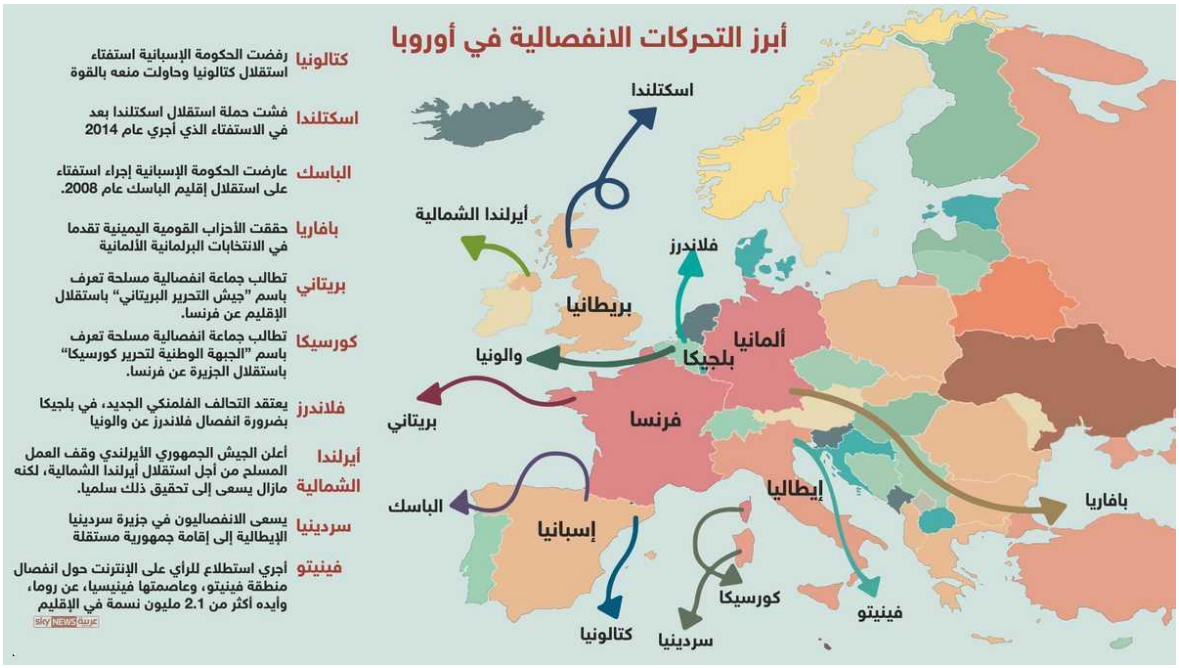

المصدر: أنظر على الرابط التالي: http://www.youm7.com

ملحق رقم (13): خريطة تمثيل للأقاليم الأوروبية ذات النزعة الانفصالية وفق نظرية الدومينو

المصدر: https://www.youm7.com

ملحق رقم (14): خريطة تمثيل مناطق وأقاليم أوروبية فيها نزعات انفصالية

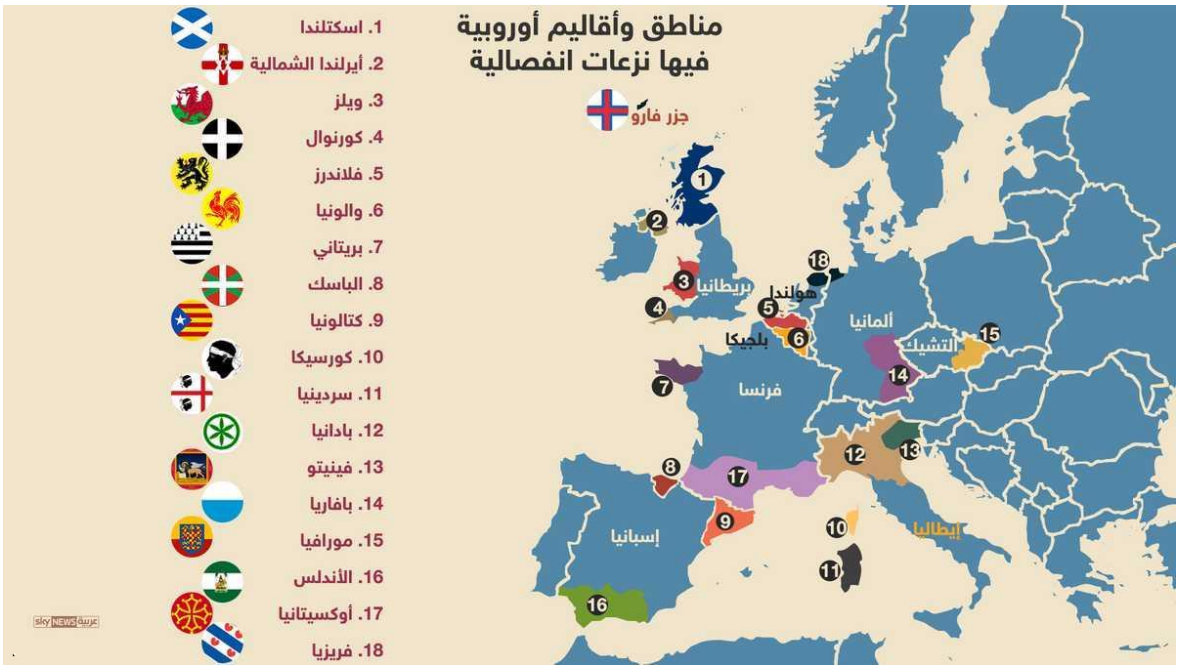

المصدر: أنظر على الرابط التالي: http://www.youm7.com

فهـــــرس
المحتويـــات

مقدمة	(22-01)
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
خطة الدراسة	
الفصل الأول: مقاربة معرفية للظاهرة الانفصالية	(70-23)
تمهيد	23
المبحث الأول: البناء العام للظاهرة الانفصالية	(38-24)
المطلب الأول: تعريف الظاهرة الانفصالية	(29-24)
أولاً: مفهوم الانفصال عن الدولة	24
ثانياً: تعريف الظاهرة الانفصالية	26
ثالثاً: صور الانفصال عن الدولة	27
رابعاً: المسباب المؤدية للانفصال عن الدول	28
المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الظاهرة الانفصالية والمفاهيم الأخرى	(35-30)
أولاً: المفاهيم المشابهة	30
ثانياً: المفاهيم المتداخلة	33
المطلب الثالث: التطور التاريخي للظاهرة الانفصالية	(38-35)
المبحث الثاني: التفسير النظري للظاهرة الانفصالية	(53-39)
المطلب الأول: الانفصال في نظرية العلاقات الدولية	(44-39)
أولاً: النظرية البنائية	39
ثانياً: النظرية الواقعية	42
ثالثاً: النظرية الماركسية	43
المطلب الثاني: الانفصال في رؤية القانون الدولي	(49-45)

أولاً: الحالات القانونية لحق تقرير المصير	45
ثانياً: موقف القانون الدولي من حق تقرير المصير بمفهوم الانفصال في مقابل وحدة سيادة الدولة	46
المطلب الثالث: الانفصال في مواقف المنظمات الاقليمية والدولية	**(53-49)**
اولاً: الانفصال في موقف الامم المتحدة	49
ثانياً: حق تقرير المصير في المواثيق المنظمات الدولية والاقليمية	52
المبحث الثالث: تأثير التحولات الدولية على الأمن في علاقته بالظاهرة الانفصالية	**(70-54)**
المطلب الأول: البعد الإبستومولوجي للأمن	**(59-54)**
أولاً: ماهية الأمن	54
ثانياً: مستويات الأمن	47
ثالثاً: أبعاد الأمن	59
المطلب الثاني: تأثير التحولات الدولية على الأمن الوطني	**(62-60)**
أولاً: تراجع الدور التقليدي للدول	60
ثانياً: بروز مؤسسات أمنية عالمية وتطور الاتصالات	61
ثالثاً: أحداث الحادي عشر من سبتمبر	61
المطلب الثالث: تطور مسارات العولمة وتعاظم الظاهرة الانفصالية	**(66-63)**
أولاً: العولمة والدولة الوطنية	63
ثانياً: المواطنة العالميّة وتراجع الولاء للدولة	65
المطلب الرابع: انعكاس الظاهرة الانفصالية على الأمن الدولي	**(69-66)**
أولاً: الحركات الانفصالية بين القومية والليبراليّة	66
ثانياً: أثر الحركات الانفصالية على الأمن الدولي	67
خاتمة الفصل	70
الفصل الثاني: إقليمي (كردستان- العراق)/ (كتالونيا - اسبانيا): مطالب متجددة بالانفصال	**(123-71)**
تمهيد	71

المبحث الأول: إقليم (كردستان/العراق): دراسة عامة	**(91-72)**
المطلب الاول: دراسة سسيو تاريخية للأكراد	**(78-72)**
اولاً: العرق والتسمية	72
ثانياً: نشأة الاكراد	75
ثالثاً: واقع الأكراد في الشرق الاوسط	77
المطلب الثاني: جيوسياسية إقليم (كردستان/العراق)	**(83-78)**
أولاً: التعريف بإقليم (كردستان/العراق)	78
ثانياً: الموقع الجغرافي لإقليم (كردستان/العراق)	80
ثالثاً: التركيبة السكانية لإقليم (كردستان/العراق)	80
رابعاً: الموارد الاقتصادية لإقليم (كردستان/العراق)	81
المطلب الثالث: القضية الكردية في العراق: كرونولوجيا وعوامل	**(91-83)**
أولا: السياق التاريخي لقضية الكردية في العراق	83
ثانيا: العوامل المساعدة على انفصال اقليم كردستان عن العراق	86
ثالثا: استفتاء اقليم (كردستان-العراق)	88
المبحث الثاني: إقليم كتالونيا: دراسة عامة	**(106-92)**
المطلب الأول: دراسة جيوسياسية لإقليم كتالونيا	**(96-92)**
أولاً: موقع اقليم كتالونيا	92
ثانياً: التركيبة السكانية	93
ثالثاً: الموارد الاقتصادية	94
المطلب الثاني: السياق التاريخي لقضية انفصال اقليم كتالونيا عن اسبانيا	**(102-96)**
أولاً: كتالونيا في التاريخ القديم	97
ثانياً: الاستقلال الأول لكتالونيا	97
ثالثا: العصر الحديث والمملكة الإسبانية	98

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انفصال إقليـم كتالونيا عن اسبانيا	**(106-102)**
أولاً: العامل الهوياتي	102
ثانياً: العامل الاقتصادي	103
ثالثاً: العامل التاريخي والسياسي	104
المبحث الثالث: المواقف العالمية من انفصال الاقليمين	**(123-107)**
المطلب الأول: المواقف الاقليمية من انفصال الاقليمين	**(113-107)**
أولاً: موقف كلا الحكومتين (العراقية والاسبانية من قضية الانفصال)	107
ثانياً: الموقف الاقليمي من قضية انفصال الاقليمين	110
المطلب الثاني: المواقف الدولية من انفصال الإقليمين	**(120-114)**
أولاً: المواقف الدولية الرافضة لانفصال اقليمي كردستان وكتالونيا	114
ثانياً: المواقف الدولية الداعمة لانفصال اقليمي كردستان وكتالونيا	116
ثالثاً: المواقف الدولية التي أعلنت حيادتها من انفصال اقليمي كردستان وكتالونيا	118
المطلب الثالث: مواقف المنظمات الدولية من انفصال الاقليمين	**(122-120)**
أولاً: موقف الأمـم المتحدة	120
ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي	121
ثالثاً: موقف الجامعة العربية من انفصال اقليـم (كردستان العراق)□	122
خاتمة الفصل	123
الفصل الثالث: إقليمي (كردستان- العراق)/ (كتالونيا -اسبانيا): بين واقع متغير ومستقبل غير واضح□	**(174-124)**
تمهيد	124
المبحث الأول: إقليمي (كردستان- العراق)/ (كتالونيا -اسبانيا): مطالب واحدة واقع مختلف	**(145-125)**
المطلب الأول: المتغيرات المسؤولة عن التقارب والتباعد بين الاقليمين	**(132-125)**
أولاً: المتغير التاريخي	125

ثانياً: المتغير السياسي والأمني	126
ثالثاً: متغير الجغرافي	127
رابعاً: متغير الاقتصاد	128
خامساً: متغير القومية	129
سادساً: متغير العولمة	130
المطلب الثاني: نقاط تماثل قضية الانفصال بين الاقليمين	**(138-133)**
أولاً: الديناميكية الداخلية المولدة لحركة الانفصال	133
ثانياً: الفعل و رد الفعل	135
ثالثاً: مستويات اجراء وتطبيق الاستفتاء 2017	137
المطلب الثالث: نقاط اللاتماثل لقضية الانفصال بين الاقليمين	**(145-138)**
أولاً: صدى قضية انفصال الاقليمين	138
ثانياً: شرعية ومشروعية انفصال الاقليمين	140
ثالثاً: النتائج و المآلات	142
المبحث الثاني: تداعيات انفصال اقليمي كردستان – كتالونيا على الأمن (محليا/اقليميا)	**(158-146)**
المطلب الأول: انعكاسات انفصال (كردستان-كتالونيا) على مستوى أمن الاقليمين	**(150-146)**
أولاً: انعكاسات الانفصال على أمن اقليم (كردستان – العراق)	146
ثانياً: انعكاسات الانفصال على أمن اقليم (كتالونيا – اسبانيا)	148
المطلب الثاني: انعكاسات انفصال الاقليمين على مستوى أمن الدولتين (العراق-اسبانيا) .	**(154-151)**
أولاً: انعكاسات انفصال اقليم كردستان على أمن العراق	151
ثانياً: انعكاسات انفصال اقليم كتالونيا على أمن اسبانيا	152
المطلب الثالث: انعكاسات انفصال (كردستان-كتالونيا) على مستوى الأمن الاقليمي	**(158-154)**
أولاً: انعكاسات انفصال اقليم (كردستان – العراق) على مستوى الأمن الاقليمي	154
ثانياً: انعكاسات انفصال اقيم (كتالونيا – اسبانيا) على المستوى الأمن الاقليمي	157

المبحث الثالث: مستقبل الظاهرة الانفصالية على ضوء وضع ومستقبل الاقليمين.	**(173-159)**
المطلب الأول: سيناريوهات انفصال إقليم كردستان عن العراق	**(162-159)**
السيناريو الأول: الابقاء على فكرة رفض الانفصال من قبل الحكومة العراقية	159
السيناريو الثاني: إعلان الدولة الكردية وتحقيق الانفصال عن العراق	160
السيناريو الثالث: وجود انفصال دون دولة ذات سيادة كاملة	161
المطلب الثاني: سيناريوهات انفصال إقليم كتالونيا عن اسبانيا	**(166-162)**
السيناريو الأول: مسايرة الحكومة الاسبانية لمصالب الاستقلال	162
السيناريو الثاني: قبول الحكومة الاسبانية بانفصال اقليم كتالونيا	164
السيناريو الثالث : الابقاء على فكرة رفض انفصال الاقليم من قبل الحكومة الاسبانية	165
المطلب الثالث: مستقبل الظاهرة الانفصالية	**(173-167)**
أولاً: الدول تقبل الحروب وترفض الانفصال	167
ثانياً: تأجيج النزاعات الانفصالية في العالم	169
ثالثاً: كشف هشاشة الديمقراطيات الغربية	171
خاتمة الفصل	174
الخاتمة	**(177-175)**
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	
فهرس المحتويات	